

السياسة المصرية

والانقلاب الدستوري

للاساتذة

الدكتور محمد حسين هيكل بك

وابراهيم عبد القادر المازني — ومحمد عبد الله عنان

الطبعة الاولى

١٣٤٩ — ١٩٣١

مطبعة السياسة ٣٠ شارع المناخ بالقاهره

مقدمة

لما عطلت الوزارة جريدة السياسة فى ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣٠ طلب حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا رئيس حزب الاحرار الدستوريين ترخيصا بأن يصدر الحزب جريدة باسم «الاحرار الدستوريون». وكان مما أثار دهشة الناس أن صرح دولة اسماعيل صدقى باشا بالترخيص باصدار هذه الجريدة بعد أيام قليلة من طلبها. وقد صدر العدد الاول منها فى ٢ يناير سنة ١٩٣١. لكن الناس كانوا أكثر دهشة حين صدر قرار مجلس الوزراء فى ٢٥ يناير بتعطيل الجريدة المذكورة، أى بعد ظهور خمس وعشرين عدداً منها. ففيم التصريح بالترخيص ثم تعطيل الجريدة التى يصدر هذا الترخيص بها. ثم سمعنا بعد هذا أن وزارة الداخلية مستعدة للسماح للاحرار الدستوريين بترخيص جديد اذاهم طلبوه. لكن هذا الكلام لم يلبث الا ريثما أعد عدد السياسة الاسبوعية فى ٣١ يناير للصدور. فان هذا العدد لم يخرج الى الجمهور أن صادرته الوزارة وعطلت الجريدة. فكانت هذه التصرفات العجيبة كلها ذات مغزى واحد. ذلك أن الوزارة تريد أن لا يكون القانون وحده هو الذى يحدد حرية الصحافة ويكون الحكم بينها وبين خصومها. وهى تريد كذلك أن تعطل الصحف كلما رأت فى تعطيل صحيفة مظهراً تتبدى به للجمهور فى ظاهر من القوة لعل الجمهور يخافها ويرهبها.

ورأى حزب الاحرار الدستوريين أن لا ينزل عند رغبة الوزارة فى هذين الامرين فآثر أن لا تكون له جريدة تعبر عن رأيه، وبذلك أتيح لمحررى «السياسة» و «الاحرار الدستوريون» فرجة من الوقت يفكرون فيها فى عمل يتصل بالصحافة. ولما كانت صناعة القلم موضع اعتزازهم وكانت الصحافة هى فى الواقع تأريخ يومى للحوادث التى تقع وصلة بعضها ببعض فقد رأى زميلاى الفاضلان الاستاذان ابراهيم عبد القادر المازنى ومحمد عبد الله عنان أن نجعل من فسحة الوقت التى لنا وسيلة للتأريخ لهذه الفترة الاخيرة من حياة مصر منذ حدث الانقلاب الدستورى فيها فى ٢٢ اكتوبر سنة ١٩٣٠، على أن لا يكون تأريخا صحفياً أو مشوباً بشائبة

هوى الوقت، بل على أن يكون تأريخا يقصد فيه الى سرد الوقائع بالرجوع الى مساندها والتعليق عليه تعليقا أساسه الفكرة القوميـة السامية وتوخى الحق الذى نعتقد. وعلى ذلك قسمنا هذا الـكتاب وجمعنا ما نحتاج اليه فيه من وثائق ثم تبادلنا الرأى وخصناه وتبادلنا ما كتبنا وراجعناه معاً نخرج للقارىء فى الصورة التى يراها والتى نعتقدها صادفت حظا غير قليل من التوفيق.

ولقد اتصل بنا ونحن نعد عملنا الذى تقدم اليوم للقارىء ان وزارة الداخلية أحيطت به خبرا وأن وزير الداخلية اسماعيل صدقى باشا معتزم مصادرته متى هو تم. ولقد أثار هـذا النبأ منا دهشة ساخرة. وليس مرجع دهشـتنا الى أن شرائع مصر كلها ليس فيها قانون يبيح مصادرة كتاب من الـكتب الا بواسطة النيابة العمومية اذا هى رأت فيه جريمة من الجرائم على أن تـكون مصادرة تحفظية الى حين صدور حكم القضاء. وانما كان مرجع الدهشة عندنا ما لهذا النبأ من معنى عجيب. فهو اما أن يكون معناه أن صدقى باشا يفزع من قول الحق فى أية صورة من الصور وينصب الاداة الحـكومية كلها خصما مسلحاً لـكل من يرى انه يقول هذا الحق. واما أن يكون معناه أن صـدقى باشا نصب نفسه خصما لاشخاصنا أو لشخص معين منا. ولئن كان مما يعتز دولته به انه لايحجم فى سبيل النجاح عن أمر من الامور لأى اعتبار من الاعتبارات فان مخالفة القانون مخالفة صارخة بمصادرة كتاب من الـكتب لأحد هذين المعنيين ليس مما يسهل على انسان من الناس فضلا عن رئيس حكومة أن ينزل اليه. فان هو فعل فالقضاء حكم عدل بيننا وبينه. وأيا كانت النتيجة فان ما صودر من الـكتب فى مختلف العصور جميعا ظهر للناس بعد ذلك بزمن قليل وكانت مصادرته أقوى حجة لتحرى أصحابه الحق ولفزع محاربيهم منهم وفرارهم من مواجهتهم.

لهذه الاعتبارات كلها لم يزدهذا النبأ على أن أثار دهشتنا الساخرة سويعة نسيناه بعـدها واستمررنا ثم عملنا بجمع أطراف الحوادث وتنظمها فى سلـكها وفصـل بينها وبين نظائرها ونرتب عليها نتائجها ونحاذى بين هذه جميعاً وسلك آخر من الحوادث له هو الآخر نتائجه التى تعين فى اتصالها بنتائج أسلاك الحوادث الاخرى على تجلية الحقيقة فى أمر هذه الفترة من تاريخ مصر منذ حدث الانقلاب الدستورى فيها. وكم تبينا نتائج ووقفنا على حوادث وانكشفت أمامنا وجهات نظر كانت أيام اشتغالنا بالصحافة اليومية لا تنكشف بكل هذا الوضوح لاختلاف النظرة وتتابع

الحوادث وتجسيم البعض امام النظر جسامة هو غير جدير بها وعدم العناية الكافية بغيره لاعتبار أو لآخر . ولم يحل دون ترتيبنا النتائج التى لم نكن قد كشفنا فى جريدتى السياسة والاحرار الدستوريون منها أى من الحوائل التى كانت تنال موضعا من العناية والاعتبار فى تلك الظروف . ولذلك يرى القارئ فى هذا الكتاب طائفة من الحوادث لم ترد فى الصحف اليومية وبعض نظريات لم يبحثها أحد. وهذه وتلك تعاون فى تنوير سائر الحوادث وتزيد ارتباط بعضها ببعض . وتلك وحدها غايتنا لأنها فى رأينا خير سبيل لكشف الحقيقة .

ويحسب القارئ أيا كان الرأى الذى يدين به والهيئة السياسية التى ينتمى اليها سيتفق فى الرأى وايانا متى هو وقف على المساند التى استندنا اليها وعلى الطريق التى اتبعنا فى تأويل هذه المساند لاستنتاج رأينا ؛ فهو سيرى ان شيئاً من الضغن لم يمل سطراً من سطور هذا الكتاب، وان ماوجه من النقد التحليلى لتصرف من التصرفات مبرر دائماً تبريراً لا يستطيع أحد اتهامه أو دفعه . واذا كانت سياسة الغاء الدستور واصدار دستور جديد يجعل سلطة الأمة خيالا ووهما مما اعتزمت وزارة صدقى باشا القيام به منذ أول يوم تأليفها ، وأنهى اخفت ذلك عن أشد الناس اتصالا بها — نقول اذا كانت هذه السياسة قد أدت بالوزارة الى مخاصمة الأمة والى الاعتماد على التأييد الاجنبى وكان ذلك بعض طبائع الانقلاب الدستورى فى أمة ليس جيشها فى يدها فانا لم نضع هذه النظرية أمامنا لندلل بالحوادث عليها ؛ وانما نحن تتبعنا الحوادث فى اناة فبدت لنا هذه النتيجة من تلقاء نفسها وجعلت تخلص من خلال هذه الحوادث رويدا رويدا حتى اذانى أقول يوما فى نفسى : اذن هذه وزارة المصالح الاجنبية . وافضيت الى زميلى بهذا المعنى وفكرت فى أن نجعل للوزارة هذا النعت نطلقه فى مختلف اجزاء الكتاب عليها . على أننا جميعا آثرنا أن نترك الكلام للحوادث وحدها وأن يشترك القارئ وايانا فى تتبع هذه الحوادث وأن يكون له من الحرية مالنا فى ترتيب نتائجها عليها .

والذى نؤكده أننا حرصنا كل الحرص على تمام الدقة فى رواية الحوادث كما أننا قمنا جهد المستطاع بالاشارة الى المراجع التى استقينا هذه الحوادث منها . فلم يكن تصريح من تصريحات رئيس الوزارة أو حديث من أحاديث الساسة المصريين أو الانكليز أو مقال فى الصحف المصرية أو الانكليزية أو حادث من الحوادث التى وقعت إلا اشرنا الى الصحيفة التى نشرتها والعدد الذى نشرت فيه. ذلك بأن هذا الكتاب لم يقصد به

كما توهم الذين نقلوا الينا نبأ مراقبة وزارة الداخلية اياه كتاب دعاية ضـد وزارة صدقى باشا وانما هو كتاب تاريخ فترة من أدق فترات حياة مصر . وأى داع يدعونا الى الدعاية ضد وزارة هى بنفسها تقوم بالدعاية ضد نفسها . أليست تقوم فى الحكم على القوة المسلحة وترى لامكان بقائها أن تحطم الاقلام التى تجرى بما لا يعجبها وأن تنشر فى الناس الارهاب كيما ينكمشوا فى فزع منها وأن تنفق عن سعة فى استرضاء الانكليز ليظل لها تأييدهم وأن تضع من مرافق البلاد كل ما أستطاعت تحت تصرف رؤوس الأموال الاجنبية لتنال عطفها . فماحاجتنا بالدعوة ضدها وسرد الحوادث وحده كفيل بأن يظهر الحقيقة من غير أية ضرورة للتعليق عليها أو استفزاز الهمم بسببها. بحسبنا نحن أن نترك الحوادث تنطق بمدلولاتها مكتفين بسرد هذه الحوادث واستظهار روابط الصلة بينها مستعينين فى ايضاح مايحتاج الى ايضاح منها بذوى العلم به لاجئين الى الارقام والاحصاءات فيما يستدعى الارقام والاحصاءات شارحين الحوادث بوقائعها الصحيحة لتبدو قواعد السياسة التى اختطتها الوزارة لنفسها وسبب ما أصابت من نجاح فيما نجحت فيه وما لقيت من فشل وخذلان فيما كان نصيبها فيه الفشل والخذلان .

مع نزاهة الطريقة التى اتبعنا فى حدود عقيدتنا ومبدئنا والتى انتظمت هـذا الكتاب من أوله الى آخره وحدة متسقة متماسكة فلا نشك فى أنه اذا قدر له أن يطالعه الجمهور ولم تحل القوة بينهما فستتناوله بعض الصحف التى تصـدر عن وحى الوزارة بالطعن والتجريح ، وأغلب الظن أن تتناول مؤلفيه باللمز ولغو القول. واللمز ولغو القول ليس مما يأبه له المؤلفون أو يقفون عنده . فهم يعلمون أن من شر ماامتحنت به هذه الامة فى فورات نهضتها محاولات الانتقاص من كل شخص يعمل لنصرة الحق على الباطل والعدل على الظلم ويقوم لوطنه بحق وطنه عليه بإخلاص وصراحة . وقد أصابهم من هذا الذى يعلمون أنهم قديته رضون بسبب هذا الكتاب له الشىء الكثير حتى صار عندهم بعض ما فى طبيعة البيئة السياسية المحيطة بهم. وهم قد ألفوا هذه البيئة وألفوا خيرها وشرها واتجهوا بكل جهدهم ليكون لهم فى المزيد من الخير نصيب. فاذا مروا باللغو مروا كراما .

فأما تناول الصحف التى تصدر عن وحى صدقى باشا وقائع هذا الكتاب والنتائج التى رتبناها على هذه الوقائع فيجد فى الكتاب نفسه أبلغ رد عليه. نقول هذا الآن جريدة السياسة وجريدة الاحرار الدستوريون اللتين عطلتا كانتا الميدان الحر لاقلامنا

والمنبر الرفيع لنصرة الحق والحرية وكان لنا أن ندافع فيها عن أرائنا التى أبدينا فى هذا الكتاب بما يستكن فى الحق من حماسة وقوة . أما وقد عطلت هاتان الجريدتان وعطلت معهما السياسة الاسبوعية فليس لنا من ميدان طليق حر نأخذ فيه بنصرة مااحتوى هذا الكتاب عليه اذا حاول محاول نقض شيء منه . ولو أن دولة اسماعيل صدقى باشا يريد أن يظهر مرة فى مظهر الرجل الذى يحترم الرأى للرأى ويرى دفاع صاحب الرأى عن رأيه حقاً من أقدس الحقوق فليعد لنا جريدة السياسة وليطلق بعد ذلك لمن شاء العنان فى نقدهذا الكتاب يرى من دفعنا لكل نقد يوجه اليه قوة جديدة تزيد صرح الآراء التى وردت فيه قوة، وتزيد قوة ما تحله فى نفوس أهل هذه الأمة جميعا من محل العقيدة والايمان .

على أنا واثقون أن دولته لن يفعل شيئا من هذا . وكيف يفعله اذا كان قد دار بخاطره أن يصادر هذا الكتاب من قبل أن يعرف حرفا مما خط فيه على نحو ما اتصل بنا . وكيف يفعله وهو لا يريد أن يسمح لمن يسميهم خصومه فى الرأى ان يفضوا به الى الناس أحراراً فى اجتماعاتهم وفى نشراتهم الدورية بينما يبيح لنفسه ولمن ينصرونه أن يقولوا فى خصومه ماشاؤا . وأنت اذ تقرأ هذه الصحف التى تصدر عن وحيه لا ترى فيها رأيا يناقش مناقشة منطقية مهما يكن فيها من قوة العبارة وحماسة اللهجة فهى تعبر عن فكرة يؤيدها صاحبها . ولكنها تقف من محاجة هؤلاء الخصوم عند الطعن عليهم . وأكبر مطعن تحسب أنها وفقت فيه أن الاحرار الدستوريين كانو يطعنون من قبل على الوفديين وهم اليوم لا يطعنون عليهم . وان الوفديين كانوا يطعنون من قبل على الاحرار الدستور وهم اليوم لا يطعنون عليهم . فاما أن يكون هؤلاء وهؤلاء صادقين ومن صدقت فيه هذه المطاعن لا يسمع لقوله حين يناهض الانقلاب الذى استحدثه صدقى باشا ، واما أن يكون هؤلاء وهؤلاء كاذبين فهم كذلك كاذبون فى مناهضتهم الانقلاب الذى اقدمت عليه وزارة صدقى باشا . مثل هذه الحجة بجدبها لا تنهض دفاعا ضد واقع ملموس تؤيده الوقائع التى اوردنا فى هذا الكتاب . فليكن الوفديون وليكن الاحرار الدستوريون ماتشاء صحف صدقى باشا وما يشاء دولته فلن يكون هذا دليلا على أن الانقلاب الذى أحدثه لم تمهد له وقائع ولم تتصل به وقائع أخرى ولم يقم على استخفاف مستهتر بمصر وبحقوقها اعتمادا على تأييد النفوذ الاجنبى سواء من جانب انكلترا أومن جانب المصالح الاجنبية المختلفة فى مصر .

وما لنا فى هذه المقدمة ولسياسة الوزارة وهذا الكتاب كفيل بشرحها وبيان

العمد التي تستند اليها . فلنترك القارىء مع الوقائع الواردة فيه وجها لوجه . وليكن أكبر رجائنا أن لا يقف حظ هـذا الكتاب من التوفيق عندما يكشف عنه من حقائق ، وأن تكون النتائج التي ختمناه بها والتي رسمنا على هداها الخطة التي تكفل للمصريين استقلالهم وسعادتهم ولانكلترا وللاجانب النازلين بمصر مصالحهم موضع نظر المسؤولين عن مصائر هذه البلاد وموضع سعيهم الجد لتحقيقها . وانا لواثقون من أن كل مجهود يبذل فى هذا السبيل سيلقى من الأمة المصرية كل ثقة وتأييد .

محمد حسين هيكل

الفصل الأول

بين مصر ولندن

استقالة الوزارة الوفدية — دواعي التعجيل بقبول استقالتها — ترشيح المصالح المالية الاجنبية لصدقى باشا — تأييد الظروف المحلية للترشيح — موقف الانجليز في مصر وموقفهم في لندن — الانجليز والدستور — الانجليز والمعاهدة — مساعي الوزارة الصدقية في انجلترا — علة التوفيق فيها — الدستور وقانون الانتخاب ومتى عرض على الحكومة البريطانية تعديلهما — الحزب الجديد وكيف تألف — مبادؤه والاعتراض عليها — لحساب من قامت الوزارة وتصدت لمهمتها ؟

لما استقالت الوزارة الوفدية فى ١٧ يونيه ١٩٣٠ ؛ كان نفوذ المصالح المالية هو الذى رشح صاحب الدولة اسماعيل صدقى باشا عند الانجليز فى مصر ، وكان الانجليز — وان لم يخل سلوكهم المزدوج فى آخر عهد الوزارة الوفدية من المسئولية عن السرعة التى سارت بها الازمة وعن الاطمئنان الذى قوبل به وقوعها — فى حيرة على الحقيقة ، وبينا كان حضرة صاحب الجلالة الملك لايزال يجرى الاستشارات التى تقضى بها التقاليد الدستورية فى مثل هذا الظرف الدقيق أذيع فى الصحف فى صباح يوم ١٩ يونيه الخبران الآتيان : (الاهرام ١٩ يونيه)

١ — مظاهرة كبيرة في ساحة عابدين

« اتصل بنا أن مظاهرة سلمية كبيرة جداً تبلغ الالوف ستنظم غداً فتمثل جماهير الناخبين فى دوائر العاصمة وتذهب الى ساحة عابدين فتهتف بحياة الدستور وتطلب من العتبات الملكية عدم قبول استقالة الوزارة النحاسية .

وسيكون موعد وصولها الى ساحة عابدين مابين الساعة العاشرة والساعة الحادية عشرة صباح غد »

٢ — المطالبة بعدم قبول الاستقالة

«ويظهر أن هيئات أخرى ستلتمس من العتبات الملكية عدم قبول الاستقالة صوناً للدستور وحرصا على الامن ومصالح البلاد والعباد »

ورفع رجال التعليم بوزارة المعارف «المجتمعون بلجان تقدير الدرجات بدار العلوم العليا » الى جلالة الملك التماسا يرجون فيه من جلالته « أن يتعطف بعدم قبول استقالة الوزارة الشعبية الرشيدة الحائزة لثقة البلاد من أقصاها الى أقصاها . »

وفى الوقت ذاته اجتمعت اللجنة التنفيذية للجان الوفد بالعاصمة وقررت : (الاهرام ٢ يونيه)

« أولا — اعلان الثقة التى لاحد لها بحضرة صاحب الدولة الرئيس الجليل مصطفى النحاس باشا على دفاعه عن الدستور .

« ثانيا — قيام اللجنة للتشرف بمقابلة دولة الرئيس الجليل لشكره على موقفه المشرف .

« ثالثا — الاحتجاج على تأليف أية وزارة بطريقة غير دسترية واعلان عدم الثقة بها .

« رابعا — وجوب استمرار عقد اللجان المركزية والفرعية لمواصلة الدفاع عن الدستور »

فكان هذا — ولا سيا خبر المظاهرة فى ساحة عابدين — مضافا الى ماحدث فى البرلمان لما أعلن فيه خبر استقالة الوزارة — داعيا الى التعجيل بقبول الاستقالة ومسوغا لهذا القبول ؛ ولم يكن يسع الانجليز أن يعترضوا فى وقت توشك فيه سياسة الدولة أن تنتقل الى الشوارع ، وصاروا بعد ذلك أمام أمر واقع من حيث قبول الاستقالة وجاء الوفد فاتخذ قراراً قضى على حيرة الانجليز التى سببتها لهم سياستهم المزدوجة ؛ وهذا القرار هو الذى نشرته الصحف وجاء فيه .

« أن موقف الوفد حيال الوزارة الجديدة يتلخص فى أن النواب الوفديين لايؤيدون وزارة غير دستورية لاتواجه البرلمان ببرنامجها وبطرح الثقة عليه ، وانه يحارب كل وزارة لاتتألف على هذا الشرط ويعتبرها ثائرة على الدستور وحقوق البلاد » (الاهرام ٢٠ يونيه)

وهكذا كانت هذه الحركات معينة ومؤيدة لنفوذ المصالح المالية الأجنبية

ومظاهرة لسعيها عند الانجليز فى مصر حتى عرف عنهم انهم لا يعترضون على تولى دولة صدقى باشا للوزارة الجديدة

ولم تكد الوزارة تتقلد الحكم حتى اذاعت بيانا وزاريا جاء فى ختامه انها «ستحرص دائما على أن تظل البلاد متمتعة بالنظام النيابى الذى هو ترجمان الثقة والتعاون بين الحكومة والشعب »

وا كتفت بهذه الاشارة الغامضة عن التصريح بحقيقة ما انتونه للدستور ولا يخفى أن« تمتع البلاد بالنظام النيابى»قد يفيد أو لا يفيد الحرص على دستور ١٩٢٣. والواقع — كما ظهر فيما بعد — أن دولة اسماعيل صدقى باشا تولى الوزارة ليعدل الدستور — لا قانون الانتخاب فقط — وكان التعديل الذى ينشده أبعد مدى مما حدث بالفعل ، فقد كان يروم أن يقتصر البرلمان على مجلس واحد مكون من مائة عضو خمساه معينان . لكن الظروف كانت أقوى منه ، واضطر هو الى كتمان نياته الحقيقية لان الظروف التى تألفت فيها وزارته لم تكن مما يشجع على المصارحة بها بل حتى ولا على الايماء اليها

واذا كانت الظروف المحلية التى يتصل بها الانجليز فى مصر ويواجهونها قد دفعتهم بسرعتها وبما انطوت عليه من تهديد الأمن والنظام ومن تحرج الموقف الى قبول الحل الموقت الذى سارت فيه الأزمة ، فان الانجليز فى لندن كان لهم رأى آخر فى الأزمة كلها على العموم ، وفى قيام الوزارة الصدقية على الخصوص ، وان كان انطواء الوزارة البريطانية على رأى يخالف لرأى الانجليز المحليين لم يمنعها أن تدع لهم الفرصة ليجربوا التجربة التى يروز أز الظروف قضت بها اذ كانوا هم الذين يواجهون الحوادث ويتصلون بها عن قرب . وتلك عادة الحكومة البريطانية فى احترام مشورة الانجليز المحليين أينما كانوا واتاحة الفرصة الكافية لاختبار مبلغ ما فى سياساتهم من السداد . لكن رأى الانجليز فى لندن ظهر مع ذلك وكانت آيته الحملات العنيفة التى قامت بها الصحافة البريطانية على اختلاف ألوانها السياسية واجماعها على التنديد بما حدث ، وخروجها عن اعتدالها المألوف فى استهجانه . وغير مجهول ان التيمس أقوى الصحف البريطانية جميعا وأعظمها نفوذا وأوثقها صلة بوزارة الخارجية . وقد قالت فى افتتاحية لها نشرتها فى ٢٣ يونيه :

« ان الأزمة المصرية السياسية قد أجلت ولم تنته بتأليف وزارة صدقى باشا ، ومعظمها من المستقلين وأعضاء حزب الاتحاد المشتهر عنه بأنه الحزب الذى يحظى

بعطف جلالة الملك عليه أكثر من ثقة الناخبين به ، ولو تقدمت الوزارة الى مجلس النواب طبقا للاصول المرعية لكانت بلا ريب تجد معارضة عظيمة من الأغلبية »

وقالت عن برنامج الوزارة مشككة فى نياتها « وقد تضمن برنامج الوزارة فقرات مهمة عن الحرص على النظام البرلمانى وهى فقرات يمكن تفسيرها بحسب ما يخالج صدر قارئها من الآمال أو المخاوف . وارجاء البرلمان شهرا ليس الا ارجاء لليوم الحرج مادام من الصعب على المرء أن يفترض ان الملك فؤاد واسماعيل صدقى باشا ينويان أن يقوما بالتجربة الخطرة وهى حكم البلاد مدة بأساليب استثنائيه ، ولا يبعد أن تبقى الوزارة الجديدة فى منصة الحكم ريثما يفتح باب المفاوضة بين القصر والنحاس باشا على تعديل القانون الخاص بحماية الدستور »

ولم تكتف بذلك بل شكت فى مقدرة الوزارة الجديدة على معالجة المصاعب الاقتصادية وختمت مقالها المزعج باستهجان قيام الوزارة نفسها فقالت:

« أما مصاعب الحالة الاقتصادية التى ترزح مصر تحتها الآن فلا يحتمل أن تحل على يد حكومة يعوزها التأييد البرلمانى الكافى . فبينما يقال أن هذه المصاعب قد تكون هى التى حملت الوزراء الوفديين على الاستقالة ، يلوح أن مناظريهم قد ارتكبوا غلطة سياسية عندما أخذوا على عاتقهم مهمة شاقة وهى انقاذ مصر من الشدة المالية ، ولكن اذا كان الجانب الاكبر من تبعة الأزمة الاقتصادية والمالية واقعا على عاتق سياسة الوفد فلماذا لايمهل الملك وأحزاب الأقلية الوفديين؟ ولماذا لايعطون وزارة الوفد فرصة تكفي للاختبار فاما أن تظهر كفاءتها أو عجزها عن معالجة الحالة بدلا من أن يهيئوا للوفد الاسباب ليدعى أن الدستور فى خطر وانه انما يدافع عنه » .

وقد فطن صدقى باشا بسرعة الى عظم دلالة مقالة التيمس ، وأدرك أن بقاءه ونجاحه فى مهمته رهن بقدرته على ثلاثة أمور : الأول وقف حملة الصحف البريطانية، وتحويلها الى مناصرته ؛ والثانى حسن استغلال الظروف المحلية فى مصر ولاسيما حركات الوفد من حيث علاقتها بالامن والنظام ؛ والثالث اقناع وزارة الخارجية البريطانية بان تأييدها له لامفر منه اذا لم يستطع اقناعها بان ذلك لمصلحتها .

فصار الموقف فى مصر ولندن كما يأتى : —

الانجليز المحليون يواجهون الواقع ، والواقع هو أن سياستهم ذات الحدين شجعت الوفد على التطرف وجسمت له الأمل فى امكان تنفيذ برنامجه وخيلت له أن فى الوسع العود الى المفاوضة وتوقيع الاتفاق وفى الوقت نفسه شجعت العناصر السياسية المتململة من الوفد وأعماله على الاعتقاد بأن بقاءه فى الحكم غير مرغوب فيه • وجاء الوفد من ناحيته بعد الاستقالة فسد الباب الذى كان يمكن أن يؤدى الى تفريج الأزمة ، وجعل حلها بطريقة دستورية فى حكم المستحيل ؛ وتعرض الأمن للخطر وأصبح النظام مهدداً فنجحت مساعى المصالح المالية فى ترشيح رجل معروف بشدة خصومته للوفد مشهور بتوثق صلاته بالشئون الاقتصادية

أما فى انجلترا فكان الموقف مختلفا . ذلك أن طائفة من رجال الحكومة — وزراء وموظفين — يرون أن الدستور المصرى (١٩٢٣) وقانون الانتخاب (المباشر) غير صالحين ؛ وأن الحكومة البريطانية أخطأت حين عاونت على اصدار هذا الدستور. غير أن من المبادىء الاساسية لحزب العمال تأييد الديمقراطية ، ولكن بعض زعماء حزب العمال وقر فى نفوسهم ؛ مع نزوعهم الى تأييد النظام الدستورى الصحيح ، أن سلوك الاغلبية البرلمانية فى مصر قلب الحكم الدستورى حكما ديكتاتوريا معيبا، وأن الوفد هو الذى عقد الموقف، لانه لم يطرد من الحكم وأنما استقال من تلقاء نفسه • وعلى أثر استقالته قرر الا يتقدم أحد منه الى قبول الوزارة والا يؤيد الا وزارة تتألف بطريقة دستورية وتتقدم الى البرلمان طالبة ثقته بها، ولما كان البرلمان مؤلفا من حزب واحد على الحقيقة فان معنى هذا القرار شل الحكومة والحيلولة دون كل حل ينقذ الموقف، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى فقد رأى الانجليز أن دعوة الوفد لصون الدستور ولو بالقوة مهددة للأمن العام فليس فى الوسع تأييده أو المجاهرة بالأخذ بناصره

ثم أن الحكومة البريطانية تريد المعاهدة ، وحكومة الوفد أقدر على توقيعها وضمان التأييد الشعبى لها ، وقد كان أملها فيه كبيرا ولذلك مكنته من الحكم ليحقق لها هذا الرجاء ، وقبلت أن تعاد المفاوضة معه وأن كانت قد فرغت من هذا الشأن مع صاحب الدولة محمد محمود باشا ، ولكنها تجاوزت عن هذا الاعتبار لتضمن أن يمتنع كل مطعن فى المستقبل على صحة الاتفاق . غير أن هذا الأمل خاب فما هو مصير المعاهدة ؟ هل تستمع الوزارة البريطانية الى مايعدها به المتطرفون من حزب العمال من أن الوفد لاشك يقبل المعاهدة اذا عاد الى الحكم ؟ ؟ وهل فى الوسع التعلق بهذا الأمل على الرغم من التجارب مرة أخرى ؟ ؟ واذا كان هذا لا تشير به الحكمة

العملية فى نظر انجلترا فهل يعقل أن تكون الوزارة الصدقية أقدرعلى الاتفاق وعلى كفالة ابرام الشعب له ؟ ؟ واذا كان هذا غير معقول أو منتظر فهل لا يمكن اتخاذ الوزارة الصدقية أداة لجمع القوى الحقيقية فى البلاد حول المعاهدة وتأليف جبهة واحدة منها متضافرة على قبولها ؟

وتوالت الحوادث بسرعة ، وبدا للانجليز كأن الوفد هو العنصر المشاغب المهدد للامن وللمصالح الاجنبية فاستطاعت الوزارة الصدقية أن تظهر لانجلترا كانها العامل الذى يعول عليه فى ضبط الامور والتحفظ بالامن وكفالة هذه المصالح . وبادرت الوزارة الصدقية على الرغم من تفاقم الاضطرابات فى القاهرة والمنصورة والاسكندرية وبورسعيد وغيرها فقدمت عربوناً آخر لتأييد الانكليز بأن وافقت فى الاسابيع الاولى من حكمها على ثلاثة أعمال كبرى عهدت فى القيام بها الى شركات انجليزية كبيرة بمبالغ ارتقت جملتها الى نحو مليون جنيه فكسبت تأييد المصالح المالية

مساعى الوزارة الصدقية فى انجلترا

كان ظاهر الموقف فى انجلترا لا يشجع على الامل ولا يبعث على الرجاء ، وكان شر مافيه حملات الصحف المتواصلة ودؤوبها بغير انقطاع على التنديد بما حدث فى مصر . ولكن الانجليز لا يمقتون شيئاً مقتهم للاضطراب فى مصر ، وذلك لسببين كلاهما مرتبط بمصالحهم ، أولهما ان عود مصر الى الثورة — وما أكثر ما لهجت الالسنة بهذه الكلمة فى ذلك الوقت — حقيق ان يدفع بمصر فى طريق التطرف وأن يردها الى الشعور العدائى نحو الانجليز بعد ان جعلوا وكدهم فى السنوات الاخيرة أن يحولوا التيار ويجروه فى مجرى آخر حتى وصلوا الى بغيتهم فصرفوا الامة عنهم وتركوها تتباغض وتتناحر وهم بمنتزح عن خصوماتها يشهدون وينتفعون ، وثانى السببين أن الاضطراب فى مصر لا يخلو من تهديد للمصالح الاجنبية وقد يوقعها ذلك فى مشكل على الاقل مع ايطاليا اذا استطاعت أن تأمن جانب غيرها ، ولايطاليا نعرة عالية فى هذه السنوات لا تغرى بالاطمئنان .

لهذا كانت الاضطرابات التى وقعت فى مصر واسراع الوزارة الصدقية الى قمعها من أكبر العوامل التى مالت بالحكومة البريطانية الى جانبها وزادتها انصرافا عن الوفد ورغبة عنه ، ولهذا لم تجد الوزارة الصدقية عسراً أو مشقة تذكر فى اقناع الحكومة البريطانية بان سبيلها أولى بالتأييد وأحق بالمعاونة . ولا سيا بعد ٢١ يوليه . فان مروره بسكون واخفاق حركة الاضطراب التى سبقت بها النذر

وحسن استعداد الوزارة للقمع — هذا كله أكسب الوزارة وجاهة عند الانجليز وطأمنهم من النواحي التي يوجسون خوفاً منها

على أن مما يجب أن يذكر للحقيقة والتاريخ أن دولة صدقى باشا مذ تولى الوزارة الى اليوم الذى وقعت فيه اضطرابات الاسكندرية كان غير واثق من مركزه عند الانجليز فكان لذلك مترددا في قمع الشغب والاضطراب بما ينبغى من القوة والحزم ، ولكنه كان يستر تردده وخوفه ؛ ويدع خصومه يتوهمون أنه يصابرهم ليورطهم فى أعمال أخرى من أعمال الشغب فتكون شدته بعد ذلك معهم لها مسوغ ، ولكن حوادث الاسكندرية كانت سيئة الوقع جدا فى الدوائر الانجليزية فلو أن الاضطرابات كانت قد استمرت مع تردد دولته فى القضاء عليها لخذله الانجليز بسرعة ؛ ولكن أنصاره فى انكلترا و فى مصر ألحوا عليه فى وجوب الحزم والسرعة فى قمع كل شغب مهما كلفه ذلك ؛ واسرع هو فاجابهم ونزل على مشورتهم فنجح .

وقد اتجه سعى الوزارة فى انجلترا الى أربع جهات :

(١) الحكومة البريطانية (٢) الصحافة (٣) رؤوس الاموال (٤) احزاب المعارضة

والمساعى كلها متداخلة وهى بطبيعة الحال واحدة ، ومحورها جميعا أنه لا ينبغى الاصغاء الى الوفد لان عهده امتاز بالفوضى وتعطل الاعمال والتخريب وأنه لا خير فيه فلا يرجى منه أن يستمع الى داعى العقل فيما يتعلق بالمعاهدة ، فالذى يعد به الآن انصاره باسمه ويقطعونه عنه من العهود لا قيمة له ، لانه اذا عاد الى الحكم فسيضيع الفرصة كما ضيعها من قبل اذ كان كل همه سمعته عند الجماهير ، يضاف الى ذلك أنه فى وزارته لم يعن بالمصالح الاجنبية عامة والانجليزية خاصة ، فليس لوعوده أدنى قيمة وقد فشلت تجربته فمن العبث تكرارها ، واذا أصرت الحكومة البريطانية على قانون الانتخاب المباشر فان معنى ذلك أن تعود أغلبية الوفد الى البرلمان ويعود هو بها الى الحكم وتتكرر التجارب المتعبة الماضية بلا أدنى جدوى ، وحكم الوفد مؤد الى قيام ديكتاتورية مستترة وراء البرلمان وباسم الدستور ، والى ذيوع الفوضى ورجوع عهد التخريب والاضطراب وتعطيل الاعمال الحيوية ، والقضاء على ماقامت به انجلترا فى مصر فى أكثر من أربعين سنة من أعمال الاصلاح الكبرى ، التى تعد مفاخر لها فى القطر المصرى . أما فيما يتعلق بالمعاهدة فان فى وسع أية حكومة مصرية أن تعقدها بعد أن قبل الوفد كل شيء وأصبح

عاجزاً عن أن يعير غيره بما سبق له هو أن قبله ، فيكفى أن تجىء حكومة رشيدة ببرلمان يمثل خير عناصر الامة ، ولا بد لذلك من تعديل قانون الانتخاب، وانجلترا لاتلزمها تبعة عن ذلك لان حكومة مصر مستقلة فما على الحكومة الانجليزية الا ان تقف على الحياد وتمتنع عن مظاهرة الوفد أو التدخل لمصلحته

وقدصادفت هذه الحجج التي ألح في عرضها أنصار وزارة صدقى باشاعو نامن الحوادث فاصغت اليها الحكومة البريطانية لأسباب: الاول فشل الاتفاق مع حكومة الوفد، والثانى نفور الانجليزمن حوادث الاضطرابات التى ثارت فى مصر فى مستهل عهد الوزارة الصدقية، والثالث قدرة الوزارة الصدقية على قمعها وعلى حفظ الأمن بتأييد العناصر الرشيدة لها، والرابع لسرعتها فى انجاز الاعمال التى تلكأت حيالها الوزارة الوفدية وايكال مشروعات عديدة الى شركات بريطانية

على ان الحكومة البريطانية لم تستقر على رأى نهائى الا بعد حوادث ١٥ يوليه فى الاسكندرية . وقد يذكر القراء انها بعثت بمذكرة الى المندوب السامى ليبلغها الى كل من رئيس الوزارة المصرية والى صاحب الدولة النحاس باشا ، على انه قل من بين القراء من يعرف أن رد الوزارة المصرية على هذا التبليغ كتب بعد التفاهم مع دار المندوب السامى ، لأن الانجليز المحليين كما أسلفنا القول كانوا يؤيدون الوزارة بحكم الظروف التى يلابسونها فى مصر مباشرة. ومع أن الحكومة البريطانية اقتنعت بما سمته خطة الحياد الدقيق ومعناه الكف عن معاونة الوفد واطلاق يد الوزارة الصدقية فقد كانت فى ذلك الوقت لاتزال على شىء من التردد فاقترحت فى وقت من الاوقات أن يحدث تفاهم وائتلاف بين صاحبى الدولة صدقى باشا والنحاس باشا ، ولم تلق الفكرة قبولا ولم تلح فيها حكومة انجلترا لأنه كان من الواضح فى أبان تلك الاضطرابات أن السبيل اليها مكتظة بالمصاعب وأن الأمل فى حكم المقطوع .

وحتى بعد ان انتهى الامر بما سمى « الحياد الدقيق » بالمعنى الذى أسلفنا لم تجرؤ الوزارة الصدقية ان تعرض أكثر من تركها تعدل قانون الانتخاب . ولما كان الاحرار الدستوريون معروفاً عنهم أنهم يؤيدون ذلك ولا يعترضون عليه فقد وافقت الحكومة البريطانية مبدئياً ، وكان ذلك فى أوليات شهر أغسطس بعد أن انقطعت حركات الاضطراب واستقر النظام وزال الخوف من تكرر الشغب .

أما الدستور فلم يجر فى أمر تعديله كلام الا فى آخر الصيف ومقدمة الخريف.

وكانت الوزارة كما قدمنا تروم فوق ما فعلت ، أى أن يكتفى بمجلس واحد بعضه معين والبعض منتخب ، ولكن الحكومة البريطانية أصرت على أن لايحدث سوى تغيير يحفظ « شكل » الدستور وان ذهب بالجوهر فيه ؛ ولذلك بقى تأليف البرلمان من مجلسين ، مع زيادة عدد المعينين فى الشيوخ ، واحتفظ بصورة المسئولية الوزارية وان كانت قد محيت تحت ستار تنظيمها ، وهكذا .

وقد خدعت انجلترا فى امرين : الأول أن الاحرار الدستوريين يمكن أن يقبلوا هذه التعديلات على الرغم مما سبق لهم أن قرروه وأعلنوه من أن الدستور لاعيب فيه وأنما العيب عيب قانون الانتخاب. فلما رفض الدستوريون اقرار هذه التعديلات التى تتجاوز الشكل الى الجوهر كان ذلك صدمة للحكومة البريطانية تلتها صدمة أخرى هى تقريرهم مقاطعة الانتخابات ، وتلك هى الثانية التى لم تكن تتوقعها والتى خدعت فيها . فقد كان فى مرجو الانجليز — حتى مع رفض الدستوريين للتعديلات الدستورية — أن يدخلوا الانتخاب وبذلك يتسنى اجراء التجربة الى ختامها ، فجاء اعلان المقاطعة من الدستوريين ومن الوفد أيضاً محدثاً لأزمة جديدة تجعل اجراء الانتخاب مهزلة ويتعذر معها اجراء التجربة مع ستر المظاهر .

لكن الوزارة الصدقية لم تكن مخدوعة ولاجاهلة بما يكون من الاحرار الدستوريين اذا عدل الدستور ، وكانت خطتها أن تمضى فى طريقها وأن تطاول الاحرار الدستوريين ماوسعتها المطاولة حتى يتم الاتفاق بينها وبين انجلترا فتكسب تأييدهم لها فى حفظ النظام والأمن الى أن يتيسر لها اصدار الدستور الجديد ، وكان الدستوريون يحتملون هذا وفى مأمولهم أن يستطيعوا اقناعها بالعدول عن مس الدستور ، فلما تم اتفاق الوزارة مع انجلترا وبلغت غايتها لم تتردد فى التنكر للاحرار الدستوريين وأبت حتى أن تمضى فى مناقشتهم .

الحزب الجديد

وبينما كانت الوزارة الصدقية تعالج اقناع الحكومة البريطانية بأن تتركها تعدل الدستور وتفرض نظامه الجديد على البلاد ؛ وبينما كانت تؤكد للاحرار الدستوريين أنها لاتنوى أن تمس الدستور بمسخ أو تشويه ؛ أو تتناول سلطة الأمة بانتقاص ، تساءل الانجليز عن الوزارة لحساب من تراها تعمل ؟ وقيل أن الوزارة لا حزب لها لأنها تصف نفسها بأنها قومية. وقد استقال الوزراء الذين كانوا أعضاء فى الاحزاب السياسية ليخلصوا من الحزبية وليصبحوا قوميين ، وبذلك صارت الوزارة عبارة

عن جملة أفراد مستقلين ، ومادام أنها قد أصدرت دستوراً وقانون انتخاب جديدين فلا مفر من أن تكون لها هيئة سياسـية تنتمى اليها فى أبان الانتخابات ، لأن المفروض أن اصدار الدستور وقانون الانتخابات من عملها وأن النجاح فى انفاذهما وتقرير نظامهما بغيتها ؛ وأنها تنشـد البقاء فى الحـكم وتروم الاستمرار فى توليه بعد ذلك ؛ فكيف يستطاع هذا والوزارة عبارة عن أفراد مسـتقلين ؟ ؟ اذن يجب أن يكون لها حزب تخوض به معركة الانتخابات ، فاذا فاز كان ذلك فوزاً لها يمكنها من البقاء .

واقتنعت الوزارة بالرأى الذى أوحى به اليها ، ولـكنها كانت لا تزال تطاول الاحرار الدسـتوريين وتكاتمهم نياتها . فمضت تكذب أن العزم معقود على تأليف حزب وزارى وتنفى الخبر وتؤكد أن الامر لم يخطر لها على بال ، حتى انتهى الاتفاق بين الانجليز والوزارة وأعلن الدستور الجديد وقرر الاحرار الدستوريون رفضه ومقاطعة الانتخابات فلم تمض الا أيام حتى أذيع فى الصحف تمام تأليف حزب الشعب ومبادىء الحزب واسناد رياسته الى دولة صدقى باشا .

وكان فى طليعة المبادىء التى وضعتها اللجنة التأسيسية

«استقلال مصر استقلالا تاماً والمحافظة على سيادة مصر على السودان وحقوقها كاملة فيه »

نشر هذا فى ١٩ نوفبر ، فلم ترتح اليـه الدوائر الانجليزية ، لأن دعوى دولة صدقى باشا أن خصومه تجار سياسيون ، وانهم لايواجهون الحقائق ولا يعالجون الامور بالوسائل العملية وان همهم الفوز بتصفيق الشعب ، وأن اسرافهم فى الوعود هو الذى يحبط المساعى فى سـبيل الوصول الى حل مرضى معقول مع الحـكومة البريطانية . فلما أذيع برنامج حزب الشعب رأى الانجليز ان فاتحته من نوع الدجل الذى يعيبه دولة صدقى باشا ويصـفه بانه اتجار سياسى وبخاصة فيما يتعلق السودان ؛ وبديهى أن الانجليز وهم أصحاب الاقتراح ليس مما يحسن وقعه فى نفوسهم ان يخلقوا حزبا يتقيد فى أول ساعة من ساعات حياته وفى فاتحة عمره بمبـدأ رونه ذاهبا فى التطرف الى آخر المدى ، وبخاصة لأن التجربة التى يراد اجراؤها والمضى فيها الى ختامها هى من نوع ما حدث فى العراق كما سترى فيما سيمر عليك فى هذا الـكتاب، ونعنى بهذا أنه ليس ثم موجب لتملق الشـعب ومداهنة عواطفه الوطنيـة مادام أن العدل كله سيفرض على الأمة ، فالبرلمان سيفرض ، فاذا أمكن

ذلك فستفرض المعاهدة على نحو ما حدث فى العراق، والشطط من الآن فى صوغ المبادىء ينقلب فى المستقبل عقبة اذا سارت الأمور على ما يرام

لذلك رأينا حزب الشعب يتم تأليفه ، فى ١٧ نوفمبر، ويجتمع أعضاؤه المؤسسون ويضعون المبادىء وفى مستهلها ذلك المبدأ الذى اكتسب سخط الانجليز ؛ وتقر الجمعية التأسيسية هذا البرنامج ؛ ومع ذلك تمضى ثمانية أيام ثم يحادث دولة رئيس الوزارة مراسل المورنن بوست فى مصر فيقول له « ان الحزب الجديد لم يؤلف بعد ، وأنا لم أقبل الى الآن رياسته ، أما البرنامج الذى أذيع فهو على سبيل التجربة فقط »

واذاعة برنامج على سبيل التجربة فقط ، عمل غير مفهوم وليس له سابقة واحدة فى تاريخ الاحزاب ، ولا يمكن أن يؤدى الا معنى واحدا هو عدم اعتراف دولته بالبرنامج لأنه لم ينل القبول من الانجليز ؛ ونقول من الانجليز لانه من غير المعقول أن يسخط دولته — وهو مصرى — على مبدأ خاص باستقلال مصر استقلالا تاما والمحافظة على سيادة مصر على السودان وحقوقها كاملة فيه ؛ وانما المعقول أن يجىء السخط من ناحية غير المصريين ؛ ومن سوى الانجليز يعنيهم الأمر بعد المصريين ؟ ؟

ولذلك أيضا رأينا الجمعية العمومية للحزب تجتمع ويشهدها دولة صدقى باشا رئيس الحزب ويلقى خطبة الافتتاح ولا يشير الى البرنامج بحرف واحد ورأينا الاجتماع ينفض والبرنامج لا يوزع على الأعضاء ولا يؤخذ رأيهم فيه ولا تطلب موافقتهم عليه كما هى العادة والواجب ، ولا يمكن أن يكون هذا الا متعمداً ، ومقصوداً به انكار المبدأ الذى أشرنا اليه وتجاهله واعتباره كأنه لم يكن

وقد كانت نتيجة ذلك أن ظهر حزب لا يعرف لنفسه برنامجا سياسياً ولا يقيد نفسه أمام الامة بخطة أو غاية معينة ، ولا عجب فانه حزب اقترح انشاءه الانجليز ليخدموا به التجربة التى رأوا فى ذلك الظرف اجراءها

لحساب من ؟

والآن ، وقد أجملنا بيان الظروف التى أحاطت بتأليف الوزارة الصدقية ، والأدوار التى مر بها وجودها ، فان من حقنا وواجبنا ، أن نسأل : لحساب من قامت هذه الوزارة وتكفلت بالمهمة التى عالجتها ولا تزال تعالجها ؟

غير مجهول ولا منكور أن دولة صدقى باشا لا يدين بالمبادىء الدستورية ولا ينطوى للشعب المصرى على احترام ولا اعتراف له بحقوق ، وليست هذه دعوى

عليه وانما هى حقيقة جاهر بها دولته ولم يكتمها • فقدصرح بأنه كان مدعوا لرياسة الوزارة فى سنة ١٩٢٨ وأنه كان يعتزم يومئذ صنع ماصنع اليوم بالدستور وانه كاشف المرحوم ثروت باشا بنياته ، ونشرت له مجلة «اسبكتاتور» الانجليزية فى ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٠ مقالا وصف فيه دستور سنة ١٩٢٣ بأنه « اتضح فيما بعد انه كثير على حالة البلاد » وقال عن الفلاح المصرى انه لايفهم شيئا خارج قريته وانه أمى لايقرأ ولا يكتب ، وإن من السخافة أن يكلف انتخاب رجل يبعد عن قريته خمسين أو ستين ميلا ، وانه — أى الفلاح — متى احتاج الى شىء بقى فى حقله وأرسل زوجته الى السوق لتأتيه به

ومعروف كذلك أن الدستور الذى أصدره هو أكثر مما كان يروم، فقد كانت نيته أن يكتفى بمجلس واحد يكون خمساه معينين ، ويلى ذلك شروط أخرى تجعله أشبه بمجلس الشورى، ومعلوم أيضا أنه لما كان الاحرار الدستوريون يجادلونه ويحاولون اقناعه بالعدول عن مس الدستور والغاء التعديلات التى أدخلها ، رفض أن يمضى فى المناقشة لاستيفائها واعتذر بأنه أبلغ لندن بأن الدستور الجديد سيصدر فى يوم معين (الخميس) — أى بعد يومين من تاريخ المناقشة — فلا يسعه بسبب هذا التبليغ أن يؤخر صدوره عن ذلك الموعد .

وقد بينا فى هذا الفصل أن المصالح المالية — وجلها ان لم نقل كلها أجنبى — هي التى رشحته وأيدته ، ونزيد تأييدا لهذا أن وفدا من الاجانب على رأسه المستر كرفر قصد الى دولة صدقى باشا فى شهر أغسطس وأبلغه أن الاجانب يثقون بدولته وبوزارته — وليس لهذا مثيل فى تاريخ مصر ، فان حكومتها لمصر لا للاجانب. والمصريون هم المختصون وحدهم بايلاء الثقة أو الضن بها، وثقتهم هى التى يعول عليها والتى يكون من شأنها أن تشد أزر الحكومة ، يضاف الى ذلك أنه فى شهر فبراير ١٩٣١ بعد أن أصدرت الوزارة أمرا بتقصير مواعيد الانتخابات ، جرت انتخابات دمنهور فقاطعها الناخبون أو أغلبيتهم الساحقة وكان ذلك فى ٨ فبراير ، وفى العاشر منه نشرت الديلى تلغراف لمراسلها فى القاهرة رسالة يقول فيها ان الدوائر المالية — وهى أجنبية — ترى أن لاضرورة للتعجيل بالانتخابات لأن معالجة الضائقة المالية تستوجب أن تخلو الحكومة من المشاغل البرلمانية ، وأن تتفرغ للازمة ، واتضح بعد ذلك أن الانتخابات لاينتظر أن تجرى كما كان المفهوم من تقصير مواعيدها ، وصرح دولة صدقى باشا بانها ستجرى ولكنه احجم عن تعيين موعدها ولو على التقريب مع سهولة ذلك . فكان

الرأى ما رأى جانب فى كل شىء حتى الانتخابات يعجل بها أو تؤجل طبقاً لمصلحة الدوائر المالية الاجنبية

وكانت الوزارة تحاصر الشارع الذى فيه النادى السعدى وبيت الامة ، وظلت تفعل ذلك مدة طويلة والناس يعجبون ويستنكرون. فلما حضر المستر سبندر الصحفى الانجليزى المشهور وعضو لجنة ملنر ، أبدى لدولة صدقى باشا ملاحظة فى هذا الحصار ، وبعد ثلاثة أيام سافر الى السودان ؛ فتمهلت الوزارة الى أن ركب القطار ورفعت الحصار .

وسيرى القارىء فى موضع آخر من الكتاب بيانا بالشركات الانجليزية التى وكلت اليها المشروعات العامة وكيف أن عطاءاتها قبلت بسرعة .

أما المعاهدة التى يتذرع صدقى باشا بالامل فى عقدها ليطيل مدة حكمه فلا سبيل اليها عن طريقه لان الحكومة البريطانية كانت وما زالت ترفض أن تعقدها الامع حكومة مصرية مؤيدة من أغلبية نيابية فى برلمان منتخب انتخاب حرا ، وقد صرحت بذلك مرات عديدة ، ونشرت المورننج بوست لمراسلها السياسى كلاما عزاه الى المستر هندرسن وزير الخارجية فى ٢٠ فبراير سنة ١٩٣١ قال فيه أنه يأمل أن تعقد المعاهدة فى عهد وزارة العمال ولكن هذا يتطلب عدول احزاب المعارضة المصرية عن مقاطعة الانتخابات ، ومعنى هذا أن من الضرورى لعقدها أن يكون البرلمان منتخبا انتخابا حرا لا ان يكون برلمانا صدقيا ، وفى اليوم نفسه نشرت المقطم فى أخبارها أن الانتخابات سترجأ ليجىء البرلمان مستوفيا للشروط والاوصاف اللازمة ؛ وليس للشروط والاوصاف اللازمة معنى سوى أن يكون البرلمان ممثلا للأمة تمثيلا صادقاً لا كما يريده دولة صدقى باشا كما فصلنا بعد. فدولته اذن لا يخدم المعاهدة والصداقة بين الامتين .

نخلص من هذا كله بأنا لا نلمح الروح المصرية فى أعمال الوزارة ومساعيها ومقاصدها ، والواقع أن دولة صدقى باشا — الذى يفاخر بأنه مصرى فلاح — يكاد يكون مصريا بالمولد والاقامة أكثر مما هو مصرى بالروح والعاطفة ؛ وكأنما بالسلطة والمال والجاه أعز عنده من الأمة التى يلهج أحيانا بالاعتزاز بالانتماء اليها ، ويخيل لمن يستعرض تصرفه كأن الأجانب ومصالحهم أولى عنده بالرعاية من مصر وحقوقها ومرافقها. فهو وزير لغير مصر وأن كان يتولى وزارة مصر .

الفصـــــــل الثانى

المسألة الدستورية والحريات العامة

تنائج اعتماد الوزارة على غير الأمة — بين الوزارة والبرلمان — التأجيل والثقة — الركنان الدستوريان — ٢١ يوليه وما كان يجب فعله — الوزارة ومهمة الأمن — حرية الصحافة — تفسير المادة ١٥ من الدستور — تعطيل حرية الاجتماع — الدستور الجديد وسلطة الأمة — قانون المطبوعات الملغى وتطبيقه — حرية الاجتماعات الخاصة — اجتماعات نقابة المحامين

أية وزارة تكون القوى التى تستند اليها هى ما بينا فى الفصل السابق لا تستطيع أن تواجه الرأى العام . ولهـذا كان تضييق صور الحرية التى تسمح للرأى العام أن يتكون وأن يبـدو واضحا صريحا فى كل جلاله وقوته بعض ما تلجأ الوزارات الغير الديمقراطية فى كل البلاد اليه . وسواء أكانت مقاصد هذه الوزارات مقاصد اصلاح أو كانت قائمة لغاية سياسـية ترمى اليها قوى أجنبية فان هـذا النوع من التضييق يدخل فى نطاق الخطة التى تتبعها الوزارة . فأما وزارات الاصلاح فتنتظر أن يتجلى للناس ما تقوم به من أعمال الاصلاح لتكون هذه الاعمال نفسها خير شهيد يوجه الرأى العام وجهته ويجعل الوزارة التى قامت بهـذه الاعمال تنزل عن القيود التى قيدت بها الحرية شيئا فشيئا لأن النزول عن هذه القيود يزيدها قوة حقيقية ويجعلها تعتمد على أسس ديمقراطية صحيحه . وهـذا ما فعله موسلينى فى ايطاليـا ومصطفى كمال فى تركيـا وغيرهما ممن قاموا بادئ الرأى بفكرة لم يكن الرأى العام ليسيغها أول ظهورها أو لأن عوامل أجنبيـة أقوى من الرأى العام كانت تعمل بوسائل زائفة مصطنعة لتوجهه وجهة لا تتفق والمصلحة القومية الصحيحة . فأما الذين يقومون لتنفيذ مأرب سياسى تطمع قوة أجنبية فى تحقيقه فينظرون فى كل خطوة يخطونها تحقيقا لهذا المأرب الى المزيد فى التضـييق على الحرية واخفات كل

صوت يمكن أن يعبر عن رأى عام فى البلاد حتى يبلغون من ذلك أقصى المدى، ظانين أنهم متى أخفتوا الاصوات الظاهرة وصابروا على ذلك زمنا أخمدوا فى النفوس جذوتها وحملوا الناس على قبول السياسة التى كلفوا بتنفيذها مقابل ماينالون من جاه ومنافع واضطروا الأمه التى تبتلى بهم الى أن تسكت ولو الى زمن خاضعة خضوع الذليل لما تسام من ألوان الخسف والهوان .

ولم يكن أمام وزارة اسماعيل صدقى باشا والظروف التى قامت فيها والقوى التى اعتمدت عليها هى ماقدمنا الا أن تأخذ بهذه الخطة وأن تسير فى خطواتها محاذرة أول الأمر ، مصارحة الناس بغير ماترمى اليه ، عاملة على أن تكسب من الرأى العام كل قوة تستطيع كسبها ، آملة أن تضرب هذه القوة نفسها متى اطمأن الانكليز لها والتف أصحاب الحاجات حولها . ومن حذرها أنها لم تواجه قوى الامة قط مجتمعة ولم تضرب الحريات ضربة قوية أول قيامها كما تفعل الوزارات التى تقوم فى ظروف استثنائية لتنفيذ فكرة اصلاح بالفعل . فالناس يعلمون مثلا أن موسولينى مالبث أن احتل روما وتولى الحكم حتى أعلن أنه يريد أن يحكم بغير رقابة برلمانية فعلية مكتفيا بالصحافة التى تؤيد سياسته . فأما صدقى باشا فحاول أن يلبس ثوب الرجل العامل فى حدود القانون والذى يريد أن يظل أبداً فى حدودهما ، وانه اذا اتخذ اجراء مقيدا للحرية فذلك لانه اضطر اليه اضطرارا ، واضطر اليه فى حدود القانون .

البرلمان وهل تؤجله وزارة غير موثوق بها

ومن الانصاف للتاريخ أن نذكر أن خطته هذه صادفها الحظ الحسن فى بدايتها . فقد ظهر أول تأليف وزارته بمظهر المعتدى عليه والذى يحاول أن يحمى الحرية من أن يعتدى عليها غيره . من ذلك أنه استصدر مرسوما بتأجيل انعقاد البرلمان شهرا ابتداء من ٢١ يونيو سنة ١٩٣٠ وهو اليوم الذى كان محددا انعقاد البرلمان فيه بعد استقالة مصطفى النحاس باشا . ولما تحدث اليه رئيسا مجلسى الشيوخ والنواب فى ضرورة انعقاد المجلسين ليتلى الامر عليهما جريا على التقاليد السابقة للبرلمان المصرى كتب اليهما أنه لايرى من ذلك مانعا اذا تعهد له كل من الرئيسين أن يقف الامر فى الجلسة عند التلاوة وأن ينصرف الاعضاء بعدها دون مناقشة . فلما لم يتعهد الرئيسان بذلك مع أنهما المكلفان دستوريا بنظام الجلسة أمر أن تقفل دار البرلمان فاغلقت بسلسلة وضعت فى بابها الحديدى وبقفل فى طرفى السلسلة . ولما أراد أعضاء البرلمان الدخول الى حرمه لم تمنعهم قوة البوليس فدخلوا ثم أمر رئيس مجلس النواب

فكسرت السلسلة ودخل الاعضاء وتلى عليهم أمر التأجيل فألفوا أنفسهم بازاء حالة خيل اليهم أنهم لايستطيعون معها مناقشة ولا عملا فانصرفوا . وكذلك ظهرت الحكومة بمظهر المعتدى عليه والذى يجب لكى لايتهم بالضعف أن يحمى نفسه .

ولعل أخوف ماكانت الوزارة تخشاه من اجتماع البرلمان فى داره بعد صدور الامر بتأجيله واغلاقها أبوابه ثم كسر النواب سلاسله أن يتناقش المجلس فى حق الوزارة استصدار الامر بالتأجيل قبل أن تواجه البرلمان وأن تطلب اليه اعلان ثقته بها. يدل على ذلك أن التقاليد جرت فى كل الظروف المشابهة لهذا الظرف أن البرلمان كان يجتمع وكان أمر التأجيل يتلى عليه فينفض النواب. ذلك ماحدث فى سنة ١٩٢٤ حين تألفت وزارة زيور باشا وأجلت انعقاد البرلمان شهرا وهو بعينه ما حصل حين تألفت وزارة محمد محمود باشا وأجلت انعقاد البرلمان شهرا كذلك. وفى هاتين السابقتين فى مصر لم يناقش مجلس النواب مسألة الثقة بالوزارة التى استصدرت مرسوم تأجيله وانصرف الاعضاء بعد سماع مرسوم التأجيل منتظرين انتهاء فترته . على أن النظرية الدستورية المأخوذ بها لدى الا كثرين من ذوى الرأى والعلماء أن أية وزارة لا تملك استصدار مرسوم التأجيل من غير أن تحوز ثقة المجلس صراحة أو ضمنا . ووزارة صدقى باشا لم تكن تطمع فى أن تحوز هذه الثقة بحال من الاحوال . ومخافتها أن يناقش أعضاء البرلمان هذه النظرية وأن يأخذوا بها وأن يعتبروا الوزارة غير قائمة مادام البرلمان قائما الا ان تحصل على ثقته هو الذى جعل اسماعيل صدقى باشا يطلب الى كل من رئيسى النواب والشيوخ أن يتعهد بأن لايحدث أثناء الجلسة أكثر من تلاوة قرار التأجيل . فلما اقتحم أعضاء البرلمان بابه ولم يصنعوا أكثر من الاجتماع لتلاوة المرسوم ولم يناقشوا مناقشة دستورية النظرية التى ذكرنا ويرتبوا عليها نتيجتها الطبيعية من أن يذهب من يكلفه المجلس فيبلغ قرار عدم الثقة الى رئيس الوزراء وان يرفع القرار الى مقام جلالة الملك اعتبرت الوزارة أنها تخطت هذه الخطوة بسلام وأنها تستطيع أن تدرع بها لحماية الامن والنظام من أن يتكرر الاعتداء عليهما .

وفى رأينا أن النظرية الدستورية التى لم يثرها البرلمان وأثرناها نحن هنا هى النظرية الدستورية السليمة . فأية وزارة دستورية لايمكن أن تقوم وتتولى شؤون الحكم الا اذا توافر لها ركنان : تعيين جلالة الملك اياها تعيينا لا تصبح وزارة شكلا الا به . وثقة مجلس النواب بها ثقة لاسبيل لها أن تباشر عملا الا اذا حصلت

عليها . فاذا لم يتوفر لأية وزارة أى واحد من هذين الركنين لم يكن لها من الجهة الدستورية الكيان الشكلى الذى تستمده من تعيينها وسلطة العمل التى تستمدها من الثقة بها. وهذا الركن الثانى هو الذى يجعل لها ولاية الحكم دون سواه . فالدستور يقرر أن مصدر السلطات كلها الأمة . ونواب الأمة هم وكلاؤها فى هذا فهم مصدر السلطات مادامت نيابتهم قائمة . وأية وزارة لاتحوز الثقة من جانبهم تسقط ولايتها ماداموا يعلنون عدم الثقة بها على الوجه المقرر بالدستور . فاذا رأت الوزارة القائمة سواء كانت مستندة الى ثقتهم أو غير حائزة اياها أنهم لاينوبون عن الامة وأن تمثيلهم اياها غير صحيح فليس أمامها من الدستور الا طريق واحد هو حل مجلس النواب والالتجاء الى الأمة من طريق الانتخاب لتبين رأيها الصحيح

ولو أن اعضاء البرلمان المصرى الذى اقتحم الابواب فى يوم ٢١ يونيو سنة ١٩٣٠ ناقش هذه النظرية واعلن عدم الثقة بوزارة صدقى باشا وبأن ركنا من الركنين الواجبين لقيامها غير متوفر لها فلا يجوز لها ان تؤجل انعقاد البرلمان ويجب عليها ان تستقيل،اذن لما كان امامها الا ان ترفع الامر الى جلالة الملك فاما قبل استقالتها واما استصدرت مرسوما بحل مجلس النواب حل عن أعضائه صفة النيابة وما يتبعهامن حق الثقة وعدم الثقة بالوزارة ورده الى الامة . لكن هذا التصرف الدستورى الصحيح كان يقتضى وزارة صدقى باشا ان تحل مجلس النواب منذ ٢١ يونيو وأن تجرى الانتخابات فى شهرين فى ظل الدستور وقانون الانتخاب القائمين يومئذ، ورنامجها الذى أثبتت الايام أنها كانت معتزمة منذ تأليفها تنفيذه ينطوى على الغاء الدستور وقانون الانتخاب واصدار دستور وقانون انتخاب جديدين ينص الاول على أن الامة مصدر السلطات بينا تقضى نصوصه على هذا المبدأ وتجعل السلطة التنفيذية هى مصدر السلطات بالفعل . لذلك كان للوزارة أن تغتبط بحادث ٢١ يونيو أن انتهى الى ما انتهى اليه

وفى اعتقادنا أن النواب لو اجتمعوا فى البرلمان يومئذ وقرروا عدم الثقة بالوزارة وأبلغوا هذا القرار على لسان رئيس مجلسهم أو مكتب المجلس الى الوزارة ورفعوه الى جلالة الملك وقرروا فى نفس الوقت أن يظلوا منعقدين انعقاداً دائماً داخل المجلس حتى يقطع فى الامر برأى سواء أصدر مرسوم بحل المجلس أم أخرج منه الأعضاء بقوة الجند اذن لتغير وجه المسألة من ذلك اليوم ولشهدت مصر فى هذه الفترة التى نجمل فى هذا الكتاب تاريخها غير ما شهدت حتى اليوم

استفادة الوزارة من حوادث يوليو سنة ١٩٣٠

بعد ذلك اجتمع مؤتمر دعا اليه رئيس الوفد المصرى مصطفى النحاس باشا فى يوم الخميس ٢٤ يونيو سنة ١٩٣٠ جمع النواب والشيوخ وأعضاء مجالس المديريات من المنتمين للوفد وقرروا عدم الثقة بالوزارة وعدم التعاون معها والدفاع عن الدستور بكل ما يملكون من قوة . وتنفيذاً لهذا القرار وفى سبيل دعوة الناس الى تعضيده انتقل مصطفى النحاس باشا الى الزقازيق فى أول يوليو والى المنصورة فى ٨ يوليو سنة ١٩٣٠ حيث بدأت الحوادث الدموية التى أشرنا فى الفصل السابق اليها. وقد قررت الحكومة منع عقد اجتماع المنصورة محافظة على النظام العام اعتماداً على أن سفر النحاس باشا الى الزقازيق نشأ عنه اصطدام دموى بين الاهالى والبوليس فى بلبيس . وترتيب على هذا المنع أن كان الاصطدام فى المنصورة أشد وأقوى وأن كانت الحوادث التى وقعت بسببه أخطر وأجسم ، ومن هذا وجدت وزارة صدقى باشا مبرراً لوجودها هو المحافظة على النظام ضد الخارجين عليه باسم الدفاع عن الدستور ، مع أن الدستور على ما كان يصرح به رئيس الوزارة يومئذ لم يمسسه أحد بسوء ولم يعتد عليه معتد . فلما وقعت بالاسكندرية فى ١٥ يوليو حوادث أشد من حوادث المنصورة خطورة جعل رئيس الوزارة يرسل التصريح تلو التصريح بأنه محافظ على النظام بكل ما لديه من قوة وانه لن يسمح بالعبث به ولا بتكدير صفوه . وفى هذه السبيل استعان بقوات البوليس وبلوك الخفر والجيش وجعل مصر من أقصاها الى أقصاها معسكرا باسم المحافظة على الامن والنظام على العموم؛ والمحافظة على أرواح الاجانب وأموالهم على الخصوص . وكذلك أصبح بعد أن كان متهماً بالاعتداء على الدستور واقفاً فى موقف المدافع عن امن البلاد وسلامتها فى الداخل ، وهى مهمة تعادل فى نظر الناس وفى نظر انكلترا والاجانب المقيمين بمصر ، الدستور فى قداسته وجلال خطره . ومن ثم كان من حق صدقى باشا أن يعلن أنه يرى نفسه فى حل من الالتجاء الى كل الوسائل لاداء هذه المهمة الجليلة وللمحافظة على القانون ضد كل خارج على القانون

والواقع أن الانظار فى مصر وفى انكلترا وفى اوربا كلها شغلت بهذه الحوادث التى سالت فيها الدماء وأطلق فيها الرصاص عن الدستور والاعتداء عليه ، وتعلقت بما يجرى فى مصر من أسباب القلق وما يمكن أن ينشأ عنها . وزاد الكل اهتماما بالأمر حين وقعت حوادث الاسكندرية اذ كانت هذه المدينة دائماً مسرحا للشغب ومفتاحا

الثورات والقلاقل التى شهدتها مصر فى تاريخها . ولذلك وجهت الحكومة الانكليزية تبليغ ١٦ يوليو الى كل من رئيس الوزارة ورئيس الوفد وجيه اعتبرتهما مسؤولين عن أرواح الاجانب وعن مصالحهم . ولذلك بقيت الاسكندرية معسكرا اسابيع متوالية . وأهتم الناس جميعا بيوم ٢١ يوليو وهو اليوم الذى ينتهى فيه شهر تأجيل البرلمان بالرغم من أن مرسوما بفض الدورة البرلمانية كان قد صدر فى ١٢ يوليو . وزادهم اهتماما أن أعضاء البرلمان اعلنوا أنهم سيجتمعون بداره أيا كانت النتائج وأن الحكومة أخرجت بوليس البرلمان منه بالقوة واحتلته احتلالا عسكريا احالته قلعة محصنة تمام التحصين واذاعت على السن المتصلين بها أن أية محاولة لاقتحام داره ستقابلها باطلاق الرصاص على الذين يحاولونها .

ولقد دب الوجل الى قلوب كثيرين مما عساه يقع ذلك اليوم واقفل اكثر التجار حوانيتهم خيفة الاعتداء عليها واعتكف الكثيرون فى بيوتهم . ومما لا ريب عندنا فيه أن أعضاء البرلمان لو نفذوا ما أعلنوا وذهبوا الى دار البرلمان وطلبوا الى القوة اخلاءها محتملين النتائج كائنة ما كانت لكان لما أصاب الناس من روع وفزع موضع ، ولا ريب كذلك فى أن هذه القوة ما كانت لتستطيع اطلاق النار عليهم ماذهبوا عزلا من السلاح وتصرفوا فى حدود النظام والقانون . وأكثر ما كان فى مقدورها أن تصنع بهم اما أن تتركهم فى الطريق من غير أن تسمح لهم بالدخول وتظل هى مرابطة داخل الدار ، واما أن تقبض عليهم وتذهب بهم الى حيث يقضى القانون بالذهاب بهم . واكبر الظن أنها ما كانت لتفعل هذا مخافة مايحدثه من أثر وأنها كانت تتركهم فى الطريق . وفى هذه الحال كان أمام النواب أن ينصرفوا من حيث اتوا أو ان يظلو فى أماكنهم أمام دار النيابة يوما أو اياما لايبرحونها حتى يدخلوا الدار أو يقبض عليهم . وفى كلا الحالين كان الجو المشبع بالاحتمالات يسفر اغلب الأمر عن غير ما أسفر عنه من عدم ذهاب النواب الى دار البرلمان يوم ٢١ يوليو . وليس هنا موضع تقدير هذه الاحتمالات وما اذا كانت ظروف مصر الخاصة تجعلها لمصلحة مصر أو ضدها .

واننا اذ نؤكد ان القوة التى رابطت فى البرلمان ما كانت تستطيع اطلاق الرصاص لو أن النواب ذهبوا عزلا من السلاح وتصرفوا فى حدود النظام والقانون انما نؤكد عن علم ومعرفة . فقد صرح اسماعيل صدقى باشا رئيس الوزارة على أثر حوادث المنصورة واذاعة بعض الصحف ان اصابة أحد أعضاء الوفد الذين كانوا فى العربة

التي يستقلها النحاس باشا كان مقصودا منها قتل رئيس الوفد أن هذا كلام غير معقول وأن شيئا من ذلك لم يحدث ولا يمكن أن يدور بخاطر أحد الوزراء . ومن غير المعقول كذلك في نظر الجندي مهما كانت الأوامر التي تصدر اليه أن يضرب بالمدافع والبنادق من يستطيع أن يقبض عليهم بيده دون أن يلقى منهم أية مقاومة وأن يعتقلهم في هذا البرلمان الذي أعلنوا أنهم لابد داخلوه ولو عنوة واقتحاما

ولم يمنع امتناع أعضاء البرلمان من الذهاب الى داره من قيام بعض العاطلين والصبية بأعمال التخريب في أكثر من حي من أحياء القاهرة مما قمعه البوليس والجيش . على أن حوادث القاهرة هذه كانت آخر الحوادث من نوعها حتى طوعت للوزارة أن تعتقد أنها انتصرت على البرلمان الذي لا يثق بها وأنها جعلت لوجودها أساسا ان لم يكن مستندا الى الدستور فهو مستند الى منفعة عامة هي المحافظة على الأمن والنظام . وأن أحدا لا يستطيع بعد ذلك نازعتها ما دامت لا تعتدي على الدستور

وأرسل النواب بعد ذلك عريضة كي يجتمع المجلس اجتماعا غير عادي في يوم ٢٥ يوليو فقيل لهم ان هذا ينافي مرسوم فض الدورة البرلمانية . ثم قدموا بعد ذلك عريضة أخرى لم تلق الحكومة اليها بالا لأنها رأت فيما بينها وبين نفسها انها انتصرت عليهم انتصارا حاسما . وسواء بعد ذلك أكانت تصرفاتها بازائهم دستورية أم غير دستورية ،قانونية أم غير قانونية ،فان للمنتصر الحق في أن يفرض تفسيره للدستور والقانون على من انتصر عليه ثم هو يلقى من الناس لهذا التفسير سميعا .

افتئات الوزارة على الدستور في أمر الصحافة

البرلمان سلطة يعترف بها الدستور وله من أجل ذلك أثره في توجيه الرأي العام . لكن الصحافة قوة أكبر من البرلمان في توجيهها للرأي العام وفي استمدادها عند الضرورة الوحي منه . ولذلك قرر صدقي باشا أن يجعلها هي الأخرى موضع عنايته وأن يضيق من حريتها تضييقا يجعلها تسير في الحدود التي يرسمها هو لها سواء في معارضته أو في تأييده . لكن الدستور القائم يوم تأليفه وزارته والذي ظل قائما الى حين صدور دستور حكومته ،والأمر الملكي الذي يستند اليه نظام الحكم الحاضر ، يجعل انذار الصحف أو تعطيلها بالطريق الاداري غير جائز . فماذا تراه يصنع ؟ اعتمد على الفقرة الأخيرة من المادة ١٥ من الدستور وهي التي تجعل التعطيل ممكنا اذا كان ذلك ضروريا لوقاية النظام الاجتماعي فعطل في يوم واحد ،

يوم وقوع حوادث الاسكندرية ، صحف البلاغ واليوم وكوكب الشرق وقال فى قرار تعطيلها مانصه :

« ان سلسلة الحوادث التى جرت أخيراً والتى كانت حوادث الاسكندرية آخر حلقاتها ترتبت على دعوة الغوغاء الى الخروج على النظام والقيام فى وجه المكلفين بالمحافظة عليه

«وقد كان من مقويات هذه الدعوة ما كفلته لها بعض الصحف من نشر أخبارها وتحبيذ سيرة الذين اشتركوا فى الاعتداء على الانفس والاموال والاشادة بذكرهم

«ولا شك فى ان تحكيم الغوغاء فى الشؤون العامة مما يهز أركان النظام الاجتماعى ويصدع بنيانه ويعرض البلاد للفوضى وينذر بشر النتائج

«وبما أن الدستور قد خول الحكومة لوقاية النظام الاجتماعى أن تتحلل مما قيدها به فى شأن حرية الصحافة

«وبما أن مانشرته جرائد البلاغ وكوكب الشرق واليوم من شأنه أن يعرض النظام الاجتماعى فى مصر للخطر الشديد بما يحرك من نفوس الغوغاء ويثير من شهواتهم ويشجعهم هم وكل من له سلطان عليهم على المضى فى هذا السبيل .

«فقد قرر مجلس الوزراء تطبيقا لحكم المادة ١٥ من الدستور تعطيل جرائد البلاغ وكوكب الشرق واليوم تعطيلا نهائيا وتخويل وزير الداخلية سلطة تعطيل كل جريدة أخرى تستتر باسمها الجرائد المذكورة

بولكلى فى ١٥ يوليه سنة ١٩٣٠ »

ومهما يكن مانشرته الصحف المذكورة فى قرار مجلس الوزراء عن حوادث القلق التى وقعت فبديهى أن الاستناد الى النظام الاجتماعى ووقايته استناد فاسد لا يسيغه عقل رجل قانون أيا كان. فوزارة يحيى باشا ابراهيم التى صدر دستور سنة ١٩٢٣ فى عهدها والتى أضافت هذه الفقرة الى مادة حرية الصحافة من مشروع لجنة الدستور قد وضعت مذكرة حددت فيها على سبيل الحصر ما تقصد اليه بعبارة النظام الاجتماعى وذكرت أن المقصود وقايته من الدعاية البلشفية. ولم تكن احدى هذه الصحف التى عطلها صدقى باشا تدعو الى البلشفية بحال . ولذلك اعترضت جريدة السياسة ، وكانت تؤيد الوزارة يؤمئذ فى محافظتها على النظام ، على هذا التصرف بتعطيل الصحف اعتراضا شديدا جعلت أساسه أن الوزارة تجاوزت حدود حقها الدستورى تجاوزا واضحا . وفى هذا المعنى كتبت مقالين أحدهما بتاريخ ١٧ يوليو وعنوانه (تعطيل الصحف

الوفدية تعسف في تفسير الدستور) والاخر بتاريخ ٩ أغسطس وعنوانه (حرية الصحافة مرة أخرى — حول تعطيل الصحف بالطرق الادارية) حملت فيهما على تصرف الوزارة .

بهذا التقييد من حرية الاجتماع وحرية الصحافة باسم المحافظة على الامن والنظام بقيت الوزارة في جو به شيء من علائم القلق ولكنه بادى السكينة ثلاثة أشهر كاملة ؛ من ٢١ يوليو الى ٢١ أكتوبر . وفي هذه الفترة كانت الحكومة جادة تمام الجد في تنفيذ السياسة التي رسمتها لنفسها من يوم تشكيلها : سياسة الغاء الدستور وقانون الانتخاب . ومع أنها وعدت حزب الاحرار الدستوريين الذي كان يؤيدها في سياسة حفظ النظام ان لا تمس الدستور وأن لا تعدل في قانون الانتخاب الا بعد التفاهم معه فانها أحاطت عملها بسياج منيع من الكتمان حتى كان صدقي باشا اذا سئل عما اعتزم عمله أكد بلهجة الصادق أنه لم يتخذ بعد في الامر رأياً أو قراراً . وكان مما أجاب به أحد الوزراء — (توفيق باشا دوس) — رئيس تحرير السياسة حين سأله في أوائل شهر أكتوبر عما حدث : « استعينوا على قضاء حوائجكم بالكتمان » . فلما بدأت نذر تعديل الدستور تظهر وتتناولها صحف مصر وانكلترا بالحديث حاول الاحرار الدستوريون جهدهم أن يصرفوا الوزارة عما أقدمت عليه . لكن صدقي باشا اعتقد أنه كسب من تأييد الانكليز ومن تأييد الجاليات الاجنبية ومن تأييد بعض طلاب المنافع الذين أعدهم ليكونوا له حزباً ؛ ما يغنيه عن تعضيد الاحرار الدستوريين . وعلى ذلك الغى الدستور واستصدر دستور ٢٢ أكتوبر وقانون الانتخاب الذي وضع معه ، واستصدر كذلك نظام انتقال الى أن ينعقد البرلمان على مقتضى دستوره .

الدستور الجديد وسلطة الامة وحرية الصحافة

وفي هذا الدستور أطاحت الوزارة بكل الآثار المترتبة على مبدأ أن الأمة مصدر السلطات وان استبقت نص هذا المبدأ كما كان في الدستور الذي ألغته . فمجلس النواب بمقتضاه لا يملك أن يقترع على الثقة بالوزارة أثناء نظر الميزانية ولا عقب استجواب يقدم من احد اعضائه . بل يجب لطرح مسألة الثقة ان يقدم طلب بها موقع عليه من ثلاثين عضواً يحدد فيه بالدقة الموضوع الذي يراد طرح الثقة على اساسه وأن يحدد بعد ذلك بثمانية أيام على الاقل موعد مناقشة المجلس والوزارة في هذا الطلب وأن ينتهي يوم المناقشة دون اقتراع بالثقة بل يكون الاقتراع بعد

يومين من المناقشة . ولكى تستقيل الوزارة يجب أن يكون عدد المصوتين ضدها نصف أعضاء المجلس زائداً واحداً ، أى ستاً وسبعين عضواً على الأقل ،وان كان عدد الحاضرين مائة أو ثمانين أو ستة وسبعين فقط . هذا ثم ان انعقاد المجلس العادى لا يجوز أن يزيد على خمسة أشهر (من السبت الثالث من ديسمبر الى السبت الثالث من مايو).وللوزارة أن تؤجل هذا المجلس شهراً وأن تحله وتجرى انتخابات فى أربعة أشهر بما يمكنها من البقاء دورة كاملة من غير انعقاد البرلمان ؛ ولكى تطمئن الى أنها اذا أجرت الانتخابات فلن يزعجها طلب انعقاد غير عادى بعدها فقد فرضت لهذا الانعقاد شروطا تجعله مستحيلا كما جعلت شروط عدم الثقة بالوزارة اعلانها مستحيلا أو فى حكم المستحيل . ذلك بان البرلمان لكى ينعقد فى اجتماع غير عادى يجب أن يقدم بذلك طلب من أغلبية مطلقة من مجلس النواب ومن أغلبية مطلقة من مجلس الشيوخ وأن يكون ثمت ظرف يدعو الى ضرورة الاستعجال،ومجلس الشيوخ وثلاثة أخماسه معينون يتعذر ان يوافق على الاجتماع الغير العادى اذا كانت الحكومة لا تريده ؛ فاذا صادف ان توفرت أغلبية مطلقة فى طلب الانعقاد الغير العادى كان للحكومة ان ترفض لانه ليست هناك ضرورة استعجال كما ان لها ان ترفع فى مسألة الثقة بالوزارة لو توفر طلب الثلاثين،اشكالا بأن المناقشة تجاوزت الموضوع الذى تقدم الطلب من اجله . وفى الاثناء التى يكون البرلمان فيها غير منعقد أو يكون مجلس النواب منحلا تتولى الحكومة السلطة التشريعية والتصرف فى الميزانية كلما رأت ضرورة تقضى بهذا . فأما البرلمان فليس له حق اقتراح القوانين المالية مما تملكه الحكومة وحدها فى غيبته . فاذا جاء البرلمان ولم يوافق على عمل قامت به كانت عدم موافقته منصبة على المستقبل وحده غير منصرفة الى الماضى بحال .

هذا وغيره من اهدار سلطة الامة مما جاء به دستور صدقى باشا لم يكن مما يستطيع مصرى يحترم مصر قبوله أيا كان مبلغ اعتداله وأيا كان حرصه على صداقة وزارة صدقى باشا . ولذلك لم يشذ عن انكار هذا الدستور سوى جماعة من الموظفين،وكثيرون من الموظفين يشعرون بأن الحياة النيابية رقابة مستمرة لاعمالهم فهم لذلك يغتبطون لكل تقييد اياها ، وسوى جماعة من أصحاب المنافع أو الشهوات تعميهم شهواتهم ومنافعهم عن أن يقدروا لما يصيبهم ويصيب . اذا استتب نظام يضيع سلطة الأمة ويجعل للسلطة التنفيذية أن تفعل بالناس ما تشاء دون حسيب عليها ولا رقيب

لم يكن صدقى باشا ليجهل ما سيقابل به هذا الدستور فى أوساط الامة كلها من انكار، ولم يكن يجهل كذلك دقة الموقف الذى سيواجهه بعد اعلان هذا الدستور والنظام المؤقت الذى يصل بين الدستور القديم وبينه، وهو كان يعلم ان فورات من القلق والاضطراب ستقوم . لكنه لم يكن ليأبه لها أو ليحفل كثيراً بها ، فهو يعلم ان القوة المادية التى وضعها تحت تصرف القانون الذى تقوم حكومته على اساسه كفيلة بقمع كل اضطراب وكل قلق . لكن هناك الى جانب القوة المادية قوة اخرى معنوية يجب اخضاعها للقوة المادية ؛ ويجب ان يكون هذا الاخضاع باسم القانون، بل باسم الدستور والنظام المؤقت الذى يمهد له

هذه القوة الاخرى هى الصحافة . فهى كما قدمنا موجهة للرأى العام ومستودع وحيه . والرأى العام قوة محسوسة ليس كمثلها قوة ما صدرت عن ايمان وعقيدة . وهى كذلك بنوع خاص ما اعتقدت نفسها تدافع عن قضية حق وعدل وتدفع اعتداء وقع عليهما . ومنذ ألغى صدقى باشا الدستور وأصدر نظامه الذى أشرنا الى طرف منه فقد أصبح معتدياً بعد أن كان يلبس ثوب المعتدى عليه . ذلك بأن الاضطرابات التى وقعت فى بلبيس والمنصورة والاسكندرية وبورسعيد والقاهرة انما وقعت لان صدقى باشا كان يتهم بأنه يريد الغاء الدستور وكان هو يدفع هذه التهمة عن نفسه ويعلن أن خصومه السياسيين انما يثيرون هذا الاضطراب لغير شيء الا أنهم يريدون العود الى مناصب الحكم التى تركوها . وهذا هو قد صدق اتهام الناس له والغى الدستور واستصدر نظاما يجعل سلطة الأمة وهما وخيالا . وهذه الصحافة قديرة على أن تقنع الرأى العام بما يضيع دستور صدقى باشا على الأمة من حقوق اقناعا يصل من قلبه الى مكان الايمان. وليس بمستطاع دائماً التذرع بوقاية النظام الاجتماعى لتعطيل الصحف . فيجب أن يوضع فى دستور الحكومة نص لكبح الصحافة مع ستر ما يصيبها من ذلك بستار من العدالة . ولكنه يجب قبل ذلك وأثناء فترة الانتقال أن يوضع نص فى يد السلطة التنفيذية نفسها يحمى قوة البطش من قوة الحق وسلطان الاستبداد من قوة الحرية . ووضع هذا النص فى المادة الرابعة من الأمر الملكى الذى رتب النظام الموقت مقررا أنه الى حين انعقاد البرلمان « يجوز مع ذلك محافظة على النظام العام أو الدين أو الآداب تعطيل أية جريدة أو نشرة دورية أو الغاؤها بقرار من وزير الداخلية بعد انذارين وبقرار من مجلس الوزراء بلا انذار ».

بهذا النص اقامت الوزارة ووزير الداخلية فى مقدمتها شبحا على الاقلام يهددها ويخيفها

ويزعج الحقيقة فى صدور الكاتبين فتنكمش رعبا وخشية وتظل بذلك محجوبة عن الرأى العام لاتوجهه التوجيه الذى تقضى به مصلحة البلاد واستقلالها وسيادتها. والأقلام كانت من قبل ذلك فى فزع منذ ١٥ يوليو سنة ١٩٣٠ حين عطل مجلس الوزراء صحف البلاغ وكوكب الشرق واليوم بقرار واحد وخلافا للدستور الذى كان قائما يومئذ . فاذا كانت الوزارة قد وضعت فى دستورها مادة لتعطيل الصحف من طريق القضاء فى جلسة سرية ، وكانت قد وضعت فى امر الانتقال هذه المادة الرابعة ؛ فليس ذلك بطبيعة الحال لأنها تريد بحرية الصحافة خيرا ولا لانها ترغب رغبة صادقة فى أن تقوم هذه الصحف بانارة الرأى العام من غير أى اعتبار ما سوى القانون يجرى القلم فى حدوده ملقيا للحرية والحق وحدهما زمامه . ولعل صدقى باشا حين شرع هذه المادة كان يقدر أنه من طريقها وبواسطة تعطيل الصحف يستطيع أن يكره الكتاب محافظة على رزقهم أن يسيروا حتى ولو عارضوه فى الحدود التى يريد هو لهم لا فى الطريق التى يوجههم اليها ايمانهم . فصدقى باشا رجل يؤمن بالمادة وسلطانها ايمان المتدين بالله وعظمته . وهو يؤمن بأن كل شىء فى الحياة يمكن أن يشترى ما دمت قادرا على دفع ثمنه . وسيرى القارىء مصداق ايمانه بهذه العقيدة. وسترى أن المال والبذل منه لقوم ومنعه عن آخرين بعض سياسته العامة فيما يلى من فصول هذا الكتاب . وقد تجلى هذا الايمان فى موقفه من الصحف بصورة واضحة . فهذه الجريدة التى تكتب بلهجة لا يستريح لها يجب ان تنذر فتنذر فتعطل . وهذه الجريدة التى تكتب فى حدود القانون ما يزعجه يجب ان تعطل دفعة واحدة بقرار من مجلس الوزراء . فاذا توسط له احد مشايعيه وتعهد له بأن تعتدل الجريدة التى عطلت وتكتب فى حدود ما يعجبه بل ما يخدمه امام الانكليز والاجانب اذ يعلمون انه يطيق المعارضة بل يحتملها سمح لهيئة هذه الجريدة من محررين وكتاب وعمال أن يرتزقوا وان يأكلوا عيشاً بأن يصدروا جريدة باسم غير الاسم المعطل تكون رخصتها احدى الرخص التى لم تكن من قبل تصدر . وهو يتسامح فى هذا لأنه يعلم ان مثل هذه الجريدة تكون باب رزق اكثر مما تكون رسول فكرة او قائمة بمعارضة على نحو ما يفهم الناس المعارضة الصحيحة . اما ان لم يجد هؤلاء الصحفيون هذه الوسيلة لدى باب صدقى باشا او ابوا ان ينزلوا على ارادته فليقذف بالمحررين والمخبرين وكتاب الادارة وصفافى الحروف وعمال السبك والطابعين فى الطرقات يلتمسون الكفاف حتى ينتهو

الى الاذهان فتعاد لهم جريدة ترزقهم رزقا يتفق وما تعانيه البلاد فى هذه الظروف التى تتحدث عنها من أزمة طاحنة تعهدتها وزارة صدقى باشا تعهدا وصفنا طرفا منه فى فصل مقبل .

وانما سلكت الوزارة هذا المسلك مع الصحافة لانها تعلم أن الصحافة الحرة هى وحدها القوة التى تستطيع أن تزعزع ركن الظلم مع بقلها فى حدود القانون لا تملك حكومة أن تمسها من طريق العدالة بسوء . والصحافة الحرة وحدها هى التى تستطيع أن تلقى على ظلمات البغى ضياء يكشف سترها . فلتكن حرية الصحافة اذن رهن يد وزير الداخلية ومجلس الوزراء وليكن للسلطة التنفيذية على الصحافة سلطاناً أشد بطشاً من سلطان القانون . فاذا أمعنت جريدة كجريدة السياسة فى بيان مايصيب الامة اذا انتهى الامر الى فرض دستور صدقى باشا عليها وكانت مع ذلك تكتب فى حدود النظام العام وبما لايمس الدين ولا الآداب فلتنذر ثم لتنذر ثم لتعطل ، ولتعطل بعدها جريدة « الاحرار الدستوريون » بجرة قلم من مجلس الوزراء . ولتصادر « السياسة الاسبوعية » ثم لتعطل بعد تعطيل « الاحرار الدستوريون» بخمسة أيام . ولتكن هذه الاجراءات كلها اجراءات بطش وقمع لا يؤيدها قانون ولا تؤيدها المادة الرابعة من أمر ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٠ ولا سند لها الا من هوى الوزارة ، من فزعها لكل نور يلقى به على أعمالها ويضىء أمام الناس حقيقة نواياها وأسباب تصرفاتها .

والبرهان القاطع على ان التضييق على الحرية لا المحافظة على النظام أو الدين أو الآداب هى غاية وزارة صدقى باشا هو أن الصحف التى تنطق بوحيها والصحفيين الذين يشيدون بحمدها هم أقذر الصحفيين المصريين أقلاما وهم الذين يتناولون الكرامات والاعراض بما يندى له جبين الادب وبما قد يترتب عليه انتقام من يوجه الطعن الاثيم لكراماتهم ولاعراضهم مما يخشى معه على الامن والنظام ، ومع ذلك تحتضن الوزارة هذه الصحف وترمقها بعين رعايتها وتترك كتابها يغدون ويروحون فى الوزارات يقضى لهم كل مايبتغون . فليست المحافظة على النظام العام أو الدين أو الآداب هى المقصودة اذن بتعطيل الصحف وانما المقصود ستر سيئات الذين يعطلون الصحف مخافة أن تفتضح للناس . وليس الامر الملكى ولا المادة الرابعة منه هما اللذان تنفذهما الوزارة عند انذار الصحف أو تعطيلها ، وانما هى تنفذ مايرضى اهواءها وان خالف ذلك كل نظام وخرج على كل قانون .

ولم تكتف الوزارة بهذا العنت فى تأويل الحق الذى شرعته لنفسها بأمر ٢٢ اكتوبر سنة ١٩٣٠ بإزاء الصحافة وفى تخطى حدود نص المادة الرابعة منه تخطيا لايجيزه أى قانون،خصوصا وأنهذه المادة قد جاءت استثناء لما قررته المادتان ١٤ و ١٥ من الدستور اللتان كفلتا حرية الرأى والاعراب عنه بجميع الوسائل فى حدود القانون وحرية الصحافة وعدم جواز نذارها أوتعطيلها بالطريق الادارى؛ لم تكتف الوزارة بهذا العنت فى تأويل نص المادة الرابعة مع أنه كنص استثنائى كان يجب أن يبقى محصورا تأويله فى أضيق الحدود،بل تخطت هذا الى عبث بالقانون لايقبله منطق القانون بحال :

فالمعروف أن قانون المطبوعات الذى صدر فى سنة ١٨٨١ قد الغى منذ ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ حين اصبح دستور سنة ١٩٢٣ نافذا . والغى بنص المادة١٦٧ من ذلك الدستورالتى تقضى بالغاء كل القوانين التى تكون مخالفة له . ولم يبق نص للصحافةلم يلغ من قانون المطبوعات المذكور الاالنص الخاص بالترخيص بالصحف . وقد تناقش البرلمان فى هذه المسألة وقرر هذا المبدأ . فليس يمكن اعادة هذا القانون للحياة حتى من الطريق التشريعى العادى سواء فى البرلمان أو بعمل السلطة التنفيذية فى ظرف الانتقال لأن أمر ٢٢ اكتوبر سنة ٩٣٠ حدد السلطة الاستثنائية التى خولت للوزارة فى معاملة الصحف . وليس يمكن للبرلمان أن يسن تشريعا كقانون المطبوعات لانه يخالف المادتين ١٤ و ١٥ من الدستور وهما من مواد الحريات العامة التى لايجوز تنقيحها . اذن فهذا القانون قد قضى عليه قضاء أخيرا وأى استناد اليه فى اجراء من الاجراءات استناد الى معدوم ولذلك لايمكن أن يكون له أثر :

مع هذا فقد طوع صدقى باشا لنفسه أن يعتبر هذا القانون الغير الموجود قائما نافذا وأن يجعله أساسا لمعاملة الصحف معاملة استثنائية شاذة يضيفها الى خروجه على نص المادة الرابعة من أمر ٢٢ اكتوبر سنة ١٩٣٠ . ففى شهر ديسمبر سنة ١٩٣٠ أبلغ قلم المطبوعات الصحف نص المادة الرابعة عشرة من قانون المطبوعات التى تفرض على جميع الصحف أن تنشر جميع بلاغات الحكومة الرسمية فى الصفحة الأولى منها ، وتطبيقا لهذه المادة جعل قلم المطبوعات يكتب مقالات فى مدح الوزارة والطعن على خصومها ، منها مقال تفسيرى لحيثيات حكم أصدرته محكمة جنايات المنصورة فى قضية المظاهرات التى وقعت بها فى ٨ يوليو والتى سبقت الاشارة اليها. وهذا تعسف عجيب معناه أن يجعل القانون حقا لقلم المطبوعات أن يتولى هو تحرير

الصحف بما يسميه بلاغات رسمية ، وأن يلزم المسؤولين عن سياستها بأن ينشروا مايرونه غير صحيح أوغير مستحق للنشر . وأعجب من هذا أن رتب وزير الداخلية اسماعيل صدقى باشا على عدم الاذعان لهذا الأمر الذى لا يسوغه قانون، انذار الصحف وتعطيلها . فقد جاء فى قرار تعطيل « الاحرار الدستوريون » أن من بين أسباب التعطيل أن هذه الجريدة كانت تعلق على البلاغات الرسمية بما يشكك فيها . ومعنى هذا أن الوزارة ترى ن تعتبر بلاغاتها الرسمية كتابا مقدسا يؤمن الناس بكل كلمة فيه وأن لم تعبر هذه البلاغات عن الحقيقة بحال . هذا ثم ان وزير الداخلية صدقى باشا وجه فى ١٥ فبراير سنة ١٩٣١ انذارا لجريدة المساء لأنها لم تنشر بلاغا رسميا عن تقرير لمدير البحيرة بشأن الانتخابات البلدية فيها وقدم للانذار بهذه العبارة : « بعد الاطلاع على المادة ١٤ من قانون المطبوعات الصادر فى سنة ١٨٨١ » ومن غير أن يشير الى المادة الرابعة من الأمر الملكى الذى سبقت الاشارة اليه . واذن فوزير الداخلية ينذر من غير أن تقضى بذلك ضرورة المحافظة على النظام أو الاداب والدين وينذر لا لأن الجريدة نشرت خبراً أو مقالا معينا ولكن لأنها لم تنشر بلاغا رسميا . ومن أنذر لهذا السبب كان له ان يعطل لهذا السبب . هذا مع ان جريدة المساء قد ذكرت صراحة انها لم تستلم البلاغ الرسمى المنوه عنه فى الانذار ، أن صحفا أخرى لم تنشره ومع ذلك لم تنذر لغير شيء الا أنها فى صف الوزارة .

ولئن كانت عدم المساواة فى معاملة الصحف أقطع دليل على سوء تصرف الوزارة وتنكبها جادة الحق والعدل فان الذى لا ريب فيه أن استنادها الى قانون المطبوعات استناد الى قانون غير موجود لأنه ألغى منذ نفاذ الدستور فى سنة ١٩٢٤ ولأن الأمر الملكى الاستثنائى الذى صدر فى اكتوبر سنة ١٩٣٠ حدد السلطة الاستثنائية التى تملكها الوزارة أو يملكها وزير الداخلية بازاء الصحف .

القضاء على حرية الاجتماع

بعد ضرب حرية الصحافة بهذه الوسائل الاستبدادية خيل الى وزارة صدقى باشا أنها انتصرت على الصحف كما انتصرت من قبل ذلك على البرلمان . ولما كان واجبا أن تهزم الحرية فى كل الميادين هزيمة تجسب أنها توطد لها النظام الذى اعتزمت اصداره منذ تكوينها وأصدرته فى ٢٢ اكتوبر سنة ١٩٣٠ فقد جعلت حرية الاجتماعات بعض مايجب أن يخضع لسلطانها ، فمنعت أثناء الصيف كل الاجتماعات التى

دعا الوفد لعقدها باسم المحافظة على الأمن والنظام. ولما أصدرت دستورها اختلف حزب الاحرار الدستوريين معها فى شأنه وقام مناديا بضرورة عود الدستور الذى ارتضته الأمة منذ سنة ١٩٢٣، وأعلن الوفد المصرى ان الدستور الذى صدر وقانون الانتخاب الذى صدر معه باطلان لأنهما صدوا على غير الطريقة المعينة بالدستور ، وبعد يومين من ذلك أضرب عدد غير قليل من المدارس وحدثت بعض ملاحم بين الطلبة والبوليس اطلق الرصاص خلالها. وأظهرت الأمة كلها عدم ارتياحها وبدت نزعة الى اظهار عدم الارتياح بوسائل فيها بعض العنف والشدة . وقد خيل الى صدقى باشا أن قمع هذه الحركات يسمح له بالاستمرار فى تبرير وجوده وقيامه باجراء الانتخابات على أساس دستوره كيما تعود السكينة ويستتب الأمن . على أن حزب الاحرار الدستوريين والوفد المصرى أعلنا فى يوم ٦ نوفمبر سنة ١٩٣٠ أنهما يقاطعان الانتخابات ويدعوان الأمة لمقاطعتها . وفى هذا اليوم نفسه أذاع حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا رئيس حزب الاحرار الدستوريين نداء الى الأمة يدعوها فيه الى الهدوء وضبط النفس وأن تترك لزعمائها تدبر الوسائل التى تعيد لها دستورها كاملا غير منقوص . وكان الغرض من هذا النداء مزدوجا ، فهو أولا يصارح مصر وانكلترا بأن الزعماء السياسيين فى مصر احتملوا الموقف وتبعاته جميعا مستعدين فى سبيل رد حقوق البلاد اليها لبذل كل تضحية . وهو ثانيا ينزع من يد صدقى باشا السلاح الذى يتذرع به ، سلاح المحافظة على الأمن والنظام . فاذا هو تابع بعد ذلك سياسته التى جرى عليها فى الصيف من تضييق على الحريات وحجر على حرية الرأى وحرية اذاعته لم يقف اعتداؤه عند ماحدث من الغائه دستور الامة بل تعدى ذلك الى الاعتداء على حرياتها العامة اعتداء لامبرر له مادام الأمن محفوظا والنظام مستتبا .

وقد رأينا كيف وجد صدقى باشا نفسه بازاء هذه الحالة ولا يستطيع أن يواجه الرأى العام فضيق أشد الضيق حرية الصحافة شر قضاء ، ثم لم يكفه هذا فاستمر فى سياسته بأن منع الاجتماعات مهما تكن سلمية ومهما تقتصر غايتها على ابداء الرأى . فمنع اجتماعا أراد الوفد عقده فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩٣٠ احتفالا بعيد الجهاد القومى مع أن تحية هذا العيد مما درجت عليه مصر منذ سنة ١٩٢١ ومما لم تمنعه أية سلطة أيا كان النظام الذى تقوم عليه. ففى سنتى ١٩٢١ و١٩٢٢ عقدت اجتماعات هذا العيد والاحكام العرفية البريطانية مبسوطة على البلاد ، وفى سنة ١٩٢٣ عقدت اجتماعات

هذا العيد والدستور لما ينفذ . ثم ظلت الاجتماعات تعقد فى عهد الوزارات المختلفة لم تقم واحدة منها بمنعها حتى كانت وزارة صدقى باشا هى صاحبة بدعة المنع بالقوة منعا لجأت فيه الى هدم السرادقات التى أقيمت لعقد الاجتماعات بواسطة البوليس وبلوك الخفر . وقد شعرت بمافى تصرفها هذا من شذوذ فاصدرت بلاغا رسميا تحاول به أن تبرر تصرفها جاء فيه مانصه :

«علمت الحكومة من أخبار الصحف اعتزام بعض الهيئات اقامة حفلة تلقى فيها الخطب يوم ١٣ نوفبر سنة ١٩٣٠ بمصر

«وان الحكومة لتقدر ما لذكرى هذا اليوم من احترام وتود لو أنها استطاعت أن تشترك فى احيائها والاحتفال بها .

«غير أنها فى الوقت الذى يقوم فيه رئيس حزب الوفد بالدعوة علنا الى الثورة وتحريض مختلف الطبقات على الاخلال بالامن والعبث بالنظام، وما كان لهذه الدعوة من أثر فى بعض الطبقات التى تتأثر بمثلها ، وتلقاء ما جرى من اضراب الطلبة فى بعض المدارس وما وقع من اعتداء على طرق المواصلات بشكل كاد يؤدى الى اختلال النظام وفقد الطمانينة لولا يقظة المسئولين عن المحافظة عليها .

« ترى الحكومة أن حفظ الامن والنظام أمر يقوم فوق كل اعتبار مهما كانت له من قيمة . وهى لا تريد أن تقف ببعض المشتغلين بالسياسة موقف المؤاخذة والمسئولية عن احداث حدث يخل بالنظام . لان واجبها الاول هو منع الحوادث وتوقى وقوعها .

«لذلك فهى ترى نفسها مضطرة صونا للامن واقرارا للنظام أن تمنع اجتماع يوم ١٣ نوفبر سواء فى مصر او فى أى جهة أخرى بكل ما لديها من الوسائل . »

تحريراً فى ١٠ نوفبر سنة ١٩٣٠

وقد علقت جريدة السياسة يومئذ على هذا البلاغ تعليقا نقتبس منه مايلى :

«لذيذ جداً من الوزارة أن تقول أنها تقدر ما لذكرى هذا اليوم من احترام وأنها تود لو أنها استطاعت أن تشترك فى احيائها والاحتفال بها ، وان كل مايدفعها الى منع هذا الاحتفال الذى دعا اليه الوفد هو الخوف على الامن أن يختل والنظام أن يفسد ، فهل لها أن تسمح منا اقتراحا لذيذا أيضا ؟؟

ذلك أن تتولى الوزارة بنفسها اقامة الاحتفال بذكرى هذا اليوم التاريخى، وهى حكومة وعندها من الجند مشاة وركبان ومدفعية، وفى وسعها أن تستعير من

جيش الاحتلال طيارات ودبابات أيضا ، ولديها من الاسلحة البيضاء والنارية شكول وأصناف ، فهى قادرة بهذه القوات الاصلية والمستعارة — أو المصرية والانجليزية — أن تكفل استتباب الامن واستقرار النظام ، فاذا عليها لو أقامت هى الاحتفال وفاء للذكرى التى تقدرها واجلالا لليوم الذى تتمنى لو أتيح لها الاحتفاء به ؟!!

« لسنا نرى ما يمنع الوزارة من ان تطفىء غلة شوقها الى احياء ذكرى هذا اليوم فلتتوكل على الله ولتتشجع ولتحتف بهذه الذكرى التى تقدرها ، وحسب الاحزاب من احتفالها أن تدع خطباءها يلقون ما يريدون فى تمجيد هذه الذكرى »

ولم يقف منع الاجتماعات عند ما يعقد منها لاغراض سياسية . بل منعت الحكومة من قبل ذلك اجتماع المحامين فى جمعية عمومية فى دار نقابتهم يوم ٣١ اكتوبر سنة ١٩٣٠ . فلما ذهبوا مع ذلك اليها ذهب اليهم البوليس وأخذ بتلابيبهم وأخرجهم عنوة وقسراً . فلما حاولوا الاجتماع بعد ذلك بمكتب وكيل نقابتهم الاستاذ كامل صدقى قرر البوليس المنع بالقوة . وكان هذا المنع للمحامين دون الاجتماع بدار نقابتهم هو الاول من نوعه لم تقم به وزارة غير وزارة صدقى باشا كما كان منع الاحتفاء بعيد ١٣ نوفمبر بعد ذلك هو الاول من نوعه لم تقم به وزارة غير وزارة صدقى باشا. فالمحامون هيئة معترف بشخصيتها القانونية ودارهم مكان خاص بهم فمهاجمتهم فيها وأخراجهم منها اعتداء صريح على حرمة الملك كما أن مهاجمة مكتب محام اعتداء صريح مثله . وحرمة الملك مكفولة بالدستور والقانون. ولذلك كانت دار النقابة فى أشد أيام الاحكام العرفية البريطانية وفى أشد أيام سنة ١٩١٩ غاصة دائما بالمحامين من القاهرة ومن مختلف الاقاليم وكانت هيئة المحامين تصدر فى الحالة السياسية ما ترى اصداره من قرارات . مع هذا لم يحدث خلال الاثنتا عشرة سنة التى انقضت منذ سنة ١٩١٩ الى وقتنا الحاضر أن منع المحامون من الاجتماع فى دارهم وفى محكمة الاستئناف أحياناً . وفى عهد وزارة محمد محمود باشا التى يصفها صدقى باشا وزملاؤه بأنها وزارة تعطيل الحريات عقد المحامون أكثر من جمعية عمومية فى محكمة الاستئناف لا فى دار النقابة وكان خطباؤهم يحملون على الوزارة أشد الحملات فلم تتعرض الوزارة لهم قط ولم يجرأ وزير على مناوأة هيئات الامة المختلفة بالغة ما بلغت مكانتها من الاحترام والعلم كما فعل صدقى باشا

وكما أن منع اجتماع المحامين فى أول نوفمبر سنة ١٩٣٠ بالقوة كان أول عمل من مثله يعرفه تاريخ مصر فقد منعت الجمعية العمومية السنوية المنصوص عليها فى

قانون النقابة من الانعقاد بقاعة محكمة الاستئناف الكبيرة جرياً على التقاليد التى سارت عليها منذ تأليفها فى سنة ١٩١٣ وكان هذا المنع لاول مرة كذلك. ففى ١٧ دسمبر سنة ١٩٣٠ أرسل حضرة صاحب العزة حسين بك طلعت باشكاتب محكمة الاستئناف الاهلية الى نقيب المحامين خطاباً بمنع اجتماع الجمعية العمومية العادية التى كان مقرراً لها يوم ١٩ دسمبر جاء فيه :

« ان الجمعية العمومية للمحامين ربما تعرضت للمناقشة فى أمور تعد سياسية. وقد رأى سعادة رئيس المحكمة التحرير لعزتكم بأن المحكمة لا تقبل إعارة شيء من غرفها لعقد الجمعية العمومية المذكورة لما ظهر له من أنه قد يحتمل اندفاع الجمعية للمناقشة فى الامور السياسية داخل سراى المحكمة وهذا امر لا يمكن الموافقة عليه. ولذلك نخبر عزتكم أن المحكمة ستكون مغلقة الأبواب يوم الجمعة المقبل ولا يدخلها الا عمال المصالح القضائية الموجودة فيها »

ولم يسمح لجمعية النقابة العمومية بعد ذلك بالانعقاد الا بعد أن استوثق سعادة رئيس محكمة الاستئناف من أن أعضاءها لا يتناقشون فى أية مسألة تمس الحكومة . وهذا تصرف لم يسبق له فى تاريخ النقابة نظير .

***

هذه أمثال من الطريقة التى جرت الوزارة الصدقية عليها فى التضييق على الحريات العامة التى كفلت فى دساتير العالم كله ، والتى كفلت حتى فى الدستور الذى أصدرته هى . وقد اجتزأنا فى هذا الفصل بما اتصل من هذه الحريات بالبرلمان وبالصحافة وبالاجتماعات العامة والخاصة . والخلاصة التى يخرج بها القارىء أن ما حدث فى وزارة صدقى باشا بإزاء هذه الحريات لم يرتكب من قبل أبداً حتى فى عهد السلطة العسكرية البريطانية. على أن ما أوردنا فى هذا الفصل لم يتناول الامناوأة الحرية فى أشخاص الرجال السياسيين و نقابة المحامين . أما الاعتداء على الأفراد والتضييق من حرية الشعب كله فى الأقاليم وفى المدن سواء واخضاع الأداة الحكومية للنظام العسكرى الذى أخضعت له الأمة كلها فذلك ما نتناوله فى الفصل الآتى :

الفصل الثالث

أساليب الحكم المتبعة

التجسس السياسى — صدقى باشا ومحمد محمود باشا — الكيد لخصوم الوزارة — التهم التى نوجه اليهم — العمد واستقالاتهم ومحاكمتهم — ضريبة الخفراء كعقوبة — تأليف حزب الشعب — طريقة الحكم والأمن العام — بيع المواشى — القضاء واحالة القضاه الى المعاش :

رأيت فى الفصل السابق أن الوزارة نصبت نفسها خصما صريحا للرأى العام بأن ضيقت بكل ما تستطيع صور الحريات العامة التى تكونه وتستمد فى نفس الوقت الوحى منه وتوجهه وتتجه واياه الى ماتقضى به مصلحة البلاد . فقضت على البرلمان وقضت على حرية الصحافة وعلى حرية الاجتماع بوسائل لايجيز القانون وسيلة منها ولم يعرف تاريخ مصر الحديث كله نظيراً لها . وقد تذرعت بدء حياتها وقبل الغائها دستور مصر واصدارها دستورها بأنها انما تلجأ الى هذه الوسائل لحماية الأمن والنظام . فلما أصدرت دستورها ودعا رئيس حزب الاحرار الدستوريين الأمة الى ضبط النفس حتى يتدبر زعماؤها الموقف وحتى يكونوا فى الصف الاول منها اذا اقتضى الأمر تضحية أو جهادا سقطت حجة الوزارة فى تقييد هذه الحريات وأصبح الواجب الطبيعى أن تقوم هى بحمايتها . لكن ما ارتكبت فى حق الدستور جعلها أضعف ما تكون بإزاء الرأى العام فلجأت الى محاربة مكوناته ومضت فى نشر جو الارهاب وجندت كل قوة الدولة للدفاع عن نفسها وعن بقائها فى الحكم بدل ان تنصرف هذه القوى الى القيام بالاعمال المفروض عليها قانونا وعقلا أن تقوم بها . وكذلك اعتل الامن وسرت الى الاداة الحكومية كلها أسباب الفساد وأصبح الموظفون جميعا والقضاة من بينهم فى فزع ووجل لأنهم لايعرفون مصيرهم فى الغد اذا هم لم يكونوا اداة مطيعة تنفذ أوامر الحكومة فى الاغراض التى تقصد اليها ولو خالف ذلك القانون وجعلهم أمام أنفسهم وأمام الناس فى مركز لايحسدون عليه .

وفى سبيل نشر هذا الارهاب وسعت الوزارة نطاق التجسس الى مدى لعله لم يعرف فى مصر أيام الحرب والاحكام العرفية البريطانية . ولم تقتصر الوزارة بهذا التجسس على المصلحة العامة كبث العيون على المجرمين أو كتتبع الجناة الذين يفرون من وجه القانون . بل كان أول قصدها منه أن تقف على الذين يناصرون خصومها دونها الكيد لهم وانتهز انصارها الفرصة ليلفقوا التهم على خصومهم حرصا من هؤلاء الانصار على ما يبتغون من الوزارة من منافع لم يناصروها الا لنيلها . ولشدة وجل الوزارة ارهفت أذنها لتسمع كل كلمة يقولها لها مخبروها ولو كانت غير معقولة وغير ممكنة التصديق . وشعر مخبروها وانصارها بذلك فمضوا فى احاطتها بجو من الترهات لتمعن هى فى الاغداق عليهم بما لديها من الوان الاعطيات . وكثير من هؤلاء الذين يجمعون الاخبار لها هم من رجال الامن وحفظته . ولما كان الامن فى نظر الوزارة فى المحل الثانى الى جانب طمأنينتها الى الحكم فقد انصرف هؤلاء المتجسسون عن الاعمال التى جعلها القانون واجب وظيفتهم الى هذا التجسس والى التلفيق فيه بما يجر وراءه المغانم أموالا أو ترقيات . فاذا وقعت حادثة من حوادث الاخلال بالامن وطلب الى هؤلاء المكلفين قانونا تتبعها نظروا اليها وكلهم عدم اهتمام لان وراءهم من قضاء مطالب الوزارة ما هو أجدر من الامن بالعناية والرعاية .

صدقى باشا ومحمد محمود باشا

ولكى يدرك القارىء الى أى مدى بلغ امعان الحكومة فى التجسس وفيما يدل عليه التجسس من اضطراب نضع تحت نظره مثلا ما يزال حتى اليوم غير معروف . فقد اتصل باللجنة التنفيذية لحزب الاحرار الدستوريين ان اسماعيل صدقى باشا بعث برسالة برقية الى أحد رجاله بلندن ذكر فى ختامها أنه اتصل به أن محمد محمود باشا الذى كان فى طريقه الى لندن للاستشفاء قد جعل من برنامجه بالعاصمة الانكليزية السعى عند حكومتها بما لا تطمئن له الوزارة . وقد رأى القارىء فى الفصل الاول من هذا الكتاب أن صدقى باشا والانكليز المحليين فى مصر لم يكونوا مستريحين الى ميول الوزارة الانكليزية فى لندن . فاذا صح ان كان لما توهمه صدقى باشا عن محمد محمود باشا نصيب من الصحة فقد يكون لذلك أثر ليس مما يدعو الحكومة الانكليزية لتأييده . وصدقى باشا لا يفزع لشىء فزعه لعدم تأييد الانكليز له . واتصل فى نفس الوقت باللجنة التنفيذية لحزب الاحرار الدستوريين أن رسول صدقى باشا

بلندن أحاط محمد محمود باشا بنطاق من التجسس . ولما كان الحزب يؤيد وزارة صدقى باشا فى ذلك الوقت لم يطق صبرا على أن يأتى صدقى باشا هذه الفعلة بإزاء رئيسه . واتفقت اللجنة التنفيذية يومئذ فأوفدت رئيس تحرير السياسة الى صدقى باشا فذكر له أن لدى الحزب مسألة يعتبرها غاية فى الخطورة ويجب أن يقف على الحقيقة فيها وذكر له برقيته الى رسوله فى لندن . فأكد صدقى باشا بجميع صور التأكيد أن الخبر غير صحيح وأنه لم يرسل برقية قط بشأن محمد محمود باشا وطلب الى رئيس تحرير السياسة أن يبرق الى رئيس الاحرار الدستوريين بأنه — صدقى باشا — ينفى هذا الخبر نفيا باتا . وكتب الدكتور هيكل بك الى محمد محمود باشا بالبريد الجوى يروى له نفى صدقى باشا . لكن الدكتور هيكل بك ما لبث أن تأكد بعد ذلك من صحة الخبر من شخصين رأيا البرقية عند رسول صدقى باشا بلندن وعرف أحدهما نطاق التجسس الذى كان رئيس الاحرار الدستوريين محاطا به فى العاصمة الانكليزية .

هذا خبر نحسبه يثير دهشة القارىء ويدفعه الى أن يتساءل عن المدى الذى بلغه التجسس فى هذا العهد . ونحن انما سقناه ليشعر القارىء بأن الجو المريب الذى أحاط ويحيط به بعض طريقة الحكم التى تجرى عليها وزارة صدقى باشا ، وأنه تجسس من نوع وضيع ، وأن صدقى باشا يراه ضرورة من ضرورات الحكم ، وأنه يجيب حين يسأل عنه ينفى نفيا غير صادق . فاذا رأى القارىء طائفة من الموظفين تجرى على هذه الطريقة فى الحكم فلهم من العذر أنهم يكلفون بذلك ويهددون بالرفت والعقوبة اذا هم لم ينفذوا ما يؤمرون بتنفيذه . واذا كان بعضهم يقف دون التخطى من التجسس الى التلفيق ويعرضون أنفسهم بذلك لالوان من الانتقام بالفصل والنقل فتلك شجاعة منهم قد يتعذر أن يطالب الكل بها فى عصر لم تبق حماية القانون فيه كافية لتجعل العدل والقانون وحدهما مقياس الصلة بين الناس جميعا ومقياس الصلة كذلك بين الوزارة والأمة .

الكيد لخصوم الحكومة

والتجسس انما يقصد به أغلب الأمر الكيد لخصوم الحكومة وايصال الأذى بهم لتسود الرهبة بينهم فينكمشوا خوفا من مزيد فى الكيد فيبدو الجو فى مصر كأنه صفو وان كان متلبدا بالغيوم والنذر . والناس فى مصر جميعا يعرفون من الوان هذا الكيد الشىء الكثير . على أنا نسوق بعض أمثال نأخذها عن الصحف المختلفة . نشرت جريدة المساء بعددها الذى صدر فى ٣١ دسمبر سنة ١٩٣٠ صورة زنكغرافية

لاشارة تلفونية من عمدة سنهور المدينة مركز دسوق الى محمد افندى عزيز مأمور المركز يذكر فيها أنه كلف اثنين من مشايخ البلد للتوجه الى المركز كى يقابلا المأمور فأبيا فوقع المأمور على الاشارة المذكورة بما نصه : « حضرة المعاون المختص — علمنا بأن هذين الشخصين منضمين لحزب الوفديين وكلفتهما بالاستقالة منه فلم يفعلا فيسألان فى محضر ادارى » . واذن فجريمة هذين الشخصين أنهما على رأى حزب يخاصم الوزارة فيجب تمهيدا لفصلهما من وظيفة المشيخة سؤالهما فى محضر . اذن فاسمعوا يامشايخ البلاد جميعا . ان من لم يستقل من أى حزب غير حزب الحكومة يجب أن يفصل من عمله الحكومى . هذا بطبيعة الحال كيد ظاهر . وفضلا عن أنه كيد فهو مفسدة للخلق شر مفسدة . لأن هذين الشيخين اذا استقالا من حزب الوفد كما يطلب المأمور اليهما وانضما لحزب الحكومة القائمة فالمفروض أنهما يستقيلان من حزب الشعب يوم تتغير الحكومة وينضمان الى حزب الحكومة الجديدة أياً كان . وربما كان حزباً جديداً لم يسمع من قبل به أحد . واذن فيجب أن تكون ضمائرهما وضمائر الموظفين جميعاً من المرونة بحيث تتكيف مع كل حكومة جديدة بلون سياسى جديد . ترى كيف تؤدى هذه الضمائر المرنة واجب وظيفتها الذى فرضه القانون عليها وهى من التلون بحيث تلبس كل الاثواب وتسير وراء جميع الأهواء ؟ واذا أغراها وعد الحكومة ووعيدها فكيف تطلب أية حكومة أن لا يغريها المال وأن لا تغريها الوعود وأن تنتهى بأن تصبح ضمائر ميتة كل ما يمكن أن يبعث فيها رمقا من حياة انما هو المنفعة المادية بجر مغنم أو دفع أذى .

وليس مأمور مركز دسوق مثلا فذاً فى تصرفه . وهو انما ينفذ أمراً تلقاه كما تلقاه غيره من رجال الادارة جميعاً . والواقع أن الادارة قد انقلبت منذ الانقلاب الدستورى فى مصر اداة سياسية وظيفتها الكيد لمن لا يرون رأى الحكومة بكل وسائل الكيد وجمع الانصار لها بكل وسائل الجمع . وأصبحت هذه هى مهمة الادارة الاولى وصارت واجباتها الاساسية التى يفرضها القانون عليها ثانوية من ناحية متصلة بهذه الوظيفة السياسية من الناحية الاخرى . فالسارق والقاتل والمجرم أيا كانت جريمته كثيراً ما يجد من اشتغال رجال الادارة بمهمتهم التى فرضتها عليهم وزارة صدقى باشا ما ينجيه من ثبوت التهمة عليه لعدم تفرغ رجال الضبطية القضائية لواجباتهم فى تقصى الجريمة وتتبع آثارها لاول لحظة يبلغهم خبرها . وبعض المسائل يتسامح هؤلاء مع صاحبها لانه من مؤيدى الحكومة ومن أنصارها بينا يعتبرون

اشباهها بالضبط منسوبة لخصم من خصوم الحكومة جريمة تستحق أن تقدم للقضاء . وقد أشرنا الى شيء من ذلك فى الفصل السابق عند كلامنا عن حرية الصحافة وسنعود اليه فى هذا الفصل بتفصيل أوفى . وفى قضية منظورة اثناء تحرير هذا الكتاب أمام القضاء ضد محمد محفوظ باشا عضو مجلس ادارة حزب الاحرار الدستوريين تمسك الدفاع اثناء التحقيق وأمام قاضى الاحالة بأن هناك مسائل مشابهة كل الشبه لهذه المسألة وذكر أصحابها الذين انضموا الى صف هذه الوزارة فلم يسألوا ولم يجر معهم تحقيق .

وفى سبيل قيام الادارة بالوظيفة السياسية التى فرضتها عليهم وزارة صدقى باشا جندت كل رجالها وكل قواتها لجمع المال والانصار لحزب الشعب وجريدة الشعب وهما حزب صدقى باشا وجريدته، ولمحاربة الاحزاب الاخرى ، وبتعبير أدق حزبى الاحرار الدستوريين والوفد المصرى لانهما خصمان لسياسة الوزارة فى مسخ الدستور والقضاء على سلطة الامة . وقد ذكرنا فى الفصول السابقة طرفاً من وسائل حرب الادارة لهذين الحزبين بمحاصرة النادى السعدى مجمع رجال الوفد وبمنع الاجتماعات وبتعطيل صحف الاحرار الدستوريين جميعا وتخويل وزير الداخلية اسماعيل صدقى باشا تعطيل كل جريدة يصدرونها . والآن ونحن بصدد طريقة الحكم ونظام الارهاب نسوق طرفا آخر من وسائل حرب الادارة لهذين الحزبين . من ذلك فصل موظفى الحكومة الذين ينتمون اليهما أو مضايقتهم بالنقل أو ما أشبه . وقد صدر قرار باحالة تسعة شبان من سكرتارية البرلمان الى المعاش لانهم معروفة صلتهم بالوفد . وصدرت أوامر نقل كثيرة لاشخاص ذنبهم اتصالهم بالاحرار الدستوريين أو بشخص ظاهر منهم . ومنها الشدة فى اقتضاء الضرائب من دافعيها منهم على النحو الذى يتلوه القارىء فى هذا الفصل عند كلامنا عن الامن العام والتسامح فى مطالبة من يتظاهر بمظاهرة الحكومة وتأجيل المستحق عليهم قدر المستطاع . ومنها تلفيق انصار الحكومة التهم على خصومهم وأسراع الهيئات المختصة بالتحقيق فيها واتخاذ أشد ما يقضى به القانون من الوسائل والتسامح فيما يوجه لانصار الحكومة من هذا القبيل . وليتنا نستطيع أن نضع هنا احصاء عن التهم التى وجهت لخصوم الحكومة من مثل اهانة الوزارة والنداء بسقوطها أو ما الى ذلك من أنواع التهم التى لم تعرف فى مصر الا فى هذا العهد الأخير . وليتنا نستطيع أن نضع بيانا باجراءات التحقيق التى تمت فيها وما أحيل منها الى القضاء وما صدر من الاحكام فيه بالبراءة وما صدر من الاحكام فيه بالادانة .

اذن لرأى القارىء هذه العشرات بل المئات من التهم توجه الى خصوم الحكومة جزافا وأكثرها ملفق انما يقصد بها الى الكيد ومضايقة هؤلاء الخصوم ثم لا يرتب على ماتفق منها الأثر القانونى الذى يجب أن يترتب عليه من رفع دعوى البلاغ الكاذب الا نادرا . ولم يقف أمر هذه القضايا الكيدية عند هذا الفساد السياسي فى طريقة الحكم على أساس من الارهاب ، بل تخطى ذلك الى ما هو شر منه ، تخطاه الى افساد الاخلاق وتهوين التلفيق والكذب والشهادة الزور على النفوس الضعيفة . وما دام ذلك كله لا يلقى عقابا رادعا فما أحرى هذه المفاسد الخلقية بأن تستفيض وتتفشى وأن تصبح وباء تتعذر معالجته الا فى زمن طويل

العمد واستقالاتهم ومحاكمتهم

وصورة أخرى من صورة الكيد لخصوم الوزارة مما ابتدع فى هذا العهد لارهاب النفوس عن طريق نوع من الحكم العرفى قائم فى الواقع وان لم يصدر به قانون ولم تقره شرعة من الشرائع . فقد استقال جماعة من العمد لأنهم رأوا ضمائرهم لا تطاوعهم على معاونة الحكومة فى تنفيذ التجربة الدستورية التى تحاول تنفيذها فأعلن صدقى باشا أن هؤلاء العمد لم يستقيلوا الا بتحريض خاص وبث فى البلاد التى وقعت فيها هذه الاستقالات جيوشاً من البوليس وبلوك الخفر وغيرهم ، وأرسل رجال الادارة الى هؤلاء العمد يهددونهم اذا هم لم يسحبوا استقالاتهم وينذرونهم بأن خصومهم فى البلاد سيعينون عمداً مكانهم . ومع أن الأكثرين من هؤلاء العمد لم تطاوعهم نفوسهم على النزول عند ما تريده الحكومة بالبلاد وبهم وظلوا مصرين على استقالاتهم فقد اعتبروا عصاة للحكومة وقدموا للمحاكمة أمام لجان الشياخات وظلت القوات العسكرية تجوس خلال ديارهم فى انتظار هذه المحاكمة . وقد نشرت جريدة « الاحرار الدستوريين » طائفة من هذه التصرفات منها خبر نشرته فى ١٣ يناير سنة ١٩٣١ بعنوان (الاحكام العرفية فى تلا) جاء فيه ما يأتى :

« لما اتصل بوزارة الداخلية خبر استقالة عمد مركز تلا ، بعثت برجالها الى هناك فأخذوا معهم قوة كبيرة من الهجانة وزعوها على قرى المركز ، وصاروا يهددون كل عمدة ليعدل عن الاستقالة ويكتب لهم تكذيباً ينفى فيه خبرها ، ولكن التهديد لم يجد فتيلا فبادرت القوة الى نقل السلاح من دور العمد كأن المستقيل من العمدية ينتظر أو يهمه أن يبقى السلاح فى داره ! !

«وقوات الهجانة معسكرة الآن فى هذه القرى ولا تزال الادارة ماضية فى أعمال الارهاب والضغط أملا منها فى صد هذا التيار ، ولكن العمد لم يعبأوا بذلك لأنهم وطنوا أنفسهم عليه قبل الاقدام على الاستقالة »

ونكتفى بايراد هذه النبذة لأنها تعبر عما وقع من مثل ما فيها بالمنيا وأسيوط وكل البلاد التى تقدمت من عمدها استقالات ، لأنهم لا يريدون أن يؤازروا الوزارة فى تنفيذ قانون الانتخاب فقدموا استقالاتهم اشتراكا مع حزبى الوفد والاحرار الدستوريين فى عدم الاشتراك فى الانتخابات ومقاطعتها بجميع درجاتها . على أن هذا الحكم العرفى الغير المستند الى قانون لم يقف عند العمد الذين قدموا استقالاتهم بل تعداهم الى من حسبت الوزارة أنهم أقنعوهم بتقديم الاستقالة أو حرضوهم عليها فكانت بيوتهم شبه محاصرة وعين لكل منهم نفر من البوليس السرى يتتبع خطواته . وقد نشرت الصحف ما حدث من ذلك فى غير جهة من الجهات . ثم قدم العمد الذين استقالوا كى تحاكمهم لجان الشياخات . ومع أن هذه ليست أول مرة يستقيل العمد فيها لأن ضمائرهم لا تطاوعهم على معاونة الحكومة فى تنفيذ سياسة معينة ، ومع أن القضاء نظر فى حالة كهذه فى سنة ١٩٢٦ وقضى بالبراءة لأن من حق العمدة كما أن من حق كل موظف أن يستقيل ، فقد رأت البلاد فى أحكام لجان الشياخات مخالفة صريحة لهذا المبدأ الذى قرره القضاء قبل خمس سنوات والذى أصبح الشريعة الثابتة فى النظر القانونى . ثم أن هذه اللجان تقع فى مديريات مختلفة اطردت أحكامها على طريقة تدريجية لفتت نظر الناس جميعا . فقد حكمت لجنة شياخات المنيا على العمد الذين استقالوا فى بنى مزار بغرامة قدرها عشرون جنيها لكل منهم بسبب استقالته . والعشرون جنيها هى أقصى الغرامة التى تستطيع اللجنه قانونا أن تحكم بها وهى فى حدود ولايتها . على أن لجنة شياخات المنوفية التى انعقدت بعد ذلك جزأت الاستقالة وجعلتها تهمتين وأكثر وحكمت بغرامات كبيرة باعتبار عشرين جنيه عن كل تهمة . ثم انعقدت لجنة شياخات الدقهلية بعد ذلك وزادت فى عدد التهم التى تقسم كل استقالة اليها وتنطوى عليها وحكمت بثمانين جنيها وأكثر من ذلك معتبرة الاستقالة منطوية على أربع تهم . ثم كان دور لجنة شياخات أسيوط فزادت الغرامة الى مائة وثلاثين جنيها وكان بعض العمد مقدما بتسع تهم تنطوى عليها فى رأيهم عبارة الاستقالة .

ولما رأى بعض العمد فى المديريات الاخرى أن الاستقالة تقسم جملا والفاظا

وتعتبر كل واحدة منها تهمة ويحكم على العمدة المستقيل من أجل كل واحدة منها بعشرين جنيها اكتفوا بأن جعلوا نص الاستقالة هذه الكلمات الثلاث : « أرجو قبول استقالتى » . ومع هذا وجهت الى الذين بعثوا هـذا من عمد نجع حمادى بمديرية قنا عشر تهم نثبت صورتها هنا (نقلا عن جريدة المساء التى صدرت فى مساء ٢٣ فبراير سنة ١٩٣١) ليرى القارىء طريقة التفنن العجيب فيها . وهذه التهم هى:

«١— بتاريخ ١٥ فبراير سنة ١٩٣١ قدم العمدة المتهم استقالته تلغرافيا من وظيفته وظهر انه تعمد هذه الاستقالة فى الظروف الحاضرة بقصد التأثير فى مركز الوزارة واظهارها بانها وزارة غير مرضى عنها حتى من بعض مرؤسيها وعمد البلاد

٢ — أنه بتاريخ ١٥ فبراير سنة ١٩٣١ قدم استقالته تلغرافيا للمديرية لاسباب غير طبيعية فاوقفته المديرية عن أعماله وامره حضرة مأمور المركز بالحضور اليه لسؤاله عما نسب اليه وتسليم مابعهدته فلم يحضر له وأصر على عدم الحضور مع تكرار طلبه وفى ذلك مخالفة صريحة للاوامر الصادرة اليه من رئيسه وهو مأمور المركز الذى يعمل العمدة المذكور تحت ادارته وأمره

٣ — بتاريخ ١٥ فبراير سنة ١٩٣١ قدم استقالته للمديرية ورفض القيام بواجباته قبل أن تعين المديرية من يقوم بعمله وهذا من شأنه الاخلال بالنظام وبحسن الضبط والربط

٤ — انه بتاريخ ١٥ فبراير سنة ١٩٣٠ أرسل للمديرية تلغرافا بالاستقالة من وظيفته . وقد تبين انها لاسباب غير عادية وقبل أن يفصل فى استقالته انقطع عن أعمال وظيفته ولم يسلم مابعهدته من الاوراق والدفاتر المصلحية

٥ — بتاريخ ١٥ فبراير سنة ١٩٣١ قدم العمدة المتهم استقالته تلغرافيا من وظيفته . وبعمله هذا يكون خرج على القانون والنظام خصوصا وانه قدم الاستقالة فى ظروف تعمل فيها الأحزاب المعارضة على الاحتجاج بواسطة استقالات العمد والمشايخ على نظام دستور البلاد وقانون الانتخاب .

٦ — انه فى يوم ١٥ فبراير سنة ١٩٣١ رفع استقالة تلغرافية للمديرية وابلغ خبرها للصحف المعارضة للحكومة فنشرتها بالخط الكبير بصدر الجرائد ويقصد بذلك تأييد ومناصرة بعض الاحزاب السياسية التى لاتناصر الحكومة .

٧ — بتاريخ ١٥ فبراير سنة ١٩٣١ قدم العمدة المتهم استقالة تلغرافية من وظيفته وظهر أنه ترك الخدمة وانقطع عن اداء واجب عمله دون مبرر قانونى مرتكنا

على تقديم استقالة تلغرافيه وذلك قبل أن يبت فى امره .

٨ — بتاريخ ١٥ فبراير سنة ١٩٣١ ارسل تلغرافا للمديرية بالاستقالة من وظيفته وقد تبين أنها لاسباب غير طبيعية فاوقفته المديرية عن اعماله وقد نشر هذه الاستقالة بالجرائد المعارضة للحكومة وفى ذلك اعلان منه برغبته فى مقاطعة الانتخابات .

٩ — بتاريخ ١٥ فبراير سنة ١٩٣١ قدم العمدة المتهم استقالة تلغرافية من وظيفته وظهر أنه يقصد من هذه الاستقالة العمل مع غيره من العمد على عدم التعاون مع الحكومة فى اعمالها وانقياده لتحريض الاحزاب المعارضة للحكومة بان قدم استقالته مع بعض العمد زملائه فى وقت واحد .

١٠ — ايواؤه أحد الاهالى الذى حضر للناحية لجمع توقيعات من الاهالى على عريضة ضد الحكومة ومحاولة الزام أهالى بلده بالتوقيع عليها واستعمال سلطة وظيفته فى ذلك وعدم تنفيذه التعليمات والاوامر الخاصة باخطار المركز عن وجود مثل هذا الشخص لبلده فضلا عن قبوله فى ضيافته وتركه البلد بدون اذن .»

ولسنا بحاجة الى التعليق على ورقة الاتهام هذه ولا فى بيان غرابتها . وكل مانقوله ان شرائع العالم كله لاتعاقب على الدافع الذى دفع الى العمل وانما تعاقب على العمل لذاته ان كان مستحقا للعقاب ، وان قانون العقوبات المصرى يجرى بأنه اذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة وقعت عليه عقوبة الجريمة الأشد دون سواها

أما تنفيذ الاحكام التى صدرت ضد هؤلاء العمد فنكتفى بأن نثبت هنا ما ما نشرته صحيفة «الاحرار الدستوريون» الصادرة فى ١٥ ينايرسنة ١٩٣١ عما حدث فى تنفيذ أحكام لجان الشياخات على عمد بنى مزار مع ملاحظة ان الوزارة اصدرت عقب نشر هذه العبارة بلاغا رسميا ذكرت فيه ان قوات الجيش لم تكن بالمنيا — أى أن القوات كانت قوات البوليس والهجانة وبلوك الخفر والخفراء — وتعرضت لنقط ثانوية لا تنفى الوقائع التى اثبتتها الجريدة المذكورة فى قولها :

«ان العمد والمشايخ الذين أرادوا دفع الغرامات لم يكونوا يدفعونها الا بعد اهانة شر اهانة وتهديد أسوأ تهديد . فأما العمد الذين تأخروا أربعا وعشرين ساعة عن الدفع فقد سيرت الادارة عليهم قوات الجيش والبوليس واللوريات المسلحة تزعج بلادهم شر ازعاج . فاذا لم تجد العمدة فى بلده اقتضت البلد الرهائن على نحو ما كان المحاربون يصنعون فى الحرب حين يفتحون بلداً من البلاد . وكانت هذه

الرهائن تؤخذ لتحبس بالمركز حتى تسترد الغرامة المحكوم بها على العمدة أو الشيخ. من ذلك ما حصل بكفر الشيخ ابراهيم اذ اعتقلت زوجته كى يسدد هو المبلغ وأريد أخذها للمركز فى احدى لوريات الحكومة لولا أنها هددت بأن تقتل نفسها . وقد أخذ الحاج عبد الله حسانين بخيت والشيخ ابراهيم الجارحى وخادم الشيخ مبروك لهذه الغاية

«وليس للقبض ولا للارتهان موعد بالليل أو بالنهار ، فقد قبض على عمدة صندفا الساعة الحادية عشرة مساء على انه رجل مسن فى حاجة الى العناية ولا تحتمل صحته أن يقاسى ألم القبض والاعتقال.

« ومازال بعض البلاد ونحن نكتب هذا المقال محاصرة بقوات الجيش المسلحة. وقد بلغ من فزع الاهالى بسبب هذه المهاجمات العنيفة للبلاد ليلا أن هجر الرجال والنساء والاطفال منازلهم وانطلقوا يقضون ليلهم فى هذا البرد القارس بالمزارع والحقول وهذه عقوبة لا يقرها أى قانون معروف فى مصر»

ولا شك فى أن الذين يقرأون هذا التاريخ من بعدنا سيجدون أمر ما تقدم كله ادعى للدهشة مما نجده نحن وسيتأولون هذا الصعود المطرد فى الغرامات على أشخاص مختلفين من مديريات ومناطق مختلفة قاموا بعمل واحد هو تقديم استقالتهم من العمدية واعتبرت لجان الشياخات استقالتهم عملا يستحق التأديب . وينظرون الى هذا التنفيذ نظرتنا نحن الى ماحدث من مثله فى عصور غير عصورنا وبلاد غير بلادنا .

وكما وقعت الادارة العقوبات على العمد على الصورة التى تقدمت بسبب استقالتهم لعدم الاشتراك فى الانتخابات فانها وقعت عقوبة عرفية على الاهالى الذين كتبوا عريضة نشرتها الصحف يعلنون فيها مقاطعتهم الانتخاب . ونحن نثبت هنا من جريدة المساء الصادرة فى ٢٣ فبراير سنة ١٩٣١ خبر هذه العقوبة وكيفية توقيعها قالت : «بعد أن انتهت الوزارة من معاقبة العمد الذين استقالوا من مناصبهم لمقاطعتهم الانتخابات أخذت تعاقب الاهالى على هذه المقاطعة. فقد جاءنا من حضرة احمد افندى أبو العينين رئيس لجنة الشبان الوفديين فى دائرة مشتول السوق ان ملاحظ بوليس نقطة مشتول ذهب الى ناحية البتية على أثر نشر القرار الذى وقعه فريق كبير من أهاليها بمقاطعة الانتخابات فى الصحف وحاول أن يحملهم على تكذيب صدوره منهم، فامتنعوا. وصدر على أثر ذلك أمر من المركز بتعيين ثمانية خفراء اضافيين زاد بتعيينهم ربط

الخفر تـ ـمين جنيها وجاس ملاحظ البوليس مع العمدة ووزعوا هذه الضريبـة على دوقعي العريضة دون غيرهم من الاهالى

« وقدحدث مثـل هذا فى بلدة مشترالسوق حيث زيد ربط الخفر مائتي جنيه بزيادة سـتة عشر خفيرا ووزعت هذه الضريبـة على الذين وقعوا قرار المقاطعة من الاهالى »

وضريبة الخفر على هذه الصورة لايعرفها قانون ولم تعرفها مصر الا سنة ١٩٢٥ أيام كان صدقى باشا وزيراً للداخلية

بحسبنا ماتقدم من صور الـكيد لخصـوم الوزارة فى هذا العهد الذى نؤرخ لنكون قدوضعنا أمام القارىء ناحية من نواحى الطريقةالتى تحكم بهامصر وان كنا قدأختزلناها حتى لايطول بنا القول . ونأخذ الآن فى تصوير ناحيةأخرى هى ناحية جمع الانصار للحكومة . وليس ماحدث فى هذا الصدد أقل غرابة مماسبق . وهو فى تنافره مع كل معنى للعدل والقانون يكفى القارىء للحكم على هـذه الفترة التى نؤرخ لمصر وعلى نظام يستند الى هذه الوسائل كى يكون ممكنا تنفيذه .

تأليف حزب صدقى باشا

فمنذ أوحى الى صدقى باشا بضرورة تأليف حزب يستند اليه فى فرض النظام الذى وضعه على مصرجعل كل همه أن يجمع لهذا الحزب الانصار والاعضاء . وكان يعتقد بادىء الرأى أنه واجد هذا الحزب بسهولة ممن ينشـق على حزب الأحرار الدستوريين من أعضاء مجلس ادارته وأعضاء لجانه . وكان يحسب أن الذين ينشقون على الحزب المذكور سـيكونون أغلبية مجلس ادارته وستكون من بينهم العناصر القوية فيه . ولعل مما دعاه الى هذا الاعتقاد ايمانه الذى سبقنا بالاشارة فى الفصـل السابق اليه بأن جلب المنفعة أو دفع المضرة هما غاية كل انسان فى الحياة ، وانه أبدى للـكثيرين من أعضاء مجلس ادارة هذا الحزب أثناء تأييدهم اياه منذ تأليف وزارته ميلا لتحقيق أكثر مطالبهم . لكنه مالبث بعد أن رأى موقف الحزب أن أسقط فى يده . فقد كان قرار عدم تأييده فيما يعتزم ادخاله على الدستور من تعديل قراراً اجماعياً . وكانت رؤوس الحزب المفكرة هى التى أخـذت على عاتقها تبعة الاقناع بهذا كما آمنت هى بأن قبول هذا الدستور معناه الصريح الاعتراف بعدم صلاح مصر لحـكم نفسها وبالتالى عدم صلاحها للاستقلال . على أن صـدقى باشا استطاع بعد هذا القرار الاجماعي أن يضم اليه ستة من أعضاء مجلس ادارة الحزب

لبعضهم مصالح تضطره الى عدم مناوأة الحكومة بل الى مناصرتها ؛ وفى نفوس آخرين من الحفيظة على حكومات الوفد السابقة ما أنساه أى اعتبار سواها . ولقد أسف الأحرار الدستوريون لانفصال هؤلاء الاعضاء عنهم وانضمامهم لحزب قبل مبدأ القضاء على سلطة الأمة وضرورة التدرج بها فى طريق الحكم الذاتى باقامة الصلة بين دستورها وبين مجلس شورى القوانين والجمعية التشريعية مما فرضته انكلترا على مصر أثناء احتلالها اياها وقبل اعترافها باستقلالها . واستطاع صدقى باشا كذلك أن يضم اليه طائفة من الشبان طلاب المنافع . على أن هؤلاء لم يظلوا معه الا ريثما عاود البعض رجع من ضميره واستيأس الآخرون من قضاء أوطارهم فانفصلوا عن حزب يرى مصر غير أهل لأن تسود فيها سلطة الأمة ويجب لذلك أن يكون القول الفصل فيها للسلطة التنفيذية

ولما لم يتحقق رجاء صدقى باشا فى انصداع حزب الأحرار الدستوريين ذهب يلتمس طائفة من الباشاوات كان الاحرار الدستوريون أثناء حكومتهم سنة ١٩٢٨ قدفصلوهم من وظائفهم ووعدهم بالتعيين فى مجلس الشيوخ وعين منهم لمجلس ادارة حزبه. لكن هؤلاء الباشاوات لا يمثلون الا أشخاصهم وليس لهم ماض فى النضال السياسى يؤهلهم لقبول الناس دعوتهم . والأعضاء الستة الذين انفصلوا من حزب الاحرار الدستوريين ليسوا هم رجال الرسالة والدعوة للمبدأ . فلم يبق أمام صدقى باشا فى سبيل تكوين حزبه الا أن يجند له بواسطة الادارة وأن يجمع المال لجريدته بالطريق عينه .

وقد لجأ فى ذلك الى طرق شاذة كالطرق التى لجأ اليها فى محاربة خصومه . فالعمد والمشايخ يجب أن يمضوا ورقة بأنهم أعضاء فى الحزب وأن يدفعوا اشتراكه واشتراك جريدته . وأعوان الحزب ومن يجدون فى الانتماء اليه محققا لمصالحهم يجب أن يحرروا كشوفا بالأشخاص الذين يخضعون للرغبة والرهبة وأن يرفعوا هذه الكشوف الى رجال الادارة لاستحضار الاشخاص الواردة أسماؤهم بها . ورجل الادارة النشيط الذى يستحق الرضا ومن ثم الترقية فى المرتب والدرجة هو الذى يستطيع أن يحشد للحزب الجديد اكبر عدد ممكن . ولم يخش رجال الادارة ان يصدروا الاوامر بهذا الى مرؤوسيهم.فالمدير يأمر المأمور وهذا يأمر المعاون وهلم جرا . ولم يخش بعض رجال الادارة ان تكون هذه الاوامر كتابية رسمية وان طبعت بالطابع السرى . وقد نشرت جريدة المساء الصادرة فى ٧ دسمبر

سنة ١٩٣٠ وثيقة من هذا القبيل استظهرتها بالزنكغراف فلم يستطع أحد انكارها . وهذه الوثيقة خطاب مرسل من مأمور مركز قويسنا الى مدير المنوفية وتستحق أن نسجلها فى هذا الكتاب للتاريخ . وهذا نصها :

سرى خاص

« حضرة صاحب السعادة مدير المنوفية .

«اتشرف بأن ارفع لسعادتكم أننى لاحظت أن كلا من حضرتى السيد أفندى منصورمن أعيان شبرا بجوم وعبد الرازق أفندى وهبه القاضى بعزبته التابعة لميت ابوشيخه بيده كشف مطبوع على الماكينة الكاتبة باسماء الاشخاص الذين ينتظر اندماجهم فى حزب الشعب الجديد مقسما مركزا مركزا .

« وقد أخذ كل من حضرتيهما فى استدعاء الاشخاص المدونين فى الكشف المنوه عنه سابقا من أعيان مركز قويسنا وقدموا لهم ورقة مطبوعة هى طلب انضمام للحزب الجديد وقد وقع بعض الاعيان على هذه الطلبات فعلا بقبول الانضمام والعمل جار بهمة للفراغ من هذه المهمة قبل انعقاد الجمعية العمومية للحزب يوم الجمعة ٥ ديسمبر .

« والمأمول أن يحضر جميع الموقعين هذه الجلسة بذلك التاريخ وعلمت أن كلا من حضرتيهما معه نحو مائة طلب اشتراك للمئه

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق الاحترام

مأمور مركز قويسنا

٢٩ — ١١ — ٩٣٠ كمال

« وقد كتب المدير فى ذيل هذا الخطاب « سرى خاص — يحفظ — العزبى »

وقد استفاضت اخبار جمع الادارة الاعضاء لحزب الشعب وجمعها الوفود تبعث بها الى رئيس الوزارة بالقاهرة كى يخطبها شاكرا لها فضل الاقبال عليه من تلقاء نفسها لابداء ثقتها به استفاضة جعلت الصحف روايتها حديثها المتصل . على أن أحد مؤلفى هذا الكتاب — الدكتور هيكل بك — رأى نفسه منظرا من هذا النوع عجيبا ساقته اليه الصدفة حين كان مسافرا من القاهرة الى الاقصر يوم ١٦ يناير سنة ١٩٣١ . فقد استقل القطار فى مغاغه صالح باشا لملوم وجلس فى الديوان الذى يجاور ديوان هيكل بك . واقبل على الباشا جماعة من الاعراب . ولما بلغ القطار مدينة

المنيا صعد اليه محمد علام باشا المستشار بمحكمة الاستئناف سابقا والذى احيل مع من احالتهم وزارة محمد محمود باشا من المستشارين الذين تخطوا سن الستين الى المعاش فى سنة ١٩٢٨ . وكل من الباشاوين عضو فى مجلس ادارة حزب صدقى باشا الذى سماه حزب الشعب . فلما تخطى القطار مديرتى المنيا واسيوط الى مديرية جرجا كان كلما وقف بمركز من المراكز اقبل معاون البوليس ومعه موظفو المركز واعلنوا الى علام باشا تأليف لجنة لحزب الشعب عندهم حسب الاوامر وقدموا له اعضاء هذه اللجنة . وفى مدينة جرجا خطب صالح باشا اللوم بان علام باشا كان مديرا لجرجا وهو لذلك واثق من أن الجرجاويين أنصاره واعوانه .

وهذه الحركة ماتزال قائمة الى حين وضع هذا الكتاب وان كانت قد بدأت تدخل فى دور الفتور الذى يسبق الانحلال . وقد استغرقت كل نشاط رجال الادارة لأنهم رأوها دون قيامهم بواجبات حفظ الأمن وضبط النظام ، الوسيلة للترقية ونوال رضاء الحكومة رضاء يكفل عدم النقل الى بلاد قاصية أو الاحالة الى الاستيداع أو المعاش . ولكم سمع أناس ذوى الضمير منهم يلعنون المرتب الذى يضطرهم لتنفيذ هذه الأوامر التى لاتطمئن اليها ضمائرهم . وكان لهذا الانصراف من جانب رجال الادارة عن واجباتهم الاولية أثره الظاهر فى الأمن العام .

طريقة الحكم والامن العام

ولبيان جسامة الخطر الذى أصاب الامن العام بسبب هذه الخطة نثبت هنا احصاء أوردته جريدة « الاحرار الدستوريون » عن ازدياد عدد حوادث القتل والشروع فيه بعددها الصادر فى ٦ يناير سنة ١٩٣١ أن هذه الحوادث وحدها زادت فى شهر ديسمبر سنة ١٩٣٠ عن مثلها فى شهر ديسمبر سنة ١٩٢٩ بما يقرب من مائة حادثة . وشهر ديسمبر سنة ١٩٢٩ هو الشهر الذى جرت فيه الانتخابات لمجلس النواب الذى حلته وزارة صدقى باشا والذى كانت فيه الدعاية النيابية على أشدها . ومعروف أن المعركة الانتخابية ينشأ عنها عادة ازدياد فى عدد الجرائم بسبب هياج الاعصاب وتأثرها وشدة الخصومة وظهور أثرها . ويزداد الخطر وضوحا اذا قارنت بين هذه الزيادة وزيادة عدد الجرائم من مثلها فى عام كامل . فقد ورد فى تقرير ادارة الامن العام عن سنة ١٩٢٩ أن حوادث القتل والشروع فيه فى مصر كلها من اسوان الى الاسكندرية بلغت ٢٣٨٦ جريمة فى سنة ١٩٢٨ و ٢١٢٩ فى سنة ١٩٢٩ فاذا وزع هذا القدر على شهور السنة الاثنى عشر كان مايصيب كل شهر ١٩٩

جريمة فى سنة ١٩٢٨ و١٧٧½ فى سنة ١٩٢٩ . والمعروف أن الجرائم زادت بعد سنة ١٩٢٩ عما كانت عليه قبلها . فزيادتها مائة جريمة فى القتل والشروع فيه فى شهر دسمبر سنة ١٩٣٠ عنها فى شهر دسمبر سنة ١٩٢٩ معناه أنها زادت بنسبة أربعين فى المائة تقريبا عن أيام وزارة محمد محمود باشا .

وقد عزت الوزارة ازدياد الحوادث الجنائية الى سوء الحالة الاقتصادية فى البلاد بما لم تر مثله من قبل . وهذا عذر طالما تذرعت به الوزارات فى سنين مختلفة لم يبلغ فيها حال الامن من السوء ما بلغه فى عهد الوزارة الحاضرة . على أن جرائم القتل والشروع فيه ليست من الجرائم التى تنجم عن الحالة الاقتصادية . وهذا الرأى الذى يسلم به العلماء الجنائيون هو كذلك ما رأته اللجنة الحكومية البرلمانية التى تألفت حين وزارات الائتلاف المصرية بين سنة ١٩٢٦ وسنة ١٩٢٨ . وكان من رأى هذه اللجنة أن الحالة السياسية فى مصر ذات أثر مباشر على الامن بما ملأت الصدور من حزازات أوغرتها وجعلتها تسرع الى الانتقام والى الجريمة . ثم أن لطريقة الحكم من غير نظر الى أى اعتبار سياسى أثرها الفعال فى حالة الامن . فالحكومة العادلة التى تسوى بين الناس جميعا من غير تفريق بينهم بسبب آرائهم وأحزابهم ، والحكومة النزيهة التى يطمئن الناس الى أن رجالها لا يفكر أحد منهم فى مصالحة الخاصة ، وانما يجعل كل تفكيره فى مصالح الدولة ، والحكومة البارة بوطنها والتى تدرك أن قوات البوليس والجيش يجب أن ينحصر عملها فى حفظ الامن والنظام فى الداخل وفى الدفاع عن سلامة البلاد من الاعتداء الخارجى ، هذه الحكومة يسود الامن حتما فى ظلالها لانها تكون حكومة الجميع لخير الجميع مما يدفع الكل للحرص على معاونتها فى اقتفاء الجريمة قبل وقوعها وفى تعقبها والكشف عنها وانزال ما يقضى به القانون من جزاء على مرتكبها اذا هى وقعت . وكلما باعدت الحكومة بين عملها وبين العدل والنزاهة والبر رأى الناس فيها خصما للكثيرين منهم فلم يعاونوها ولم تلتف قلوبهم حولها . ونحسب القارىء بعد تلاوته هذا الكتاب يستطيع اذا هو اقتنع برأينا أن يرى أن السبب فى زيادة الجرائم يرجع الى قيام الوزارة نفسها لا الى أى اعتبار آخر .

واذا نحن تجاوزنا عما لتعاون الآهلين مع الحكومة العادلة النزيهة البارة من أثر بالغ فى حفظ الأمن فان قيام هذه الحكومة وتوفر صفات البر والنزاهة والعدل فيها هو وحده مثل صالح يحتذيه الناس فى معاملة بعضهم البعض ويحتذيه الموظفون

فى معاملتهم الاهلين . فكما تعدل الحكومة بينهم وتراقب بكل دقة نزاهتهم يعدلون هم بين الناس ويقيمون من انفسهم على نزاهتهم رقباء . لكن هذه الوزارة التى نؤرخها سارت بين موظفيها سيرة لا يمكن أن تسمى عادلة ولا نزيهة . فالموظف الجدير بالعناية وبالترقية فى نظرها ليس هو الذى يؤدى واجبه بل الذى يحقق أغراضها السياسية التى وصفنا . فاذا جنحت بنفس واحد من الموظفين نزعة عدل أو نزاهة فلم يكن عندما تريد الحكومة حل به الجزاء ، وفصله من عمله والالقاء به فى الطريق بعض من صور هذا الجزاء

ولم يقتصر أمر ذلك على موظفى الادارة الذين أشرنا الى طرف من أعمالهم ، بل تعدى الامر الى رجال العدل أنفسهم وتناول القضاء على نحو فزعت له العدالة وفزع له القضاء . وسنضرب للقارىء فى هذا الفصل أمثالا مما أصاب العدالة ومما لم يعرف له فى تاريخ القضاء بمصر نظير . وطبيعى أن تبعث هذه التصرفات الى نفس الموظفين الذين لا يعرفون غير واجبهم رغبة عن العمل الجدى وان تزيد النفوس الضعيفة ضعفا وتجعلها تلتمس أسباب الرقى من طريق الملق والنفاق لا من طريق اداء الواجب اداء حسنا . والامن هو الواجب الاول لكل حكومة من الحكومات . فاذا رغب الموظفون عن العمل أو ضعفت نفوسهم أو رأوا فى الحكومة الرئيسية ميلا عن العدل ليس فيه للأمة مايكفل أمنها رغبوا عن القيام بواجبهم فى المحافظة على الأمن على وجه صحيح فزادت بسبب ذلك الجرائم

ولئن صح ان كان للحالة الاقتصادية السيئة أثر فى ازدياد الجرائم فان وزارة صدقى باشا لم تصنع شيئا لتخفيفها . بل هى على العكس من ذلك تعهدتها واعتبرتها وسيلة لاضعاف المقاومة السياسية فى نفس الامة. وسيتلو القارىء فى الفصل التالى طرفا من تصرفاتها فى هذا الصدد. على ان واحدا من هذه التصرفات له اتصال مباشر بالامن العام يدعونا لذكره هنا . ذلك ما اتبع فى تحصيل الاموال الاميرية . فقد أدى تدهور سعر القطن بالمزارعين الى حد حال بينهم وبين الحصول على المال لتسديد ضرائب أموالهم فعمدت الحكومة الى الحجز على مواشيهم وبيعها فى الاسواق العامة بأثمان بخس لاتدور بخاطر احد من الناس . ونحن نثبت هنا بعضا من هذه البيوع ننقلها عن جريدة «الاحرار الدستوريون» التى عنيت بهذا الموضوع فى حينه عناية خاصة . فقد جاء فى عددها الاول الصادر فى ٢ يناير سنة ١٩٣١ من أخبار مراسلها بالمنوفية « أن جاموسة وبقرة وعجلا وعجلة سن ثلاث سنوات ملك عرفان العطار

من أهالى مشلة بيعت بـ ١٧ جنيها تسديدا للضرائب بسوق طنوب . وبيع بالسوق عينه ثوران من أحسن الثيران يملكها عاذر أفندى سليمان من بلدة أفوه بـ ١٢ ج . وبيع ثوران وجاموسة يملكها محمد العقباوى من دراجيل بـ ٨ جنيهات . وبيعت بقرة وجاموستان يملكها محروس علام من مشلة بـ ١٢ جنيها . وبيع للسيد فريره من كوم مازن جاموسة بـ ٤١٥ قرشا . وبيع ١٠ أرادب دره يملكها عبد العزيز مطر من مشلة بسعر الاردب ٣٦ قرشا وزن الاردب ٤٤٥ رطلا . وبيع لاحد أهالى كفر السبع جاموسة بسوق الشهداء بـ ١٦٠ قرشا . وبيع جاموستان وثور لاحد أهالى شمياطس بـ ٩ جنيهات . وبيعت حمارة لاحد الاهالى بسوق سرسنا بـ ٧٠ قرشا . وبيع قنطار القطن الزاجوراه فرلى جودفير بسعر ٧٠ قرشا القنطار لاحد أهالى الزعيرة بسوق طنوب »

وقد توالى البيع الادارى للمواشى والحاصلات الزراعية فى مديرية المنوفية بهذه الأثمان وبما دونها مما ذكرته « الاحرار الدستوريون » منذ عددها الاول الذى نقلنا عنه تلك الأثمان الى حين تعطيلها فى ٢٦ يناير سنة ١٩٣١ . ولم تكن المنوفية وحدها هى المنفردة بين المديريات بهذا العمل ، بل كان تصرفا عاما فى أكثر المديريات . فقد نشرت « الاحرار الدستوريون » فى عددها الصادر فى ٢٢ يناير رسالة بتوقيع فهمى حنا عضو مجلس مديرية الغربية جاء فيها ما يأتى :

« عضو بمجلس الشيوخ مستحق عليه أموال فحجزت الادارة عنده على الاشياء الآتية :

« أولا — ستة ثيران من أحسن الثيران . ثانيا — جمل واحد . ثالثاً — جاموستين مخصصتين لحليب اللبن . رابعاً — جوادين لركوبه . خامساً — حمارة وبنتها . سادساً — ثمانية حمير للسباخ . سابعاً — خمسة نوارج دراس . ثامناً — دكار لركوبه .

« جميع هذه الاشياء بيعت بتسعين جنيها وهى ثمن ثورين فقط فى وقت آخر . فهل بعد ذلك يقال أن الوزارة ليست متسببة لخراب البلاد ؟ اللهم ارحمنا من هذه الحالة انك غفور رحيم » . ويروي الكاتب فى رسالته هذه ان هذا التصرف كان سببا لهدم بيت كبير فى مركز طلخا بمديرية الغربية

بديهى أن مواشى الفلاح هى عونه الأكبر على القيام بزراعة أرضه وهى جانب من ثروته يعتز به ويهتم له . فاذا بيعت على هذه الصورة أورثته حسرة وهما وملأت قلبه حقدا على الذى اشتراها وعلى طريقة فى الحكم تصل به الى هذه الغاية . وليست هذه الحالة النفسية بطبيعة الحال مما يعاون على استتباب الطمأنينة وحفظ

الأمن . فاذا كانت الوزارة التى تجرى هذه التصرفات تتذرع بأن الحال الاقتصادية هى سبب ازدياد عدد الجرائم ازدياداً خطيراً فانها بهذه التصرفات تدل على سوء تقدير الموقف وتدفع الى زيادة الجرائم بسبب ماتزيد فيه من سوء الحال الاقتصادية .

على أن طريقة الحكم التى درجت الوزارة عليها هى كما قدمنا السبب الاول والأهم لازدياد عدد الجرائم . وسعيها وسعى أنصارها للكيد لخصومها ولخصومهم بالطرائق التى أسلفنا تدفع الى النفوس غلا وحفيظة . وكما أن الحكمة تدعو الى المزيد من الحكمة ، والمال يجلب المال ، فالكيد يضاعف الكيد والجريمة تنادى إليها الجريمة . ومحال أن يسود الأمن فى عهد تخنق فيه الحرية ويقوم فيه حكم الارهاب وتتفشى فيه دواعى الانتقام تفشيا تناول الوزارة فالموظفين فالأهالى جميعا

القضاء واحالة القضاة الى المعاش

وكان القضاء حريا أن ينجو من مفاسد هذا العهد وأن لايصيبه من طريقة الحكم ما أصاب غيره . فالقضاء هو الموئل الاول والاخير للقانون والعدالة ؛ والقضاء هو السلطة التى تستطيع أن تنصف الأهلين من الحكومة كما تنصف الحكومة من الأهلين . ولذلك أحيط القضاة فى كل البلاد المتمدينة بضمان عدم قابلية العزل والنقل وعدم المساس باستقلالهم وانهم انما يصدرون فى أحكامهم عن القانون وعن وحى ضمائرهم دون التقيد بأى ارتباط آخر . ودستور مصر الذى ارتضته منذ سنة ١٩٢٣ ، والدستور الذى أصدرته وزارة صدقى باشا نفسها يقرران للقضاء مبدأ الاستقلال وعدم التقيد بغير القانون ووحى الضمير ويحيلان ضمان ذلك بعدم قابلية العزل والنقل الى التشريع . ومنذ زمان بعيد جعل التشريع لقضاة الاستئناف هذا الضمان تجافيا بالقضاء عن أن يكون لاية سلطة غير القانون وعقيدة القاضى التى تتكون بعد نظر الموضوع المطروح أمامه أى أثر عليه . وهذا هو الطبيعى والمعقول عند الناس جميعا . ولهذا تقرر مبدأ فصل السلطات وأن يقوم نظام الحكم على التعادل والتكافؤ بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية . وقد شهد الناس فى مصر الحكم العرفى البريطانى والمحاكم العسكرية الانكليزية فرأوا لهذه المحاكم من الاستقلال مايعلنه قضاتها ساعة يقسمون اليمين قبل نظر الدعوى المحالة اليهم بأن يحكموا فيها بالعدل . والمدى الذى تراه الاحكام العسكرية هو كذلك لان العدل واقامته لا يصح أن يكون موضع خلاف بين الناس أبدا ، لكن لوزارة

صدقى باشا فى العدالة وفى نظام الحكم رأيا غير هذا الذى يراه الناس جميعا فصدقى باشا ووزارته يرون رأى الاقطاعيين من أهل العصور الوسطى. الأمة عندهم ملك الحكومة بل ملك الوزارة القائمة . والموظفون ليسوا عمال الدولة فى حدود القانون بل هم خدم الوزارة ينفذون ماتأمرهم به أيا كان من غير مناقشة ولا حساب . أليسوا يديرون شؤون الأمة التى يعتبرها صدقى باشا وزملاؤه عزبة الحكومة فيجب أن يكون الموظفون كمستخدمى دائرة من الدوائر ينفذون أوامر المالك أيا كانت هذه الأوامر . والقضاة شأنهم شأن غيرهم من الموظفين فيجب اذا أصدروا حكما أن يتحروا موافقته لميول الحكومة وعدم خروجه عليها. وفى هذه الحدود وحدها هم مستقلون. فان جاوزوها حق عليهم الجزاء ، وجزاؤهم الفصل أو على الاقل النقل .

ففى ١٢ اغسطس سنة ١٩٣٠ أصدر مجلس الوزراء قرارا بفصل قاضيين هما الياس بك حنين وقطب افندى فهمى فرحات . وتبريراً لهذا التصرف أصدرت وزارة الحقانية بلاغين جاء فى أحدهما ان الاول كقاض لمحكمة شبين القناطر أصدر حكما فى قضية تعد من ملاحظ بوليس شبين على أحد الافراد قوبل بتعد مثله من هذا الشخص على الملاحظ وذلك أثناء مرور قطار يقل مصطفى النحاس باشا رئيس الوفد ويراد منع الناس من مقابلته ، ويقضى هذا الحكم بمائتى قرش غرامة على ملاحظ البوليس ومثلها على من اعتدى عليه ورفض دعوى التعويض المدنى لتكافؤ السيئات. وتهمة الياس بك فى نظر الوزارة انه: أولا — أسمى فى حكمه القطار الذى يقل مصطفى النحاس باشا « قطار دولة الرئيس » . وثانيا — ان ماذهب اليه الحكم من أن تصرف البوليس مع الجمهور هو الذى سبب الحوادث أمر غير مقطوع به فلم يك يصح للقاضى أن يعرض له اذ لم يقم عليه أى دليل ثم يستعمل الرأفة بالمتهم بناء عليه . وثالثا — ان القاضى أباح فى حكم أصدره فى قضية معينة ماحرمه القانون وتعمد تقرير مبادىء خطرة على الامن والنظام العام غير مستند فى تقريره الى أساس من وقائع الدعوى أو قاعدة من قواعد الاثبات . ورابعا — أنه قضى فى الدعوى متأثرا بميول خاصة لاتتفق مع ماتستلزمه وظيفة القاضى من الامانة والتنزه عن الغايات »

هذه هى التهم التى أسندتها وزارة الحقانية الى القاضى الياس حنين واعتبرتها سبب فصله . وقد أصدرت بيانها بهذه التهم والقضية مرفوع عن الحكم الذى صدر فيها استئناف لم ينظر ولم يصدر الحكم فيه الا فى ٣١ يناير سنة ١٩٣١ . واذن فقد نصبت الوزارة نفسها قاضيا للقاضى تناقش حكمه وترتب عليه الجزاء وكأنها تقول

للهيئة الاستئنافية التى تنظر هذه الدعوى ان من يحكم فيها بمثل ماحكم الياس حنين يكون نصيبه نصيبه . مع ذلك أصدرت هيئة الجنح المستأنفة حكمها بتأييد الحكم المستأنف وجعلت الحق بذلك فى جانب الياس حنين مما يترتب عليه حتما أن قرار مجلس الوزراء بفصله صدر « متأثرا بميول خاصة لا تتفق مع ماتستلزمه وظائف الوزراء وهم المهيمنون على مصالح الدولة من الامانة والتنزه عن الغايات » وأن مجلس الوزراء بهذا القرار الذى أصدره فى حادثة معينة « أباح ماحرمه القانون وتعمد تقرير مبادىء خطرة على الامن والنظام العام غير مستند فى تقريرها الى أساس من وقائع الحادثة » . وأى مبدأ أخطر على الامن والنظام العام من أن تنصب الوزارة نفسها قاضيا على القضاة وأن تحاول املاء ارادتها على الهيئة الاستئنافية وأن تطوح بذلك باستقلال القضاء فتضعف فى نفوس الناس الثقة به .

أما البيان الذى يحاول تبرير احالة القاضى قطب فهمى فرحات الى المعاش فيجرى مجرى البيان السابق ويدل مثله على أن الوزارة تريد قضاة سياسيين لاقضاة قانون وعدل ونزاهة . فقد القت النيابة القبض على عدد من المتظاهرين بالمحلة الكبرى فى ١٢ يوليه سنة ١٩٣٠ وحددت لنظر دعواهم يوم ٢١ يوليه . فلما كان ذلك اليوم وكانت قوات البوليس مشغولة بسبب تخوف الحكومة من اقتحام النواب دار البرلمان لم تحضر النيابة المتهمين الى الجلسة وطلبت تأجيل الدعوى فأجلها القاضى مع الامر بالافراج عن المتهمين بالكفالة فرأت الحكومة فى تصرفه هذا دليلا على ميول سياسية خاصة كفتها لاحالته الى المعاش

ويكفى لتقدير فساد هذا التصرف ومنافاته لكل معانى العدل التساؤل عما اذا كانت الحكومة تقدم على مثله لو أنها لم تكن ذات رأى ومصلحة فى هذا الحكم ؛ ولو أن من حكم عليهم أو أفرج عنهم كانوا متهمين فى قضايا عادية ، ولو أن الحكم كان بالاعدام ، ولو أن الافراج كان عن متهمين بالقتل العمد مع سبق الاصرار والترصد ؟ الجواب على هذا السؤال بالنفى لايحتمل أى تردد . لأن الوزارة ليس من حقها أن تنصب نفسها رقيباً على القاضى وانما الرقيب عليه ضميره . فاذا هى ادعت لنفسها هذا الحق وتصرفت بمثل التصرف الذى سبق شرحه كان ذلك خروجاً على أبسط مبادىء العدل وكان خطأ فاحشاً يقصد به الى الارهاب يتغلغل حتى فى دوائر القضاء

وكان هذا الحادث مما اهتز له القضاء واهتز له الرأى العام لأنه اول حادث من نوعه. فلم يحل قبل ذلك قاض الى المعاش بسبب حكم أصدره . وكان رد الفعل الذى حدث

يومئذ في جميع الاوساط سواء منها الأوساط المؤيدة للوزارة والمخالفة لها نذيرا للحقانية بأن لا تصدر مثل هذا البيان عن تصرف كالتصرف السابق وقع في المحاكم الشرعية . فقد صدر حكم في قضية وراثة حسين باشا واصف ثم أحيل اثنان من قضاة دائرة المحكمة العليا الشرعية التي أصدرته الى المعاش . وتساءل الناس ان كانت هذه الاحالة بسبب الحكم فكان ما رد به صاحب وحي وزير الحقانية أن السبب في الاحالة يرجع الى بلوغ القاضيين المذكورين السن القانونية وان أن عددا من أعضاء المحكمة العليا الشرعية بلغوا السن وتعتزم الوزارة احالتهم على المعاش كذلك . على أن هذا البيان لم يحل دون تساؤل الناس خصوصا وأن أحد هذين القاضيين كانت وزارة الحقانية نفسها في عهد وزارة صدقي باشا قدمدت له في خدمته وأن الحكم النهائي الذي صدر في قضية الوراثة المشار اليها اوقف نفاذه حين تقدم طلب التماس عنه وقبل النظر في هذا الالتماس . هذه التصرفات مع رجال القضاء بعثت الى جو القانون ريحا من القلق بدت آثارها في بعض التصرفات . من ذلك أن قضايا تحققها النيابة اليوم ولم تكن من قبل تحقق أمثالها ابدا . فقد جرى المصريون على اعلان الثقة أو عدم الثقة بالوزارة أو بأية هيئة سياسية ونشر ذلك في الصحف منذ سنة ١٩٢٩. ولم يكن عجبا عند الصحف أن يجيئها اعلان بالثقة اليوم وتكذيب له غدا . كذلك كان العمد والموظفون تذكر الصحف أنهم استقالو. فيكذب بعضهم هذه الاستقالة وينتهي الامر عند هذا . وهذا التصرف طبيعي ا فاعلان الثقة أو عدم الثقة وان فلانا استقال أو لم يستقل ليس مما يدخل تحت طائلة قانون العقوبات . والقاعدة أنه لا تحقيق حيث لا جريمة . لكن النيابة جعلت من تكذيب أحد من الناس للثقة أو عدمها موضع تحقيق وجعل الصحفيون يطلبون الى النيابة كلما بلغ أحد بأن ما نشر من أنه استقال أو وثق أو لم يثق غير صحيح . والنيابة تعلم أن لا جريمة وأن لا محل بالفعل للتحقيق . لكن الوزارة يعنيها أن يجري تحقيق ولو لم يسفر عن نتيجة قضائية اذا احتمل ان يسفر عن نتيجة سياسية . وهي تقدر الى جانب هذا أن ما يعني الوزارة يجب أن ينفذ وعلى كل حال فأن كلمة العدل ستكون آخر الامر هي العليا

وكان الناس فيما مضى يفهمون أن الاوامر الادارية التي تصدرها السلطة التنفيذية ولا يجوز للنيابة منع تنفيذها ولا للقضاء الغاؤها انما هي الأوامر الادارية الحائزة على الأقل للشكل القانوني . فلما رأى رجال القانون تصرف الوزارة بأزائهم من

غير أن يكون لهم من عدم قابلية النقل والعزل حام يحميهم أصبحت الاوامر الادارية كلها تنفذها السلطة التنفيذية ولو كانت مخالفة للقانون . فاذا رفع الامر للنيابة بدعوى أن ما حدث تجاوز لحدود القانون وأن النيابة يجب أن تحمى الناس من كل تجاوز كلف الشاكى أن يرفع أمره للقضاء مباشرة . ورفع الامر الى القضاء يحتاج الى اجراءات تستغرق زمنا قد تنتهى فيه هذه الطريقة من طرق الحكم ويصبح القضاء بمأمن من أن يصيبه ما أصاب الناس جميعا

يتعذر علينا أن نفيض فى هذا الموضوع الخاص بالقضاء بأكثر من هذا لأننا نرفع قدس العدل فوق كل اعتبار . وانما سقنا ما سقناه مما سبق ليرى القارىء الى أى مدى بلغت طريقة الحكم التى فرضت على مصر فى الظرف الذى وقع الانقلاب الدستورى فيه وأى جو أحاطت هذه الطريقة المصريين به . وفى هذا الجو الملبد بالغيوم والذى قبضت فيه الوزارة بيدها على عنق الحريات جميعاً ، حرية الامة وحرية الموظفين ، حاولت أن تلفت نظر الجميع عما صنعت بالبلاد ونظام حكمها بما سمته معالجة الأزمة الاقتصادية فيها والقيام باصلاح شؤونها المالية وتنمية موارد الخزانة العامة ومكافحة الغلاء . فلننظر فيما صنعت من ذلك ومبلغ ما نجحت أو فشلت فيه .

الفصل الرابع

الشئون الاقتصادية

الأزمة واسبابها — الانقلاب الدستورى وأثره — القطن — البنك الزراعى — الغلاء — رجى السكر — ارهاق الادارة للأهالى — الفقر — اضطراب الوزارة في سياستها المالية — الموظفون ومرتباتهم — الشركات .

كان المأمول من صاحب الدولة صدقى باشا — بفضل علاقاته بدوائر المال والاعمال وطول عهده بها — أن يكون توليه الوزارة كفيلا بتوقية البلاد كثيراً مما تجر اليه الازمة المالية ومعينا له على تفريجها أو تخفيف وطأتها على الاقل ، وكان الظن ان يستطيع دولته أن يستخدم هذه العلاقات لخير الامة وان يستغلها فى سبيل المنفعة العامة ؛ وسواء أ كانت شهرته الاقتصادية ترجع الى أصل وطيد أم كانت لا أكثر من بريق مستعار أكسبه اياه اتصاله برجال المال وذوى الخبرة فى شئونه ، فان فى وسعه على الاقل — بفضل منصبه وصلاته — أن يجمع حوله الكفاءات المختلفة وأن يحمل الدوائر المالية الاجنبية على اتخاذ موقف لا ارهاق فيه للمصريين ، ولكن هذا الامل خاب كما خابت امال كثيرة شتى ؛ واقتصر دولته على الشكوى مما أدت اليه سياسة الوزارة السابقة والتنديد بتصرفها والطعن على سيرتها ؛ والوعد ببذل كل مافى الطاقة لاصلاح الحال ، وفيما عدا ذلك لم تعمل الوزارة شيئا ولم تبذل مسعى جديا لتلطيف الضائقة او منعها من التفاقم ، فاستفحل الداء وعم البلاء وصارت الازمة شاملة لكل باب من ابواب الحياة فى مصر .

ولا نكران ان عدة ملايين من الاحتياطى العام قيدت بالقطن وان الوزارة الوفدية السابقة اسرفت فى شراء القطن بلا ادنى مسوغ او فائدة وبخاصة لانها كانت تدخل السوق فتشترى منها بأعلى من سعر اليوم . ولكن هذا التصرف على عيوبه الجمة ، لم يكن هو الذى ادى الى تدهور اسعار القطن فى عهد الوزارة الصدقية الحاضرة ، ذلك ان دخول الحكومة سوق القطن شارية

قد لا يجدي فى صد تيار النزول أو رفع الاسعار ، ولكنه على التحقيق ليس اجراء من شأنه أن يساعد على التدهور أو يزيده ؛ وكل مافيه من العيب أنه علاج وقتى غير طبيعى ، وانه يقيد جانبا كبيراً من المـال الاحتياطى ويمنع استخدامه فيما هو أجدى حين تنشـأ حاجة الى ذلك ؛ أما أن يتخذ اسراف الوزارة السابقة فى شراء القطن ذريعة للطعن باعتبار ان هذا التصرف كان من آثاره تدهور اسعار القطن ، فمنطق غير مفهوم وكلام لا يقبل.

ولم يحدث — فى عهد أية وزارة مصرية أخرى — أن تدهورت أسـعار القطن الى مثل هذا المستوى ؛ وهذا عجيب اذا اعتبرنا سمعة رئيس الوزارة وما يقال عن شهرته الاقتصادية ، وهو خلاف كل ماكان متوقعاً ، فان لكل شهرة أثرها فى دائرتها ، ومن أمثلة ذلك ما حدث فى فرنسا ؛ فقد ظل الفرنك يتدهور ويرخص حتى ساءت الحال جداً وخيف الخراب على فرنسا ؛ فتولى الوزارة المسيو بوانكاريه ولم يكد يقتعد كرسيه حتى وقف الهبوط من تلقاء نفسه وقبل أن يتخذ الرجل أى اجراء أو يصنع أى شىء ؛ وكان سر ذلك الثقة بشدة شكيمة الوزير الفرنسى ومضاء عزمه والايقان بأنه لا محالة دائب على السعى من كل وجوهه حتى يبلغ غايته . أما فى مصر فان سمعة رجل الاقتصاد لم يبد لها أى اثر وكأن الوزارة يتولاها رجل لا يدرى هل يؤكل المال او يشرب .

وليس القطن وحـده هو مظهر الأزمة ؛ فانها شاملة ؛ ولا ريب انها ازمة عالميـة وانها راجعة الى اكثر من الاسـباب المحلية . ولكن هـذا ليس معناه ان ليس لهـا علاج ، او ان الوسـائل المعينة على التفريج ممتنعة ، أو أن سـلوك الوزارة المحليـة ليس من شأنه أن يخفف أو يزيد الضائقـة ، ولا ريب أن سياسة الوزارة كان من نتائجها أن ساعدت الأزمة على التفاقم ، ذلك انها أحدثت انقلابا خطيراً فى البلاد وقعـدت متحفزة للأمة ، فاضطرب الجو وحفل ببواعث القلق ودواعى الخوف من المسـتقبل — القريب فضلا عن البعيـد — واكفهر الأفق واكتظ بالاحتمالات المخيفة ، فقبض أصحاب الاموال أيديهم وركدت الاسواق ووقفت حركة التجارة ، وبدت الوزارة أعجز ماتكون حتى عن علاج حالتها هى فضلا عن حالة البلاد ، وضعفت الثقة واشتد الخطب بما لجأت اليه الوزارة وانصرفت له من انشاء حزبها وجمع المال له ومطاردة خصومها واضطهادهم

ومعلوم ان البلاد الاخرى تتحاشى أن تتكرر الانتخابات العامة فى أوقات متقاربة لأن الانتخابات بطبيعتها ترج البلاد وتثير الخصومات وتهدد الأمن والنظام وتقف الاعمال وتكلف نفقات كثيرة ، وتوجد حالة نفسية متوترة تتطلب زمانا طويلا لتلطيفها والعود بها الى السكون الطبيعى ، فاذا كان هذا ماتنتجه الانتخابات فما ظنك بالعواقب الوخيمة التي تترتب على الغاء دستور أمة وفرض نظام جديد عليها بالقوة والقهر ، مع اجماع الأمة على التمسك بهذا الدستور الملغى ؟؟ وكيف تكون حالة الأمن والنظام فى بلاد تقف فيها الامة والحكومة فى معسكرين متقابلين متناجزين ؟ ان الانقلاب الذى أحدثته الوزارة الصدقية كاف وحده — حتى فى أيام الرخاء — أن يخلق أزمة من أخطر الازمات وأن يلقى بالبلاد بين شقى رحى طاحنة من الضيق ، فكيف والانقلاب قد وقع فى عنفوان ضائقة لم يشهد لها العالم كله نظيراً وليس له بمثلها عهد ؟؟ أضف الى ذلك ما بينا من معاملة الوزارة لخصومها — وهم سواد الامة — معاملة خسف وعسف واعتزاز بالقوة واغترار بالسلطان ، وأن عمالها لايتحرجون على الرغم من الشدة والفقر ، أن يقفوا همتهم على جمع الانصار للوزارة ولم المال لحزبها وجريدتها ، ومحاربة خصومها فى مصالحهم ومرافقهم ، وزد على ذلك أيضا أن سياسة الوزارة نفسها فى الشئون الاقتصادية أفضت الى مضاعفة البلاء وارهقت الامة بالغلاء وسدت أبواب التفريج والخلاص كما سترى .

القطن

فى ١٥ ديسمبر سنة ١٩٣٠ قبيل رحلة جلالة الملك الى الصعيد قال دولة صدقى باشا من حديث أفضى به الى الاهرام ونشرته فى ذلك اليوم

« انى لاأبارح القاهرة الا بعد أن أتممت الدفاع عن محصول القطن وحمايته من العوامل المصطنعة التى ظهرت حينا ما فى بورصة الاسكندرية . ولى كبير الثقة فى أن ما اتخذ من الاجراءات سوف يقضى على جميع المحاولات غير المشروعة ، والحكومة تقف لهذه المحاولات بالمرصاد ، وستضرب على أيدى أصحابها تعاونها فى جهودها العناصر الطيبة من كبار تجار القطن والسماسرة »

ولكن القطن مع ذلك ظل يتدهور ويهوى لأن الدفاع الذى قال دولة صدقى باشا أنه أتمه قبل سفره لم يكن اكثر من هذا التصريح الذى ملأ به دولته فمه وأخرجه ضخما فخما ثم لاشىء بعد ذلك ، ولقد وضع وكيل المالية احمد عبد الوهاب باشا تقريرا

عن السياسة القطنية الواجبة الاتباع ولخصه دولة صدقى باشا باعتباره وزيرا للمالية لمجلس الوزراء ، فأقرها المجلس ، وقيل قد وضعت الحكومة سياسة قطنية فاطمئنوا أيها الناس على محصولكم الرئيسى وابشروا بالغنى وانعموا بعد اليوم باليسر والرخاء ! واذا بالتقرير — كما يقول هملت — الفاظ ! الفاظ ! الفاظ ! ، وكان من أغرب مظاهر الخلط والاضطراب أن السياسة القطنية تضعها وزارة المالية وحدها دون أن تشترك فى ذلك وزارة الزراعة بأكثر من تقديم الاحصاءات التى طلبها منها وكيل المالية !

ومن العجيب أن التقرير لم يتعرض لطائفة من العلل معروف أنها من أسباب الهبوط فى كل عام ؛ من ذلك الطريقة المتبعة فى البنوك للتسليف على القطن ؛ وهى طريقة تسمح ببيع الكنتراتات لتغطية البضاعة التى اقترض عليها صاحبها ، وقد جاء فى مذكرة للنقابة الزراعية المصرية « أن المزاحمة على التسليف تحمل البنوك على تقديم مبالغ كبيرة والتقليل مما يسمونه بالغطاء غاية المستطاع حتى لا ينصرف العميل الى مصرف آخر ، ولذلك كان هذا الغطاء القليل يضيع لدى أول هبوط فيضطر البنك اذا تأخر العميل عن دفع ما يكمل به ما نقص من الغطاء الى بيع الكنتراتات ببورصة العقود فيحدث هذا البيع هبوطاً آخر يكشف فريقاً ثانياً من العملاء وهكذا بالتسلسل الى أن تصل تلك المبيعات بالاسعار الى الحضيض وتحدث فى نفس المشتغلين بالتجارة والبورصة على السواء هلعاً وذعراً يضاعفان الكارثة »

وقد نبهت النقابة الزراعية الى أن البنوك تضع فى عقود التسليف نصاً مطبوعاً يمر به المقترض غير ملتفت الى خطورته وهو يعطيها الحق المطلق فى تغطية البضاعة التى لديها ببيع الكنتراتات متى شاءت من غير قيد ولا شرط ، ونتيجة ذلك كما قالت النقابة « أن البنوك فى أوقات الأزمات تزيد تلك الأزمات شدة بما تلقيه فى السوق من المقادير الوفيرة »

ومن العلل أيضاً البيع تحت القطع ، وقد اقتنعت الحكومة بهذا الخطر من زمان ووضعت مشروع قانون بذلك فعلا من سنوات عدة ثم وقف الأمر عند هذا الحد ولم تصنع الوزارة شيئاً لتذليل الصعوبات التى لقيها المشروع فى الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة

ومنها أيضاً اطلاق العنان فى المضاربة اطلاقا لا شك أنه مثار للأزمات المتوالية بلا انقطاع

وعلى الرغم من طول التقرير الذى وضعته وزارة المالية فانه أغفل درس أمور لها تأثيرها فى استهلاك القطن المصرى وحالة سوقه ، وهى مبلغ احتياج عالم الصناعة الى الاقطان الطويلة الشعرة ، والى أى حد يمكنه الاستغناء عنه موقتا أو نهائياً ، وتأثير التقدم الصناعى من حيث احلال الاقطان العادية محل الاقطان الطويلة الشعرة فيما كانت تستعمل فيه ؛ ومقدار ما تتكلفه المغازل والمناسج فى غزل الاقطان الطويلة الشعرة ونسجها وزيادتها على تكاليف غزل الاقطان الأخرى ؛ وماذا يبلغ من مزاحمة الحرير الصناعى والى أى مدى ذهبت هذه المزاحمة .

من هذا البيان الوجيز يرى القارىء أن تقرير السياسة القطنية الذى وضع وأقره مجلس الوزراء لم يتجاوز حد الكلام الذى ليست له قيمة عملية ، وانه لا أكثر من أمثاله من التقارير العديدة التى تكتب وتحفظ ولا يبدو لها أثر مع الأسف على الرغم مما يبذل فى سبيلها من الجهد والفكر والوقت .

يضاف الى ذلك كله أن نظام البورصة الحاضر فيه من النقائص مايجعل بورصة العقود تحت سيطرة بورصة البضائع بحيث تستطيع أن تتحكم فى اسعارها وفى قرارات لجانها وفى تصرفات سماسرتها وقد ادخل على هذا النظام تعديل يكفل بعض الاصلاح ولكنه لم ينفذ

ونحن نكتب هذه السطور والقطن يعود الى الارتفاع على نحو غير طبيعى ولا معقول ، ويجب أن نلاحظ أمورا ؛ منها أن المحصول خرج من أيدى الزراع فلم تبق لهم فائدة من ارتفاع اثمانه الآن بعد أن باعوه مضطرين بابخس الاثمان التى عرفت فى تاريخ هذا المحصول ، ومنها أن الارتفاع بلغ اربعة ريالات فى اسبوع واحد وليس ثم من العوامل الطبيعية المنتظمة فى نشوئها وفعلها مايدعو الى ذلك ، ومنها أن هذا هو الاوان الذى تعد فيه الأرض لزراعة القطن « البدرى » فكأننا أمام مناورة من المستهلكين يريدون بها أن يعيدوا الأمل الى نفوس الفلاحين فى القطن واثمانه فيشجعهم ذلك على العود الى زراعته ، وهؤلاء المستهلكون من أصحاب المغازل والمناسج فى لانكشير يدركون أن الفلاح المصرى خليق أن يكف عن زرع القطن اذا أيقن أن اثمانه صارت لاتجزيه من تعبه وكده ونفقاته ، بل لا ترد اليه نفقاته كما حصل فى هذا العام ؛ فاذا استمرت الأسعار واطئة وظلت فى تدهورها فانه حرى بأن ييأس ويقطع الأمل من القطن ؛ وقد يضطر الى زرعه عاما آخر أو عامين ولكنه لاشك مضطر آخر الأمر مع استمرار هذا الغبن الى العدول عن

القطن والى التفكير الجدى فى محصولات أخرى تكون أجدى عليه واكسب له ، وكأنما بلانكشير قد تعمدت أن تقوم بهـذه المناورة لترفع اسعار القطن لتجدد الامل وتنعشه وتصرف المصريين الذين طحنهم تدهور الأسعار عما عسى أن يضطرب فى نفوسهم من الزهد فى القطن والبحث عن محصول أو محصولات أخرى .

البنك الزراعى

فكرة البنك الزراعى أقدم من الوزارة الصدقية وأسبق ، والفضل فيها راجع الى وزارة محمد محمود باشا كما سترى والغرض منها تحقيق التعاون الزراعى بكل معانيه ، أو كما تقول المادة الاولى من المرسوم الصادر بانشاء البنك الزراعى « التسليف لنفقات الزراعة والحصاد وشراء الآلات والماشية ، ولاصلاح الاراضى ، والتسليف على المحصولات وتقديم سلفيات للجمعيات التعاونية ، وبيع الأسمدة والبذور لأجل ، والمساعدة على ايجاد المنشئات التى تعمل لمنفعة الزراعة والتسليف الزراعى وانتشار تلك المنشئات »

وهى مهمة عظيمة تتطلب قبل كل شيء الموارد التى تتناسب مع سعة نطاق العمل ، ولكن الوزارة الصدقية التى ظلت تتلكأ عدة شهور بلا مسوغ فى استصدار المرسوم بانشاء هذا البنك أخرجت المشروع بعد طول التلكؤ غير واف بالحاجة ولا كفيل بالقيام بالعبء الذى يراد ايكاله اليه ، ذلك أن أهم وسيلة يعتمد عليها البنك فى تحقيق الغرض منه هى التسليف — فى نطاق واسع — للافراد والجمعيات التعاونية. فالمفروض أنه سيبذل المساعدة للملايين من الزراع ، والزراع الذين يراد معاونتهم قبل من عداهم ، هم صغار الملاك والمزارعين والمستأجرين لا كبار الملاك الذين يجدون ما يحتاجون اليه من المال بسهولة والذين تفتح لهم أبواب المصارف ولا يعانون عسراً يذكر فى الاقتراض والتسديد ، وهذه حقيقة أشارت اليها مذكرة المجلس الاقتصادى الخاصة بمشروع البنك ، وصغار الملاك وحدهم يزيدون على مليونين منهم ١٫٤٠٤٫٠٩٣ يملك الواحد منهم لا أكثر من فدان واحد ، و ٥٣٦٫٧٤٤ يملكون من فدان الى خمسة ، و ٨٢٫٢٥٩ يملكون من خمسة الى عشرة ، فاذا أضفنا الى ذلك نحو مليونين آخرين من الزراع غير الملاك كانت جملة من يجب أن تشملهم معاونة البنك الزراعى أكثر من أربعة ملايين ، هذا فضلا عن تغذية المشروعات الزراعية الاخرى ومعاونة الجمعيات التعاونية والجمعيات الزراعية المختلفة

ولكن الموارد التى أفردت للقيام بهذه المهمة بعيدة عن الوفاء بتحقيقها ، فقد

حدد المرسوم رأس المال للبنك بمبلغ اقصاه مليونان ، وذلك بأن جعل اكتتاب الحكومة فى اسهم البنك بمالا يتجاوز نصف قيمة رأس المال على الا يزيد ماتكتتب به الحكومة على مليون جنيه (المادة الاولى الفقرة الثالثة) ومعنى ذلك أن رأس المال قد يقل عن مليونين اذا رأت الحكومة أن تكتتب بأقل من مليون فلنفرض أن البنك الزراعى تأسس برأس مال قدره مليون ونصف مليون مثلا ولنفرض أنه استطاع أن يفرد للهيئات الزراعية المختلفة وللافراد والجمعيات مليونا فماذا يفيد هذا المليون فى سد حاجات الملايين من الزراع ومئات الجمعيات ؟

أن مشروع البنك الزراعى — كما أسلفنا — ليس من ابتكار الوزارة الصدقية بل هو من وضع وزارة صاحب الدولة محمد محمود باشا فى سنة ١٩٢٩ . وكان المقرر أن تدفع الحكومة من جانبها لانشائه اربعة ملايين من الجنيهات فاذا فرضنا أن هذا القدر يوازى نصف رأس المال اذن يكون الذى قدرته الوزارة المحمدية لرأس مال البنك ثمانية ملايين من الجنيهات ، وبهذا المبلغ يستطيع البنك أن يؤدى مهمته على الوجه الصحيح ، ولكن المشروع تضاءل فى يد الوزارة الصدقية واضمحل حتى لم يعد يوازى ربع ما كان مقدرا له وصار لايدانى أقل المصارف الاجنبية التى يضطر الفلاح الى الالتجاء اليها والوقوع فى قبضتها .

قد يقال أن المادة الثالثة احتاطت لذلك ففرضت على الحكومة أن تقدم للبنك قروضا لايتجاوز مجموعها ستة ملايين من الجنيهات ، وانه لايجوز لها ان تطالب بسداد هذه القروض قبل تصفية البنك ، وهذا حسن فى الظاهر ولكنه من الوجهة العملية غير مستطاع ، فان من المشكوك فيه جداً أن تستطيع الحكومة فى الظروف المالية الحاضرة التى تواجه فيها عجزاً جسيما فى ميزانيتها أن تدفع حتى نصف رأس المال اذ ليس عندها من الاحتياطى النقدى الا حوالى مليونين من الجنيهات كما صرح بذلك دولة اسماعيل صدقى باشا فى احدى خطبه . وقد قل هذا المبلغ على الايام . وقد صرح دولته أيضا بأن مشروع البنك الزراعى يستلزم عدة ملايين من الجنيهات وأعرب عن أسفه لان هذه الملايين اللازمة ليست موجودة فى خزائن الحكومة ، فكان من المشكوك فيه أن يخرج البنك الزراعى برأس مال قدره مليونان لان الحكومة ليس فى خزائنها من الاحتياطى ماتستطيع به تنفيذ المشروع اولا ماتسد به عجز الميزانية المنتظر ، وهو عجز معترف به لان كثيرا من موارد دخل مثل الجمارك والسكك الحديدية سيصيبه العجز ، يضاف الى ذلك مالا بد من

افراده لخزان اسوان ومشروعات الري الاخرى التي لاسبيل الى وقفها .

الواقع أن مشروع البنك الزراعي كما أخرجته الوزارة الصدقية ليس خيرا من الحبر على الورق وكأنا بالوزارة لم تقصد من أصداره — بعد أن حالت دون اصداره عقبات معينة — الا أن تتخذ منه وسيلة سياسية تروج بها لنفسها ليقول الذين لا يعرفون أن الوزارة الصدقية قامت للبلاد بخدمة اقتصادية جليلة بعد أن أنفقت في الحكم عدة أشهر من غير أن تقوم بعمل ما غير الغاء الدستور ، ولكن وضع المشروعات شيء وتنفيذها شيء آخر ، واعتقادنا أن اصدار المشروع في شكله النظرى الحالى لا يقدمه خطوة عما كان عليه ، وأنه خير الا يقوم المشروع على هذه القواعد الواهية حتى لا يولد سقيما ثم يموت في بضعة أعوام كما يموت كل سقيم من المشروعات ، وواضح مما اسلفنا بيانه أنه ليس الا حلقة في سلسلة الوعود الاقتصادية العديدة التي يسمح بها دولة صدقي باشا غير أن العبرة بالتنفيذ والتحقيق واذا فرضنا أن الوزارة الصدقية مخلصة في اخراج المشروع وأنها معنية بتنفيذه فان من الصعب على المرء أن يعتقد أنها وفقت في اخراجه على هذا النحو أو ان من ورائه جدوى تذكر .

الغلاء

افضى اضطراب الوزارة في سياستها الاقتصادية ، وما بدا من عجزها عن معالجة الاحوال أو الفطنة الى الظروف المصطنعة ، الى نتيجة غير التي كان ينبغي أن يؤدي اليها الواقع ، ذلك ان المال قليل في أيدي الناس ، وموارده شحيحة جدا ، والاسواق طامة في كساد والتجارة على شر ما تكون من الركود ، ومع ذلك يشكو الناس الغلاء في كل مكان ، والغلاء يكون معقولا وطبيعيا في أيام الرخاء ، أما في أيام الفقر والمتربة ، وفي الوقت الذي يتوالى فيه هبوط أسعار الحاجات الضرورية في العالم ، فان الغلاء الفاحش الذي تعانيه مصر ظاهرة عجيبة فيها من الشذوذ مالا يخفى .

والوزارة الصدقية مسئولة عن ذلك الى حد كبير — وهي مسؤولة من ناحيتين : الاولى تركها العوامل المصطنعة تحدث أثرها من غير أن تفكر في مقاومتها لاحداث التوازن الطبيعي ، والثانية ما باشرت من الاعمال مما كان له أثر محقق في احداث الغلاء ، فمن ذلك تعديلها الرسوم الجمركية على المواد الغذائية الاساسية مثل القمح والدقيق الواردين من الخارج ، فقد استصدرت مرسوما ملكيا بذلك في ١٤ ديسمبر وحجتها في ذلك أن وزارة المالية في شهر نوفمبر سنة ١٩٣٠ رفعت مذكرة الى

مجلس الوزراء تبسط فيها الاسباب التى تدعو الى تقرير رفع الضريبة الجمركية على القمح والدقيق الواردين من الخارج بالنظر الى توالى هبوط أسعارهما والى الحاجة الماسة من وجهة الاقتصاد الأهلى الى البحث عن الوسائل المعينة على زيادة الاقبال على زراعة الغلال ؛ وقد وافق مجلس الوزراء على ذلك فى ٩ نوفبر مع ارجاء رفع الضريبة الى ابان المحصول ومع تكليف المالية أن تراقب حركة الاستيراد حتى اذا أحست منها سعي بعض المضاربين الى استيراد كميات كبيرة من الدقيق قبل رفع الرسوم كان لها أن ترفع الضريبة فى الحال

وظاهر من هذا أنها تعمدت أن تخلق سببا مبرراً لرفع الضريبة على هذه المواد — فى الحال ، لأن تقرير رفعها فى المستقبل مغر بطبيعته بهذا الاستيراد ؛ كما حدث قبل اصدار التعريفة الجمركية الجديدة ؛ وكما يحدث دائما قبل زيادة الرسوم على أية مادة يكون معروفاً أنها ستزاد ؛ ذلك أن كل تاجر يطلب أقصى ما يستطيع من الربح ، فاذا علم أن مادة تباع الآن بثمن ما ، ستزاد الضريبة على الوارد منها فتغلو ؛ بادر الى الحصول على أكبر مقدار من هذه المادة قبل زيادة الرسم عليها لبيعها فيما بعد بأغلى مما يبيعها فى حاضره فيكون ربحه منها أعظم

فالذى أعلنته الوزارة من اعتزامها زيادة الرسوم الجمركية على الوارد من القمح والدقيق لم يكن من شأنه أن يصد عن الاستيراد بكميات كبيرة ولا أن يدعو الى القصد والاعتدال بل أن يحدث ما تزعم الوزارة انها تخشاه وهو الاقبال على استيراد ما ستزاد الرسوم على الوارد منه ؛ وليس فى هذا خدمة للانتاج الاهلى ولا اغراء بالاقبال على زراعة الغلال ، لان الزيادة فى الرسوم الجمركية — كما قرر مجلس الوزراء — انما تقررت فى أبان المحصول ، فالنتيجة الوحيدة هى غلاء هذه المواد وكل ماأدى اليه عمل الوزارة هو ان الناس — فى أبان الأزمة الطاحنة — اضطروا أن يشتروا هذه المواد الغذائية الضرورية بأغلى مما كانوا يشترونها لو تركت السوق للعوامل الطبيعية .

وقد يفهم من قرار مجلس الوزراء ان ثم رقابة على الاسواق ، ولكن الواقع ان ليس ثم الا الرقابة الجمركية ، أما الاسواق فمتروكة مهملة لاهيمنة عليها ولا التفات اليها ، والتجار يستغلون الظروف كما بدالهم من غير أن يخشوا شيئا ، وقد حاولت المحافظات والمديريات أن تصنع شيئا ولكن اضطرارها الى الاهتمام بالسياسة الحزبية للوزارة صرفها كل الصرف عن هذه الشئون كما صرفها عن العناية الواجبة بالأمن العام على نحو ما بينا فى الفصل السابق ، ونتيجة ذلك أن كل المواد الاولية الاساسية

لا تتناسب أثمانها مع الظروف الاقتصادية . من ذلك أن اللحوم فى القاهرة مثلا كان تجارها القصابون قد اتفقوا مع لجنة مكافحة غلاء المعيشة أن يبيعوا اللحوم بأثمان اتفق عليها ولكنهم عادوا فرفعوها مرة أخرى ، وعلة ذلك أن تجار المواشى انتهزوا فرصة ارتفاع أسعار الحاجات الاولية ارتفاعا أدى اليه عمل الوزارة فعمدوا الى زيادة ثمن كل قنطار من اللحم جنيها ؛ فاضطر القصابون الى زيادة سعر الرطل — هذا على الرغم من أن تجار المواشى يشترون المواشى فى هذه الأيام العصيبة بأبخس الأثمان لشدة حاجة الفلاح الى المال ، فوقفهم من الفلاح هو موقف المرابى من المضطر يملى عليه شروطه كما يريد ، ولو أن هناك رقابة صحيحة أو أدنى عناية لكان الأمر خليقا أن ينتهى الى العكس ، لأن رخص المواشى حرى بان يؤدى الى رخص اللحم ؛ ولكن النقيض هو الذى يحدث لأن الوزارة فى شاغل من سياستها الحزبية عن الاكتراث لهذه الأمور .

وكذلك ارتفعت أثمان الزيوت خمسة مليمات وعشرة وخمسة عشر مليما فى الأقة تبعا لنوع الزيت ، وزادت اسعار الأرز المعروف بالافرنجى من أربعة وثمانين قرشا للجوال الذى يحتوى ستة وخمسين قدحا الى مائة ؛ وسعر الزنبيل من الأرز الرشيدى من خمسة وخمسين قرشا الى سبعة وستين قرشا ونصف قرش وأدى ارتفاع هذين الصنفين الى ارتفاع سائر أصناف الأرز وزادت أثمان الكبيرة زيادة فاحشة بسبب رفع الرسوم الجمركية عليه

وهذا الغلاء مصطنع بلا ريب ، وهو نتيجة مباشرة لزيادة الرسوم الجمركية على بعض حاجات المعيشة ، وقد زادت الوزارة هذه الرسوم لا — كما قالت — لحماية الانتاج الاهلى بل لتخلق موارد جديدة لتسديد العجز المنتظر فى ميزانيتها بسبب ماسيقع من النقص فى ايرادات المصالح ذات الريع من مثل السكك الحديدية والجمارك وغيرها . ولما كانت الوزارة ليس لها رقابة ما على الاسواق فان التجار يتذرعون بزيادة الرسوم الجمركية على بعض الاصناف لزيادة أثمان مايبيعون منها ؛ وتعميم هذه الزيادة على غيرها .

وهكذا غلت أسعار المواد الضرورية كلها ، بعضها بسبب الزيادة الجمركية والبعض بسبب ضريبة الانتاج ، والبعض بلا سبب على الاطلاق ، من جراء اهمال الرقابة وعدم كفالة العدل للاهالى ، ومن العجيب أن الوزارة رفعت الرسوم الجمركية حتى على المنسوجات القطنية الرخيصة الذائعة الاستعمال بين الطبقتين المتوسطة

والفقيرة ، فارهقت هاتين الطبقتين ارهاقا شديدا وفيهما سواد الأمة الاعظم من غير أن تكون الزيادة التي فرضتها مجلبة لايراد يذكر

ريجي السكر

وقد وضعت الوزارة الصدقية نظاما لريجي السكر ، سعت اليه شركته وهي أجنبية ، وأرادت به أن تحتكر هذا الصنف في القطر المصري ، وهذا النظام يقضي بتحديد سعر معين لقصب السكر ، ثم تتسلم الشركة المقادير المزروعة لصنعها سكراً وبعد بيع هذه المقادير يعمل حساب لنفقات الصناعة والبيع وغيرهما على أن يضم الى ذلك حصة للحكومة توازي ماخسرته خزانة الدولة بسبب زيادة الرسوم الجمركية على الوارد من السكر ويكون لشركة السكر حصة مقابل ماتقوم به من العمل وبعد كل هذا يعمل الحساب الختامي فاذا كان هناك ربح وزع على أصحاب الشأن ، وهذا الاحتكار يقوم على مبدأين :

الاول — أنه مادام في استطاعة مصر أن تنتج السكر اللازم للبلاد فلا محل لاستيراد السكر من الخارج

والثاني — الوصول الى انتاج كمية السكر اللازمة لاستهلاكها في مصر ترفع الضريبة الجمركية الى مستوى لايجعل للسكر الاجنبي سبيلا للتصريف في مصر .

وظاهر من هذين المبدأين أن مصلحة المستهلك والزارع لم تراع على الاطلاق ؛ ذلك أن الشركة التي تصنع السكر في مصر أجنبية وهي الوحيدة التي ستشتري ما يزرع من القصب بغير منافس لها ، وصحيح أن ثمن القصب سيعين بالاتفاق مع الحكومة ولكن هذا ليس ضماناً على الاطلاق للزراع ، وستكون نتيجة هذا الاحتكار ومنع منافسة السكر الاجنبي أن ترتفع أثمانه في مصر وتقع الخسارة على المستهلك وهو الذي حدث بالفعل ، وقد نبه نقس وكيل المالية الى ذلك وأثبت بالأرقام وقوع التفاوت في الاسعار التي كان السكر يباع بها للجمهور باختلاف ، واقع البيع مع أن سعره بالجملة واحد ؛ ونبهت الصحف مراراً عديدة الى غلاء السكر بلا مسوغ حتى قبل أن يوضع نظام الريجي ويتقرر ، وأعلنت الشركة من جانبها أن الاثمان لم تزد ومع ذلك كان التجار يؤكدون عكس ذلك ويقررون أنهم يشترون منها بأغلى مما كانت تبيعهم ، وقد زعموا أن لهذا النظام مزايا كثيرة ذكروا منها

أولا — ان مساحة الارض المزروعة قصبا الآن ستزيد من خمسين الف فدان الى خمسة وسبعين الفا وان في هذا تقليلا من زراعة القطن التي أصبحت مرهقة

وا كثاراً من زراعة القصب الثابتة الايراد

وهو زعم واضح البطلان ، لان زراعة القصب مع هذا الاحتكار ستكون محدودة الايراد أيضاً على الرغم من الثبات ، وخمسة وعشرون الف فدان ليست بالمساحة التى يصح معها القول بان الاقبال على زرع القطن سيقل ؛ وبخاصة لأن المناطق التى يكثر فيها زرع القصب ، ليست هى التى يكثر فيها زرع القطن فالمزاحمة فى الواقع ضئيلة ولا قيمة لها على الحقيقة

وثانيا — قالوا أن ذلك يزيد العمال الزراعيين الذين يشتغلون بزراعة القصب بمقدار نصف عددهم الحالى

وهذه مغالطة أخرى فان هؤلاء العمال الذين يقال انهم سيزيدون ، عمال زراعيون على كل حال وهم يشتغلون بالفلاحة سواء أكان ما يزرعون قصبا أم غير قصب ، ولم يكونوا عاطلين حتى يقال خلق لهم عمل ، ولو أنهم أخذوا من العاطلين بالفعل لكانت النتيجة أن يتبطل بدلا منهم مثل عددهم من المشتغلين فى المناطق التى ستلحق بزراعة القصب

وثالثا — يزيد الصناع الذين يشتغلون الآن فى مصانع السكر ويبلغ عددهم نحو ٣٦ الف نسمة بمقدار النصف

وهذه النسبة ليست صحيحة على اطلاقها فان زيادة نصف المقطوعية لا تستلزم حتما زيادة نصف العمال فى المصانع التى يقوم عملها الرئيسى على الآلات ،

ورابعا — يبقى مبلغ ٧٥٠ الف جنيه مصرى ثمن ما تستورده مصر من السكر الأجنبى سنويا فى مصر ينتفع به الزارع المصرى والصانع المصرى والتاجر المصرى والحكومة المصرية .

والحقيقة فى هذا أن هذا المبلغ أو اكثر منه او أقل لا يدخل جيوب المصريين ولكن يدخل معظمه فى ايراد الشركة المحتكرة ؛ وهو يخرج من جيوب المستهلكين الذين سيدفعون للشركة الفرق بين ثمن السكر قبل الاحتكار وثمنه العالى بعد الاحتكار .

وخلاصة القول أن هذا النظام الذى وضع لاحتكار السكر فائدته كلها عائدة الى الشركة الاجنبية التى تصنعه وليس للحكومة منه الا ما يوازى ما كانت تحصله من رسوم الجمارك على السكر الوارد من الخارج أو اكثر قليلا بما لا يستحق الذكر والغرم كله على المستهلك الذى غلا السكر عليه من غير أن تكون له هو فائدة أو

لحكومته ربح يستحق هذه التضحية منه .

وهذا النظام الذى أولت به الوزارة شركة السكر احتكاراً ربيحا مثال بارز للخدمات التى تؤديها الوزارة الصدقية للأجانب على حساب الجمهور المصرى ، وظاهر مما اسلفنا أن مصلحة الجمهور لم تراع من أى وجه فى تقرير ريجى السكر ، فهو الذى يخسر الزيادة فى ثمن السكر ؛ وهو الذى يحتمل هذا الغلاء لتستفيد شركة اجنبية كانت تجأر بالشكوى من قلة الربح حتى هبطت فى وقت من الاوقات أثمان اسهمها فلما تقرر الريجى ارتفعت الأسهم وسيتدفق عليها الربح مع الاحتكار وتكون وظيفة الحكومة أن تصد عنها المنافسة وتمنع المزاحمة وتمكنها من استقطار الربح من عرق المصرى .

ويحسن بنا أن نورد للقارىء بيانا موجزا يرى منه مقدار الغبن الذى لحق زراع القصب والاهالى من هذا النظام . ذلك أن القصب يزرع ويمكث فى الارض عامين ونصف عام فى العادة ، وهو يزرع فى السنة الاولى «غرزا» ويكون فى السنة الثانية «خلفة» وتبلغ تكاليف الفدان من القصب فى السنتين اثنين وعشرين جنيها ، ومحصول الفدان فى السنة الاولى يبلغ سبعمائة قنطار وفى الثانية خمسمائة قنطار ، فالجملة ألف ومئتان هى مايؤتيه الفدان فى عامين ونصف عام

وقد جعل الثمن للقنطار الواحد من القصب ثلاثة قروش وثمانية مليم فثمن محصوله فى السنتين ونصف السنة خمسة وأربعون جنيها وستون قرشاً اذا اسقطنا منها التكاليف وهى اثنان وعشرون جنيها كان الباقى ثلاثة وعشرون جنيها وستون قرشاً أى بمعدل تسعة جنيهات وأربعة وأربعين قرشاً فى السنة .

هذا وقد كانت شركة السكر تشترى القنطار من القصب فى السنة الماضية باربعة قروش ونصف قرش فانزل الثمن أربعة عشر مليما تجعل النقص فى ثمن المحصول (باعتبار ١٢٠٠ قنطار) يبلغ ستة عشر جنيهاً وثمانين قرشا وهو نقص يصيب الفلاح وغبن يلحقه لمصلحة الشركة

ولو زرع هذا الفدان قطناً يبع بثمن رخيص (ثلاثة جنيهات مثلا للقنطار) وحسبنا تكاليف الفدان ثمانية جنيهات واعتبرنا أن المحصول فى السنة الاولى ستة قناطير تباع بثمانية عشر جنيها وان هذا الفدان يؤجر (عقرا) فى السنة الثانية بعشرة جنيهات فقط لكان صافى الايراد فى سنتين اثنتين — لافى اثنتين ونصف بعد اسقاط التكاليف عشرين جنيها بمعدل عشرة فى السنة . وهذا كما يرى القارىء

على أسوأ تقدير فان فدان القطن فى المنيا يؤتى أحيانا تسعة قناطير أو عشرة وقد يباع بخير من هذا السعر، وقد يستغله صاحبه بدلا من تأجيره .

ومن هذا يرى القارىء أن الغبن لحق الزارع كما لحق المستهلك بسبب الغلاء الذى افضى اليه الاحتكار لمصلحة شركة أجنبية بحت .

ارهاق الادارة للاهالى

من هذا كله يتبين ان ليس للوزارة الصدقية سياسة اقتصادية بأى معنى من المعانى وان كان على رأس الوزارة رجل مفخرته أنه من رجال المال والاعمال ، وعلى الرغم من أن رئيس الوزارة لم يزل منذ توليه الحكم يقول أنه مشغول بالحالة الاقتصادية وأنه معنى بتفريج أزمتها وأنه يريد أن يتفرغ لها ويتخلى ، والاداة الحكومية بطبيعة تعقيدها تضيع نسبة كبيرة من جهدها عبثا — هذا فى العادة، لأن كثرة الموظفين والاعمال تشتت وتبعثر وتمنع أن يكون الانتفاع بالجهد والوقت بالغا غايته ، فاذا اتفق ان كانت الوزارة المهيمنة على شئون الدولة منصرفة الى مهمة حزبية خاصة تظن أن بقاءها فى الحكم رهن بانجاحها ، وان هذا الانجاح يتطلب منها — فوق معاضدة حزبها — أن توقع بخصومها ونطاردهم وتنكل بهم وتخفهم بالمكارة لتحملهم أما على السكوت بكرههم وأما على الاستسلام لها والاضطرار الى مناصرتها ، تقول اذا اتفق أن كانت الوزارة القائمة بالأمر من هذا القبيل فان من الطبيعي أن يذهب أكثر من تسعين فى المائة من جهد الاداة الحكومية عبثا وقد رأينا فى الفصلين السابقين كيف أن هذه الاداة أصبح لاعمل لها الا الحد من الحريات العامة والافتئات على حقوق الشعب المقررة فى الاجتماع والارتياء ، وكيف أن الامن فسد واضطرب حبله وانصرف عنه الموكلون به الى مضايقة خصوم الوزارة والكيد لهم ، وغير معقول أن يكون رخاء مع اضطراب الاحوال ، أو أن تخف وطأة أزمة ما ، مع اختلال الامن ، أو أن تنشط النفوس لمكافحة أسباب الضائقة والاحتيال لمقاومتها واجتناب ارزائها ، اذا شعر الشعب أن ليس له نصير من القوة الحاكمة المسيطرة على مصايره وأن القانون لا احترام له وان العدل والمساواة ليسا مكفولين للناس جميعا بلا تمييز أو تفريق بينهم لسبب من الاسباب ، ولاشك أن الادارة مسؤولة مباشرة عن استفحال الضائقة وامتدادها الى كل ركن وزاوية فى البلاد ، فقد سلكت مع الاهالى فى جباية الاموال وتحصيل الضرائب مسلكا قائما على الاعنات والارهاق ، وزاد

علين بلة أن الاعنات عام لأن سواد الشعب كله خصم سياسي للوزارة ، وليس لها من نصير فى الرأى أو السياسة أو المذهب العملى الا آحادهم مهما كثروا يعدون ويفرغ الحاسب من عدهم فى برهة وجيزة ، وقد جرت العادة قبل عهد هذه الوزارة بان يجبى المال على أقساط ، أما فى ظل العهد الصدقى فان تأخر المرء عن اداء الضريبة اتخذ سببا مسوغا للمطالبة بالمال كله من غير تقسيط ، وقد اتبعت الادارة فى التحصيل طرقا أدت الى خراب كثير من البيوت ، فكانت تحجز على ماليس ألزم منه للفلاح من مثل مواشيه أو أدوات فلاحته فتباع بطبيعة الحال بأبخس الأثمان كما هى العادة فى هذه الاحوال ، وزاد البخس ان ليس فى أيدى الناس مال ، وقد رأى القراء أمثلة غير شاذة من الأثمان التى بيعت بها مواشى الفلاحين فى الفصل السابق ، وفى هذا مافيه من الارهاق أولا ومن تعطيل العمل فى الحقول ثانياً ، فان الفلاح لا يتخذ المواشى للزينة والمباهاة وانما يتخذها لفائدتها له فى عمله الزراعى ، وقد كان كل ماتقصد اليه الادارة من هذا السلوك أن تتقى أن يقال أن خصومة الامة لسياستها عطلت تحصيل الضرائب ، وان الجباية فى عامها كانت أسرع وأكبر منها فى الاعوام السالفة

ومما زاد فى ضيق الحال أن الادارة جعلت تسوق الناس الى دار الوزارة لاغراض مختلفة من مثل التهنئة أو اعلان الثقة أو القول بأنهم ساخطون على خصومها وهى تسوقهم اليها على حسابهم لا على حسابها ، وربما اضطر الرجل الى انفاق ما لا غنى له عنه مما جمعه بشق النفس أو اقترضه بالربى الفاحش ، على هذه الرحلات التى لا موجب لها ولا قيمة على الحقيقة ، وقد حدث بعض هؤلاء المسوقين أحدنا فقال له أنه احتفظ ببضعة جنيهات ليدفع منها مصروفات المدرسة لابنه ويكسوه على افتتاحها وليزرع البرسيم لمواشيه بالباقى ولكنه سيق مكرها وقضى هنا ثلاثة أيام فكل مايسعه الآن هو أن يدفع مصروفات المدرسة أما كسوة ابنه فلا سبيل اليها وأما بذور البرسيم للمواشى ، فلا سبيل اليها ، وعلى المواشى أن ستغنى عنه .

ومن أمثلة الفقر الذى صارت اليه البلاد ان أحد السراة كان له سيارتان فاحتاج الى المال لنفقات بنيه المدرسية ووجد المصارف موصدة فى وجهه فباع احدى السيارتين بابخس ثمن ؛ وقد كنا نرى الخمسة أو العشرة من هؤلاء الوفود الآتين للتهنئة أو التأييد جالسين فى احدى القهوات العامة حول مائدة ؛ وليس أمامهم شىء شرب أو يؤكل ماخلا واحدا منهم يكتفى بان يطلب فنجانة من القهوة ويجف

الباقون ويجلسون فى ظله ؛ لأن ثمن فنجانة من القهوة صار باهظا عليهم .

أما المصارف فقد زادت الأزمة وخذلت الناس ، ولها العذر من وجهة نظرها. ووجهة نظرها أنها لا تستطيع أن تخاطر بمالها ، والمال عندها كثير ولكن شناعة الازمة واطراد سوء الحال لايغرى بالأمل فى قرب تفريجها ولا يبعث على الرجاء فى أن يستطيع المقترضون الوفاء فى المواعيد ، وبخاصة لأنهم عجزوا عن السداد فى العام الحالى ، ثم أن المصارف مضطرة الى تقدير أسوأ الظروف على سبيل الاحتياط وهى تنظر فترى أن احتياطى الحكومة لم يعد له وجود ، وأن الحكومة تواجه عجزاً كبيراً فى ميزانيتها المقبلة لا سبيل الى سده من الاحتياطى — لانه لا يكفى — ولا بالطرق العادية لأن ذلك عسير ولا سيما مع وجود الامتيازات التى تغل أيدى الحكومة عن فرض ضرائب شتى يفرض اثقل منها فى البلدان الاجنبية على الشركات ورؤوس الأموال والأرباح وغير ذلك ، فهى — أى المصارف — تخشى اذا استمر سوء الحال أن تهبط قيمة الجنيه المصرى ، فاذا فرضنا أنها اقرضت رجلا مائة جنيه فى هذا العام ، ثم هبطت قيمة الجنيه ، فان المائة جنيه تعود اليها تسعين أو ثمانين أو أقل أو أكثر ؛ وتلك خسارة عليها ولا شك ومما يدل على أن المصارف تلحظ هذا الحساب فى معاملتها للمقترضين وان كانت لا تصرح بذلك أن كثيرا منها جعل الجنيه الانجليزى قاعدة معاملاته ؛ فالكثير منها يقرض الناس اذا وثق واطمأن وحصل على الضمانات التى تكفيه مبالغ تحسبها بالجنيه الانجليزى لا بالجنيه المصرى لخوفها من المستقبل ورغبة منها فى الاحتياط له ، ولم يسبق أن حدث مثل هذا حتى ولا فى أزمة سنة ١٩٠٧ التى كانت أسوأ ما مر بالبلاد من قبل .

اضطراب الوزارة في سياستها المالية

والوزارة فى أثناء هذا كله أشد ما تكون اضطراباً فى سياستها المالية الخاصة فضلا عن عجزها عن عمل شىء لمعاونة الأهالى على احتمال الضائقة أو سعيها لتفريجها. وهو عجز اعترف به دولة رئيس الوزراء وأعلنه وقال أن خصومه لم يكن يسعهم شىء ومن أمثلة اضطراب الوزارة ؛ أنها فى سبيل الاقتصاد المزعوم وقفت كل المشروعات النافعة، حتى كلية الطب التى وضع أساسها وتم ، أمرت بوقفه. ومعلوم أن كثيراً من المنشئات التى بدىء بها يضيع جانب كبير من المال الذى أنفق عليها اذا وقف العمل فيها زمناً طويلا ؟ فهذه خسارة تحسب على الدولة فضلا عن خسارة ما كان يرجى من هذه المنشئات ،

وفى الوقت نفسه سلكت فى مسألة الموظفين مسلكا ليس أدل منه على الخلط والتخبط وايثار المصلحة الحزبية على مصلحة الدولة ، فقد أفضى دولة صدقى باشا فى شهر نوفمبر الى مكاتب الديلى تلغراف بحديث قرر فيه أن المرتبات التى تتقاضاها الموظفون أكثر بكثير جداً مما ينبغى ولا بد من الكف عن انشاء الوظائف أو الترقيات أو "علاوات الى آخر ذلك ، وجاءت نفس قواعد الميزانية التى وضعت تنص على أنه لا وظائف جديدة تنشأ ولا ترقيات تجرى ولا علاوات تعطى ،

ولكن دولته فى ١٥ ديسمبر ١٩٣٠ أفضى الى الاهرام بهذا التصريح
« تسألنى عما تنويه الحكومة بشأن الموظفين فأقول لك انى أول من يقدر المعونة العظيمة التى تقوم بها هذه الفئة من الشعب فى سبيل الانشاء والاصلاح. ولهذا كانت رغبة الحكومة موجهة دائماً نحو اسعادحالهم والسهر على راحتهم لأنهم العنصر العامل والدعامة الكبرى فى البناء القومى ومتى كان الامر كذلك فلا يصح أن يخطر على بال أحد أن الحكومة لا تريد للموظفين الا الخير . وان كانت حالة الميزانية تستدعى تضحيات فكن على ثقة من أن الموظفين هم آخر من يفكر فيهم ليكونوا محل هذه التضحية. ولكنى أود أن يقدر الموظفون من جانبهم أيضاً أن الوقت عصيب وان الحالة تقضى بأن يعاونوا حكومتهم على الحلول التى تستدعيها الحالة . غير فى منذ الآن أقول لك أنه على الرغم من أن بلاداً أخرى لجأت الى انقاص مرتبات الموظفين ، فان الحكومة لا تفكر فى هذا الامر فى الوقت الحاضر لان الحالة لم تصل بعد الى ما يدعو الى مثل هذا الاجراء »

ثم نشرت الاهرام الصادرة فى ٣١ ديسمبر ١٩٣٠ خبرا عنوانه « هل تخفض المرتبات وتلغى العلاوات » قالت فيه ما يأتى بالحرف الواحد
« أشرنا أمس الى الاجتماع الذى عقد فى مساء الاثنين الماضى برياسة دولة وزير المالية وحضرة وكلاء الوزارات ورؤساء المصالح والسكرتيرون الماليون للبحث فى الوجوه التى يمكن اتباعها للاقتصاد فى الميزانية

ونذكر اليوم أن طائفة من الاقتراحات عرضت على بساط البحث فى هذا الاجتماع ولم يتخذ أى قرار بشأنها على أن يعقد اجتماع آخر يوم الاثنين القادم. وفهمنا أن من الاقتراحات المشار اليها ما يلى :—

— أولا تخفيض مرتبات الموظفين والمستخدمين

ثانيا — الغاء العلاوات الدورية فى السنة المقبلة التى تستحق لاربابها فى ابريل واكتوبر .

ثالثا — الاكتفاء بالعلاوات الخصوصية والغاء العلاوات الدورية »

والخبر كما أوردته الاهرام واضح لاخفاء به ، وصريح فيما ينطوى عليه ، ومطابق فى جوهره من ناحية أخرى لما جاء فى خطبة صاحب الدولة وزير المالية وذلك حيث يقول بعد كلام عن لجنة الموظفين والاسباب التى أدت الى اخفاقها

« هـذه الخطة ياحضرات الرؤساء لاتتفق مع مصلحة البلاد ولا تنسجم مع لمسئوليات التى يجب أن تتحملوها خصوصا فى هـذه الاوقات العصيبة . وأخشى أن عدم تخفيض عدد الموظفين يضطرنا الى اتخاذات اجراءات أخرى فيها من الصرامة ما ليس فى اجراءات النظام الخاص بلجنة الموظفين لان اعتمادات الباب الاول أصبحت غير متمشية مع مجموع اعتمادات ميزانية المصروفات . ومع الهبوط فى الايرادات الذى أشرت اليه لايمكن أن تبقى تلك الاعتمادات عند الحد الذى وصلت اليه بل مع المستوى العام لموارد البلاد مما يترتب عليه اختلال التوازن بين الطبقات المختلفة »

فدولة الوزير يتوعد هنا — اذا لم يخفض عـدد الموظفين — باتخاذ اجراءات أخرى فيها من الصرامة ماليس فى اجراءات النظام الخاص بلجنة الموظفين ، ويعتذر بهبوط الايرادات هبوطا يجعل من المستحيل « ان تبقى تلك الاعتمادات (الخاصة بالمصروفات) عند الحد الذى وصلت اليه ، فليس بين خبر الاهرام وخطبة دولة وزير المالية مجافاة

ومع ذلك وعلى الرغم من أن الاهرام هى التى اذاعت هـذا الخبر ، عادت فى عددها الصادر فى اول يناير تقول بعنوان « لاتخفض المرتبات » ، ... بالحرف الواحد :

« ذكرت أحدى الصحف أن وزارة المالية تعد مشروع اقتراح يتضمن تخفيض عشرة فى المائة من مرتبات موظفى الحكومة الذين يتقاضون ٣٦٠ جنيها فما فوق مع وقف العلاوات الدورية وقد علمنا من اوثق المصادر أن مسألة تخفيض المرتبات لم تكن محل أى بحث حتى ولا فى الاجتماع الذى عقد فى مساء الاثنين الماضى برياسة حضرة صاحب الدولة وزير المالية »

ولم يكن الاضطراب والتناقض قاصرين على الاخبار التى تروى عن مرتبات الموظفين واتجاه النيـة الى تخفيضها الى آخر مايشاع ثم ينفى بل ان أعمال الوزارة

نفسها مبعث دهشة شديدة. فبينما وزير المالية لا يتحرج أن يتخطى الوزراء المسئولين — كل منهم عن أعمال وزارته بحكم الدستور حتى الدستور الجديد — ولا يرى بأساً من أن يحشد وكلاء الوزارات ورؤساء المصالح والسكرتيرين الماليين ويلقى عليهم محاضرة طويلة فى وجوب الاقتصاد ، وينحى باللائمة على لجنة الموظفين التى لم توفق الى الغاية من تأليفها ويندد بسلوك بعض الرؤساء « الذين جعلوا همهم المبالغة فى الاعمال وما تقتضيه من موظفين » والسعى للحصول على موافقة اللجنة على زيادة عدد الموظفين جهد الطاقة ، وبينما يدعو الى تخفيض عدد الموظفين ويعد الوكلاء ورؤساء المصالح مسئولين أمامه كرئيس للحكومة عن نتائج هذا التخفيض الذى يحتمه، وينذر بما هو أصرم من هذا الاجراء اذا لم يخفضوا له عدد الموظفين — ولا أصرم هناك الا تخفيض المرتبات والغاء العلاوات ووقف الترقيات — نقول بينما يقول دولته ذلك لأربعة وأربعين من أكبر موظفى الحكومة، ظلت التعيينات الجديدة لا تنقطع والترقيات لا تقف والعلاوات الدورى منها والاستثنائى لا تمنع بل تعطى بكرم وسخاء ، وقد بقى فيض الترقيات والعلاوات والتعيينات يناله الموظفون ولا سيما الانصار والاقرباء والمحاسيب حتى صارت المسألة مهزلة .

والواقع أن دولة صدقى باشا لما كان يشعر بأن وزارته مؤيدة فى شهورها الاولى من العناصر الرشيدة حقاً ، كان لا يخفى ولا يكتم استكثاره لمرتبات الموظفين ودرجاتهم ولا يحاول أن يتحول عن سياسته التى كان يجرى عليها فى البرلمان. فقد كان فى البرلمان أعلى لسان يرتفع بالتذمر من كثرة ما يتناوله الموظفون من ميزانية الدولة مرتبات لهم. وكان هو فى سنة ١٩٢٦ صاحب فكرة تأليف لجنة الموظفين العليا للنظر فى أمر الوظائف والدرجات والمرتبات ، ولما تولى الوزارة الحالية كان رأيه وجوب البت فى هذه المسألة كأول علاج جدى لا معدى عنه للميزانية وكان يريد أن يطبق الكادر الجديد ابتداء من شهر اكتوبر الماضى وأعلن فضلا عن ذلك أن مدة لجنة الموظفين يجب أن تنتهى فى ٣١ ديسمبر وأن تحل اللجنة سواء أكانت قد أتمت عملها أم لم تتمه

ولكنه لما خسر تأييد الاحرار الدستوريين وأصبح لا يتكئ على أى سند سوى ما تستطيع أن تجمعه الادارة تغير رأيه وانقلب الى الناحية الاخرى وتحول الى النقيض وراح يلتمس التأييد من أى طائفة بأى ثمن و[illegible] منذئذ ضاراً بمصلحة البلاد ومجلبة لخراب مالية الدولة فى رأيه الذى كان يعلنه

أيام كان عضوا فى البرلمان — وهـذا فى الواقع مقياس دقيق لمبلغ شعور الوزارة بضعفها ومقـدار ادراكها للحاجه الى من يؤيدها بأى ثمن بل يمكن اتخاذ موقفه حيال الموظفين محكا لتصرف الوزارة وسيرتها فى معالجة شئون الدولة من كل ناحية — وأدبية وأخلاقية .

وبعد طول التردد بين التعرض لمرتبات الموظفين أو تحاشي ذلك ، انتهى الامر بتعديل الـكادر الخاص بهم تعديلا يقضى بأن تربط ميزانية السنة المالية المقبلة على متوسط الدرجات وأن تلغى العلاوات الاسـتثنائية وتقف العلاوات العادية ، ولا تعطى بعد السنة الماليـة المقبلة علاوة الا من الوفورات وهذا التعديل لا يؤدى الا الى اقتصاد مبلغ ضـئيل اذا قيس بجملة مرتبات الموظفين لأنه يتراوح بين مائتى ألف جنيه وثلاثمائة أو أربعمائة الف ، وقد كانت الميزانية تربط على حساب المرتبات الموجودة بالفعل والعلاوات المستحقة وما يجرى مجراها ، فربط الميزانية على متوسط الدرجات سيحدث عجزاً من حيث الوفاء بالمرتبات أى أن التقدير فى الميزانية سيكون أقل من الواقع الذى يجب أن يصرف بحوالى أربعمائة ألف جنيه يفتح بهـا اعتماد خاص لسد النقص ، ولـكنه فيما بعد السنة المقبلة ينتج وفرا هو الذى ذكرناه أي مائتى الف أو أكثر قليلا فى العام ، وهو مبلغ ضئيل .

وشر ما فى هذا التعديل أن العلاوات لا تعطى الامن الوفورات ، فاذا حدث مثلا أن كان فى المصلحة عشرة موظفين يستحقون العلاوة الدورية وكان الموجود من الوفورات لا يسمح باعطاء علاوة لأكثر من ثلاثة موظفين ، فعلى الرئيس المختص أن يختار الذين يؤثرهم بمنح العلاوة ويختصهم بها ، ومؤدى هذا أن تتحول المسألة عن أصـلها ، فلا تصبح العلاوة العادية حقا يأخذه صاحبـه فى موعده بل تصبح منحة تساعد على افشاء المحسوبية وافساد جو الاداة الحكومية. والاداة الحكومية لا ينقصها مع الأسف أن تصير المحسوبية رسمية على هذا النحو

الشركات

موقف الوزارة فيما يتـعلق بالشركات الاجنبية التى تتولى الاعمال الـكبرى مثل تعليـة الخزان أو حفر نفق أو بناء كوبرى أو غير ذلك هو موقف الذى يعلم أن الحـكومة البريطانيـة يسرها أن تتولى هذه الاعمال شركات انجليزية ، وهذا طبيعى من وجهة النظر البريطانيـة ، ولـكن مصر يجب أن تكون لها وجهة نظر أخرى مرجعها الى مصـلحتها المادية والفنية ، وهى ينبغى أن تجعل المفاضـلة بين

الشركات قائمة على هذه الاعتبارات الخاصة بالكفاءة المالية والفنية والخبرة بالاعمال المطلوبة أو بما هى من قبيلها ؛ أما تفضيل الانجليز لغير شيء الا أنهم انجليز ولو كان عطاآت غيرهم أفضل من عطاآتهم فلق ينبغى أن تتنزه عنه الوزارات ، وقد قلنا فى الفصل الأول أن الوزارة الصدقية رأت أن تتقرب الى الانجليز فى فاتحة عهدها بولاية الحكم بأن تعجل باختيار شركات انجليزية للاعمال التى طرحت فى المناقصة لتكسب بذلك تأييد الدوائر المالية البريطانية . على أن تصرفها حتى فيما بين الشركات الانجليزية لا يخلو من غرابة . فمن أمثلة ذلك ما حدث فى تعلية خزان أسوان بعد أن كف السير جون نورتون جريفث عن العمل عجزا منه ثم انتحر ؛ فاحتاجت وزارة الأشغال أن تختار مقاولا آخر من بين الذين قدموا عطاءات عن التعلية ، وقد تحدث دولة صدقى باشا فى هذا الصدد الى جريدة المقطم فقال :

« عيب بشدة عمل الوزارة التى جعلت ميزان الحكم فى العطاءات التى قدمت مجرد رخص الأسعار. واذا كان هذا مما يعاب عند اعطاء العطاء الاول فهو أشد عيبا وأكثر استهدافا للاعتراض عند مايكون البحث دائرا فى عطاء جديد بعد توقف المقاول الاول »

وهى نظرية صحيحة لاغبار عليها ، وقد كان الاوجب ان يكون ذلك من أول الامر وأن تكون قيمة العطاء ليست رهنا بمقدار المبلغ المعروض ؛ ثم ان هناك اعتبارات أخرى كثيرة يجب النظر اليها وايلائها العناية الواجبة ، مثل مقدرة الشركة صاحبة العطاء من الوجهة المالية ؛ ومبلغ كفاءتها الفنية ، وتجربتها واختبارها لمثل العمل الذى تريد القيام به .

فمن الغريب وهذا رأى دولة صدقى باشا أن تقع الوزارة مع ذلك فى الخطأ الذى يقول دولته ان من الواجب تحاشيه ، ذلك ان دولته يذكر فى حديثه أن وزارة الخارجية البريطانية أحاطت فخامة المندوب السامى البريطانى علما بمركز شركة السير لندسى باركنسون من الوجهة المالية ومقدرتها على القيام بالتعلية وان فخامته بلغ ذلك للحكومة المصرية

فلا شبهة اذن فى مقدرة هذه الشركة من ناحية المال أو الفن ، والشركتان لم يسبق لهما أن قاما بأعمال فى مصر أو السودان فهما على حد سواء من هذه الناحية. وثابت أن شركة باركنسون تولت وتتولى الآن أعمالا جسيمة للحكومة البريطانية نفسها مثل انشاء طرق وكبار واتفاق بمبلغ مليونين ونصف مليون من الجنيهات

وا ،ا أخذت مقاولة بانشاء حوض جديد فى جرعسبى تكاليفه مليون ونصف مليون جنيه ، وباعمال أخرى خاصة بميناء جرسى من أولى الامر فى تلك الجزيرة الى آخر ذلك مما نشره ممثلو الشركة وشهدت لها به الحكومة البريطانية

يضاف الى ذلك أن ماعرضته شركة باركنسون كان أقل بنحو ثلاثمائة الف جنيه مما عرضته شركة توبهام وجونس وريلتون ، فقد عرضت الاولى القيام بالتعلية بمبلغ ٠٠٠ر١٠٠ر٢ج وعرضت الثانية قبول العمل بمبلغ ٠٠٠ر٤٠٠ر٢ج ، ثم حدث بعد ذلك أن دارت مفاوضة بين الاشغال وشركة توبهام وجونس وريلتون فانقصت عطاءها الى ٠٠٠ر١٠٠ر٢ ج فما وجه تفضيل شركة توبهام وريلتون اذن ؟

هذه حقائق ليس عليها خلاف

شركة الملاحة المصرية

هى شركة أنشأها حضرة صاحب السعادة أمين يحيى باشا شقيق حضرة صاحب المعالى عبدالفتاح يحيى باشا وزير الخارجية المصرية فى وزارة صدقى باشا ، بمقتضى مرسوم مؤرخ فى ١٨ مارس سنة ١٩٣٠ برأس مال قدره مائتا الف جنيه اكتتب فيه المصريون (أمين يحيى باشا وشقيقه الوزير الذى تنازل لكريمته ، وغيرهما) بمائة وثمانين ألفاً ولا يعرف على وجه التحقيق هل هى شركة مصرية بحت أولها علاقة كما يقال بشركة الملاحة التركية التى أنشئت منذ عام والتى للخديو السابق نصيب كبير من أسهمها

وقد جاء عنها فى مذكرة مجلس الوزراء

« فى سنة ١٩٢٦ قدمت مصلحة السكك الحديدية المصرية مشروعا لانشاء أسطول تجارى مصرى يبدأ بمركبين ويتدرج فى الزيادة الى أن يصل الى عشرة مراكب

وكان القصد من المشروع أن تتفادى المصلحة الخسارة السنوية التى تلحقها بسبب دفع أجور للشحن أعلى من الاجور الفعلية فى معظم الاحيان وأن تسد حاجة القطر الى بحرية تجارية لم يكن فى استطاعة الافراد والشركات المصرية القيام بها بعد وذلك بأن تتولى الحكومة القيام بهذا العمل وتهىء للشبان المصريين ميداناً جديداً للسعى على أن تخلى الميدان كله أو بعضه للافراد أو الشركات المصرية بعد أن تكون قد وضعت أساساً ثابتاً للعمل

وقد وافقت اللجنة المالية ومجلس الوزراء على المشروع وفتح اعتماد بالمبلغ اللازم له فى ٥ يناير سنة ١٩٢٦ . غير أن مجلس النواب لم يوافق على المشروع ورأى

أن الأفضل ترك مثل هـذه الأعمال للشركات وأن تقتصر الحكومة على مد تلك الشركات بالمساعدة التى تفتقر اليها .

«وفى ديسمبر سنة ١٩٢٨ أثارت مصلحة السكك الحديدية نفس الموضوع من جديد وكان ذلك بمناسبة قرب انتهاء الاتفاق المعقود مع شركة البواخر الخديوية على نقل الحجاج وقدمت مشروعا معدلا للمشروع السابق يتضمن انشاء ثلاث بواخر اثنتان منها للبضائع والثالثة يمكن استعمالها لنقل البضائع وتحويلها لنقل الحجاج فى موسم الحج غير أن هذا المشروع أرجىء اذ ذاك ولم يفصل فى أمره .

«وأخيراً تقدمت شركة ملاحة الاسكندرية (وهى شركة مساهمة مصرية تألفت بمقتضى مرسوم بتاريخ ١٨ مارس سنة ١٩٣٠ برأس مال قدره ٢٠٠٠٠٠ج اكتتب فيه من المصريون بما لا يقل عن ١٨٠٠٠٠ج) طالبة الى وزارة المالية منحها التزام نقل جميع مهمات الحكومة المستوردة من الخارج . فأحالت وزارة المالية الموضوع على وزارة المواصلات لفحصه بمعرفة اللجنة المشكلة بها للنظر فى المشروعات الخاصة بالبواخر الحكومية ونقل مهمات الحكومة »

ونرجع الى الخلف قليلا فنثبت هنا رأى حضرة صاحب السعادة عبد الحميد سليمان باشا مدير السكك الحديدية فى هذه الشركة ، وهو رأى نشرته له البلاغ فى ١٥ ديسمبر سنة ١٩٢٩

« يستحيل على شخص أو شركة تملك مركبين يزادان الى أربعة اذا اقتضى الامر أو تملك ثمانية مراكب أو عشرة أن تقوم بنقل مهمات السكك الحديدية والتلغرافات والتليفونات التى ترد لنا من موانىء عديدة متفرقة فى كثير من البحار

«ونحن لا نعلم بالضبط عدد المراكب التى تأتى عليها مهماتنا من الخارج ولكنا نعلم أن عددها يقدر بالمئات فاذا أريد أن نقصر النقل على عدد ضئيل من المراكب فمعناه أن مهماتنا تشون فى الموانىء المختلفة ريثما يحضر مركب منها لتسلمها ونقلها وقد يطول الانتظار أسابيع أو أشهرا تتعطل فى خلالها حركة السكك الحديدية والتلغرافات والتليفونات فى البلاد وفوق ذلك فمصروفات الخزن فى الموانىء مدداً طويلة كبيرة جداً كما لا يخفى .

«وعلاوة على ذلك فان رأينا دائما فيما يختص بنقل مهمات السكك الحديدية هو أن لا يكون بطريق الالتزام لان معناه حرمان السكك الحديدية من مزايا المزاحمة التجارية التى ينشأ عنها بطبيعة الحال وفر فى أجور نقل المهمات ونحن مصلحة

تجارية يجب أن نسعى للحصول على الوفر من كل وجه خصوصاً وأن الكميات التى تنقلها كميات وافرة فكل زيادة صغيرة فى فئات النقل ندفعها بسبب اتباع طريقة الالتزام وحرماننا فوائد المزاحمة التجارية ينتج عنها زيادة كبيرة فى مصروفاتنا

«اننا نود طبعا تشجيع الشركات الوطنية بقدر المستطاع بتفضيلها على غيرها عند تساوى الاسعار ولكن الالتزام أو الاحتكار يجعلنا ندفع مبالغ فى النقل تفوق بكثير ما تتكلفه الان وليس لدينا ما يبرر ذلك ونحن مصلحة تجارية قبل كل شيء»

وقد أيد هذا الرأى مأمور مخازن السكة الحديد وهو المختص الاول بمثل هذه المسائل

ونزيد على هذا أن المستر توتنهام رئيس المكتب الفنى الهندسى بلندن اعرب عن رأيه فى شركة امين يحيى باشا فقال :

« أن الذين ترسو عليهم عطاءات الفحم يغلب أن يكونوا فى حوزتهم مراكب يملكونها وكثيراً مالاحظت أنهم يقبلون أن ينقلوا الفحم الى القطر المصرى بإسعار أقل من أسعار السوق وبذلك تحصل مصلحة السكك الحديدية على أسعار أدنى من أسعار السوق » وقد أرسل جنابه الى لجنة البواخر كشوفا تعزز بالارقام أقواله هذه وتبين مبلغ ما أفادت المصلحة من وراء هذه الطريقة وذلك فضلا عن تجنب المصلحة الوقوع فى مشاكل قضائية قد تترتب على تأخير البضائع أو تخزينها

وفى ٢١ يناير سنة ١٩٣١ أرسل تلغرافا الى مدير السكة الحديدية هذه ترجمة :

عبد الحميد سليمان باشا بالسكة الحديد بمصر

« أرجو وأنا على ثقة بقبول رجائى أن توافينى الحكومة قبل موافقتها نهائيا بالشروط التى وضعتها خاصة بشركة يحيى الملاحية حتى يتسنى لى أن ألخص ما هو خاص بأسعار السوق التى فرضتها الحكومة حتى أتبين بأنها لن تتحمل خسائر وبغير ذلك فان الحكومة تتحمل مسؤليات عظيمة التبعة أكثر مما تقدر الآن

«وان أسعار نقل المشتريات العامة المتنوعة تعرف فى البلتيك لاننا نحصل عليها من طريق المنافسة»

ولكن الوزارة لم تعبأ بهذا التلغراف ومضت فى طريقها الى اتمام الاتفاق غير ناظرة الى هذا التحذير الخطير الذى يقرره موظف فنى كبير

وقد جاءت نصوص المشروع فى شكلها الاخير فوق كل حسبان وأسخى من كل تقدير . ذلك أن الحكومة لم تكتف بمنح الشركة احتكار نقل ربع ما تحتاجه

مصلحة السكك الحديدية من الفحم فى السنة ونقل ماتحتاج اليه تلك المصلحة من الجهات النثرية كلها بل أنعمت عليها فوق ذلك بنقل ربع ماتحتاجه مصلحة السكك الحديدية من المشتريات العامة التي يقرر وزير المواصلات شراءها تسليم ميناء التصدير، والمشتريات العامة للسكك الحديدية تشمل الاخشاب والقاطرات والعربات وما اليها . فليعمل القارىء خياله ليستطيع أن يعرف كم ألف طن أضيف الى الشركة بهذا الامتياز الجديد !.

وليس هـذا على أهميته وخطره هو كل شىء فهناك ما هو أدهى وأمر مما تهون معـه هذه الملاحظات وتعتبر هينة لينة ؛ ذلك أننا قرأنا فى المقطم أن مصلحة السكك الحديدية تعاقدت مع الخواجات جيرت للولن وبيرت بكرديف على توريد مائة الف طن من الفحم بسعر جنيه واحد و ٤ شلنات و ٨ بنس ونصف تسليم ميناء الاسكندرية :

ولما كان سعر الفحم من كرديف يتراوح بين ١٧و١٨ شلنا للطن ولنفرض أنه ١٧ شلنا فان سعر نقل الطن الى الاسكندرية يكون تقريبا هو ٧ شلنات أو ٣٥ قرشا ولما كان سعر نقل الطن من الفحم فى « البالتيك » وهو السعر الذى جعلته الحكومة أساسا للتعامل مع شركة يحيى باشا هو ١٣ شلنا أو ٦٥ قرشاً فان مصلحة السكك الحديدية تخسر فى نقل كل طن من الفحم على هذه القاعدة ثلاثين قرشا ، واذا ضربنا هذا العدد فى ١٠٠ الف طن وهى الكمية التى منحت الوزارة الشركة نقلها فى السنة يكون المجموع هو ٣٠٠٠٠٠٠ من القروش أو ثلاثين الفا من الجنيهات يضاف الى ذلك مبلغ الاعانة التي ستمنحها الوزارة الى الشركة وهو بنسبة ٨ قروش للطن فى المائة الالف الاولى أى ثمانية آلاف من الجنيهات فيكون المجموع ٣٨ الف جنيه وهو مقدار ماتخسره الحكومة فى كل مائة الف طن تنقلها شركة يحيى باشا .

واذا ادعت الوزارة أن كل السر فى منح الالتزام لهـذه الشركة هو تشجيع المصريين والرغبة فى ايجاد نواة صالحة لانشاء أسطول تجارى مصرى،فهل تستطيع الوزارة أن تبين لنا الباعث لها على اهمال مشروع مصرى كان أحرى بالتشجيع وأولى بالمناصرة من كل وجه ؟؟ كان أولى بذلك لانه مشروع مصرى صميم اذ كان أصحابه هم رجال بنك مصر الذى قام على أكتافهم الى الآن كل مشروع اقتصادى مصرى صميم ، ولانه كان يراد به الحصول على الالتزام بنقل الحجاج وهم مسلمون

يحتاجون فى رحلتهم الى موانىء الحجاز الى أن تتوفر لهم شروط لاتتوفر لهم الآن كما ينبغى ، ولان الشركة التى أريد انشاؤها لم تكن تنوى أن تؤدى وظيفة السمسار أو تقنع بعمله بل كانت ستشترى مراكب وتستأجر أخرى استئجاراً كاملا، أى أن تستولى هى على البواخر وتسيرها كأنها ملكها ، وقد كان الاتفاق بين رجال بنك مصر ووزارة المواصلات فى حكم الذى تم وانتهى الكلام فيه، وكان المفروض أن الشركة تستطيع البدء فى مباشرة العمل فى هذا العام (١٩٣١) وكان تقدمهم الى الحكومة بهذا الطلب أسبق من تقدم أمين يحيى باشا بطلبه الذى لم يكن مفهوما حتى لقد احتاج أولو الامر أن يراجعوه ويسألوه عما يريد فقال انه يقنع بأن يؤدى وظيفة الوكيل أو السمسار ، ومع ذلك نام مشروع رجال بنك مصر ، ووضع على الرف ونسج العنكبوت خيوطه حوله ، وبرز الى الوجود والحياة والتقدم السريع مشروع يحيى باشا الذى قالت عنه مصلحة السكة الحديدية أنه غير صالح للنظر .

فاذا كان كل المراد هو تشجيع المصريين والمساعدة على انشاء اسطول مصرى؛ فلماذا كان التشجيع من نصيب شركة امين يحيى باشا وحدها دون شركة بنك مصر؟؟ وليس لبنك مصر ورجاله أى صبغة حزبية حتى يمكن أن يقال أن هواهم مع غير الوزارة وأن الوزارة لذلك ناقمة عليهم ، هذا على أنهم لو كانوا حزبيين لما صح أن يكون ذلك داعيا الى اهمال مشروعهم من أجل ذلك، لانه مسألة قومية بحت وعمل اقتصادى جليل ، فكيف وهم ليسوا من الاحزاب ويبعدون عنها جميعا ولا عناية لهم الا بالشئون التى يديرونها ويخدمون بها البلاد، وقد كانت سياسة الحكومة المصرية — فى عهد كل وزارة كائنا ما كان لونها — ايثار مشروعات رجال بنك مصر بالمعاضدة ، لانهم يعالجون أجل عمل وطنى فى هذا الميدان الذى اختاروه .

بل ثم حقيقة أخرى يجب أن يعرفها القراء ، ذلك أن مشروع رجال بنك مصر كان له فرعان ، واحد لنقل الحجاج ، وليس ثم أدنى مسوغ لاهماله بعد أن شارف الاتفاق عليه ختامه — والاخر لنقل الفحم . واذا علمت أن هذا الاقتراح كان أسبق من اقتراح شركة أمين باشا يحيى فان لك أن تعجب وأن تطلب الوقوف على السر الذى دعا الى اهمال مشروع رجال بنك مصر وتخطيه الى مشروع أمين يحيى باشا! !

ولم يقف الامر عند هذا الحد فى محاباة شركة أمين يحيى باشا بل أبت الوزارة الا ان تكل اليها نقل الحجاج فى العام الحالى على بواخرها التى لم توجد بعد وباسعار فى الدرجة الثالثة التى يركبها السواد الاعظم من الحجاج أعلى من أسعار

السـنة الماضـية التى كانت تتقاضاها شركة البواخر الخديوية الاجنبيـة ونسيد الوزارة مشروع بنـك مصر الذى فـكر فيـه واقـترحه وفاوض الوزارة المحمدية حتى أوشك الاتفاق أن يتم بينهما لولا أن استقالت

هذه أمثلة بارزة من سلوك الوزارة حيال الشركات الاجنبية والوطنية نجتزىء بها اكتفاء بالقليل عن الكثير . وهى كلها تدل على أن الوزارة لم تفكر فى الحصول على شىء من ثقة الأمة بها تفكيرها فى الحصول على تأييد الأجانب لها. وقدرأى القارىء مايؤيد موقفها هذا من الاجانب ومن الامة فى هذا الفصل والفصلين اللذين سبقاه. وقد رأى موقفها من انكلترا فى الفصل الاول . فهل تراها استطاعت أن تمضى فى نيل ثقة انكلترا الى الحد الذى يطوع لها عقد المعاهدة المصرية الانكليزية مع حكومتها . وهل تراها وفقت الى جانب ذلك فى سياستها الدولية حين معالجتها مسائلها التى ثارت أثناء قيامها فى الحكم . هذا ماسنعرض له منذ الفصل الآتى :

الفصل الخامس

المسألة الدستورية والمعاهدة المصرية الانكليزية

اثر الانقلاب الدستورى فى الموقف الحاضر — انكار الامة للدستور الجديد — غاية هذا الانقلاب — البرنامج الذى رسم للوزارة — الوزارة ومسألة الانتخابات — تردد الوزارة واضطرابها — تقصير مواعيد الاجراءات الانتخابية ومغزاه — الدعوة لفكرة تأجيل الانتخابات — انتخابات مجلس دمنهور البلدى — ظهور اثر المقاطعة فيها — مقال خطير للمورنن بوست عن الموقف السياسى — المستر هندرسون والبرلمان الصدقى — وسائل الوزارة فى اعداد الجداول الانتخابية — بوادر الفشل .

منذ اعترفت بريطانيا العظمى فى تصريح فبراير سنة ١٩٢٢ بانتهاء الحماية البريطانية على مصر وبان مصر «دولة مستقلة ذات سيادة» ، لبثت تسوية التحفظات الاربعة التى تضمنها هذا التصريح ، مسألة المسائل فى السياسة المصرية ، وبقيت من ذلك الحين موضع البحث والاخذ والرد بين مصر وانكلترا ، وتوالت عليها عدة مفاوضات رسمية ، بدأها المغفور له سعد باشا زغلول فى صيف سنة ١٩٢٤ ، واستأنفها المغفور له ثروت باشا فى اواخر سنة ١٩٢٧ ، فدولة محمد محمود باشا فى صيف سنة ١٩٢٩ ، فدولة مصطفى النحاس باشا فى ربيع سنة ١٩٣٠ ، وانتهت هذه المفاوضات الى نتيجة حاسمة بوضع مشروع محمد محمود — هندرسون ، ثم بالمشروع المعدل له الذى انتهت اليه مفاوضات ربيع سنة ١٩٣٠ ولم يتم الاتفاق بشأنه ، بسبب الخلاف على تأجيل مسألة السودان وبعض مسائل ثانوية أخرى .

وكان طبيعيا أنه بعد قطع هذه المرحلة الكبيرة فى سبيل تسوية المسائل المعلقة أن تجعل مصر وانكلترا كل نصب عينها التغلب على ما بقى من مصاعب يسيرة فى سبيل الاتفاق بينهما . ولكن بينما كان هذا الامل يتردد فى صدور جميع الساسة

المخلصين من الفريقين ، اذا بالوزارة الصدقية تجرى فى شؤون الدولة على نحو ما وصفنا فى الفصول السابقة ثم تنتهى الى احداث الانقلاب فى نظم الحكم ؛ فتلغى الدستور الذى استخلصته الامة المصرية فى سنة ١٩٢٣ بجرة قلم ، وتخرج مكانه دستورا يذهب بمعظم حقوق الامة وسلطاتها الحقيقية ، ويجمع من الشواذ والمتناقضات ما افاضت فى وصفه الاحزاب والصحف المعارضة ، ولاسيما جريدة السياسة المعطلة ، وما اشرنا الى طرف منه فى صدر هذا الكتاب :

هذا العامل الجديد الذى خلقته الوزارة الصدقية بسياستها نحو الدستور ، أصبح ذا صلة قوية بالموقف السياسى بين مصر وانكلترا . ذلك أن من المسلم به أن أية معاهدة مصرية انكليزية لحل المسائل المعلقة بين البلدين لا يمكن أن تعقد الا مع الأمة المصرية على يد برلمان يمثلها أصدق تمثيل ؛ ثم لا يمكن أن تنفذ الا فى ظل نظام نيابى صحيح تبقى ارادة الأمة متجلية فيه دائما ويلحظ فيه تحقيق المصالح الحيوية المترتبة على تنفيذ الاتفاق بروح الاخلاص وحسن القصد وتقدير الحقوق والواجبات المتبادلة .

والحكومة البريطانية مازالت مذ وضع مشروع الاتفاق فى سنة ١٩٢٩ تنوه بأهمية الاتفاق مع الأمة المصرية ذاتها على يد « برلمان منتخب انتخاباً حراً » ، بل لقد عادت فأكدت فى عهد الوزارة الصدقية هذه الحقيقة على لسان المستر هندرسون وزير الخارجية . ولهذا العامل أهمية كبرى فى الموقف الحاضر ، والوزارة الصدقية ذاتها لا تستطيع أن تنكر أهمية هذا العامل ، بل تدرك فى أعماق نفسها انه هو الحكم الفصل فى عقد الاتفاق بين مصر وانكلترا ، ولكنها تقول ان الدستور وقانون الانتخاب الجديدين ، يكفلان تمثيل الأمة تمثيلا صحيحاً ، وان البرلمان الذى يقوم فى ظلهما ، يستطيع ان يتكلم باسم الأمة ، وأن يبرم الاتفاق الذى تعقده الوزارة المستندة اليه مع انكلترا

على أن الأمة ، وقد طالعت نصوص الدستور وشعرت بما تسلبها اياه من سلطات وحقوق كانت مؤكدة واضحة فى دستور سنة ١٩٢٣ ؛ لم تتردد فى اظهار رأيها نحو الانقلاب الذى اجترأت الوزارة الصدقية على احداثه . ذلك أن الاحرار الدستوريين ، والوفد المصرى ، وهما الحزبان اللذان يمثلان الأمة المصرية بالاجماع منذ ظهور الحركة القومية ، واللذان اضطلعا بأعباء المفاوضات المختلفة مع انكلترا لتسوية المسائل المعلقة ، قد أصدر كل قراره ، غداة وقوع الانقلاب بعدم الرضى بالدستور الجديد ، وبعدم الاشتراك فى أية انتخابات تجرى فى ظله

ولم يقتصر الأمر على ذلك ، بل أن جميع الهيئات والطوائف التى يعتد برأيها دائما فى مثل هذا الموقف ، كالمحامين ، والأطباء ، والمهندسين ، والتجار ، وأعيان البلاد ، قد أيدوا جميعاً ، جماعات وأفراداً ، قرار الأحرار الدستوريين والوفد ، وعلى العموم ، فان الأمة بأحزابها وهيئاتها المختلفة ، قد أكدت رأيها ، رغم كل ما اتخذته الوزارة الصدقية من أساليب القمع والمنع ومصادرة الاجتماعات والحريات ، بأنها لا ترضى لنفسها نظاماً يستلب منها كل السلطات الحقيقية ، ويجعلها أداة مسيرة مسخرة ويضعها تحت نظام شديد الأوتوقراطية

والواقع أن هنالك من الأدلة الحاسمة ما يدل على أن الوزارة الصدقية حينما أقدمت على احداث هذا الانقلاب ، لم تكن تقصد أن تجرى أية اصلاحات دستورية كما قالت وانما تقصد أولا وآخراً ، أن تخلد فى كراسى الحكم ، وأن تتخذ الدستور الجديد أداة تستتر وراءه ، فتقيم من أشياعها ما تسميه بالبرلمان ، لتجرى باسمه ما شاءت فى اقدار الأمة ومرافقها ومصايرها ، ولتحمل الأمة ظلماً تبعة هذه التصرفات . ولا يخفى صاحب الدولة اسماعيل صدقى باشا أنه يقصد بالفعل الى هذه النتيجة ، فيعتبر منذ اليوم أن وزارته هى وزارة المستقبل المستندة الى الأغلبية ، وما الدستور الجديد الا وسيلة لهذه الغاية . وقد أفصح بجلاء عن هذه النية فى هذه العبارة التى وردت فى الخطاب الذى ألقاه فى الجمعية العمومية لحزبه أى حزب الشعب : «على اننا مع ذلك نرحب بعدول من يعدل عن فكرة الابتعاد عن الانتخابات فرداً كان أو حزباً ، بل نود ذلك ونرحب به حتى يكون فى البرلمان معارضة قوية ، لأننا ونحن دستوريون حقاً ، نحب المعارضة ولا نهابها ... » (١) فصدقى باشا لا يخفى انه يوقن منذ اليوم بانه سيخرج حتما من الانتخابات باغلبية يستند اليها فى البقاء فى الحكم الى أجل غير مسمى ، والى ان خصومه اذا دخلوا الانتخابات ، وجب حتما أن يخرجوا باقلية تكون فى البرلمان الجديد معارضة فقط . وتصرف الوزارة ازاء تشكيل اللجان الانتخابية ، وتحرير جداول الانتخاب ، وعدم درج اسماء خصومها الأقوياء فى دفاتر الانتخاب ، يفصح عن نوع الانتخابات التى يمكن أن تجرى فى ظل هذا النظام ، وعما تعول الوزارة فى الالتجاء اليه من الوسائل الشاذة المنافية لكل حق وقانون وحرية ، لتخرج من الانتخابات بالنتائج التى ترمى اليها .

(١) راجع العدد الاول من جريدة الشعب الصادر فى ٧ ديسمبر سنة ١٩٣٠

ويجب ان نعلم ان الوزارة الصدقية تريد أن ترتب على الانتخابات نتيجة أخرى، فى منتهى الخطورة ، وهى محاولة الاضطلاع بمسألة المعاهدة : فهى تعتقد أنها متى استطاعت بوسائلها أن تخرج من الانتخابات بالاغلبية المنشودة وأن تقيم برلمانا من أشياعها تستتر وراءه ؛ استطاعت فى نفس الوقت أن تتعاقد مع انكلترا فى شأن المسائل المعلقة ، وان توقع باسم الامة المصرية معاهدة مصرية انكليزية. هكذا وصف المستر سبندر برنامج صدقى باشا فى مقالات نشرها حين زار مصر فى اواخر سنة ١٩٣٠ ، وهكذا تقول جريدة صدقى باشا كل يوم . ولا ريب أن عقد اتفاق ثابت شريف مع انكلترا على ما يحقق امانى مصر هو غاية ينشدها كل مصرى مخلص ؛ ولكن من الأسف أن صدقى باشا وأشياعه لا يرون فى عقد المعاهدة أكثر من وسيلة لبقائهم فى الحكم بحجة تنفيذ أحكام المعاهدة التى تعقد . وهذا التنفيذ قد يطول أعواما ؛ ومعنى ذلك ان مصالح مصر لا يمكن أن تصان فى مثل هذه المعاهدة ولو نص على تحقيقها باللفظ ، لان وزارة تجعل غايتها الحكم دائما ، ولا تقدر المعاهدة بأكثر من وسيلة للبقاء فى الحكم ؛ على نحو ما أرادت بوضع الدستور الجديد ؛ لا يمكن أن تؤمن على مصاير البلاد ومصالحها وهى فى نظرها فى المحل الثانى .

لهذا كانت الخطوة التى اتخذها الاحرار الدستوريون والوفد نحو مقاطعة الانتخابات التى قد يجريها صدقى باشا سعيا الى هذه الغاية موفقة غاية التوفيق . وقد اتخذ الاحرار الدستوريون والوفد هذه الخطوة وهم يصرون على تنفيذها لبواعث وطنية محضة ، لانهم يرونها وسيلة سلمية مشروعة تحول دون بغية الوزارة الصدقية فى اتخاذ الانتخابات ونتائجها وسيلة للعبث بارادة الامة والاتجار بها فى شأن المعاهدة . وقد أدرك صدقى باشا خطورة الأثر الذى يترتب على تنفيذ هذه الخطوة ، وأضحت لديه مسألة المسائل ، فهو يحاول قمع الدعوة الى عدم الاشتراك فى الانتخابات بكل الوسائل ، مهما بلغت من الشذوذ والعسف ؛ بل لقد هجست الوزارة ، على نحو ما اذاعته جريدة صدقى باشا بأن تجعل من الدعوة الى مقاطعة الانتخابات جريمة يعاقب عليها القانون ، ولكن الوزارة سرعان ما عادت فتركت هذه الفكرة لانها خشيت ان هى حققتها أن تقدم وثيقة بافلاس النظام الذى سنته وهو مازال فى المهد ، وان كانت من جانبها تقاوم الدعوة باجراءات القمع غير الرسمية بكل ماوسعت واستطاعت .

ولسنا نبالغ اذا قلنا ان قرار الاحزاب المعارضة بمقاطعة الانتخابات كان أهم العوامل فى تطور الموقف السياسى كله حتى لقد أخذت الوزارة الصدقية تتمهل مااستطاعت فى اعداد جداول الانتخابات ، وأخذت بعض الصحف البريطانية المتصلة بها صلة وثيقة كجريدة الديلى تلغراف تحبذ فكرة تأجيل الانتخابات عاماً أو نحوه اعتذارا بالازمة الاقتصادية ووجوب تفرغ الوزارة لمعالجتها . بل لقد هجست الوزارة أن ترجئها من طريق آخر الى أجل غير مسمى ؛ وان كانت تتظاهر دائما بالرغبة فى اجرائها . فقد صرح صدقى باشا فى خطاب القاه فى أشياعه عن مسألة الاتفاق بين مصر وانكلترا بما يأتى :

« ان الامم والحكومات لاتساق الى الاتفاق سوقا بل لذلك ظروفه ومناسباته . وانا وان كنت أحرص منهم على الاتفاق وأكثر شغفا به أرى أننا يجب علينا أولا أن نرتب بيتنا كما يقول الانكليز ترتيبا يجعل كل اتفاق ثابت الدعائم موطد الاركان » (١)

ومعنى ذلك أنه اذا كان اجراء الانتخابات على ماتشتهى الوزارة الصدقية وسيلة للتكلم فى مسألة المعاهدة باسم مصر واتخاذها وسيلة للبقاء فى الحكم ، فان ارجاء مسألة المعاهدة أيضاً وسيلة لعدم اجراء الانتخابات مادامت الوزارة مطمئنة الى البقاء فى كراسيها . ولكن الوزارة الصدقية ليست على نحو مابينا فى فاتحة هذا الكتاب صاحبة الكلمة الاخيرة فيما يتصل بالموقف السياسى العام من الشئون . والدستور والانتخابات والبرلمان كلها مما يتصل أشد الصلة بمسأله الاتفاق بين مصر وانكلترا . لذلك لم تمض أيام قلائل حتى رأينا الآية تنعكس ، ورأينا حديث الانتخابات ، والبرلمان ، ثم عقد المعاهدة يتردد بقوة . ورأينا المستر سبندر السياسى والصحفى البريطانى الكبير يعرض الموقف السياسى فى مقالاته التى نشرها على أثر زيارته الأخيرة لمصر فى جريدته « النيوز كرونيكل » فى بيان جديد واضح وفيه يصرح بالحقائق الآتية :

أولا — انه اذا جرت انتخابات حرة حقيقيسة ، وأسفرت عن نيل اسماعيل صدقى باشا للاغلبية فليس هنالك مايمنع استئنافه للمفاوضات مع الحكومة البريطانية لعقد المعاهدة بين مصر وبريطانيا (٢)

---

(١) الشعب عدد ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٠

(٢) راجع المقال الثانى من مقالات مستر سبندر (المقطم فى ١٥ يناير سنة ١٩٣١)

ثانيا — ان برنامج صدقى باشا كما صرح به لمستر سبندر هو انه يريد أن تجرى الانتخابات فى أسرع وقت ممكن، فاذا نال الاغلبية، سافر الى لندن لاستئناف المفاوضات ، وهو أى صدقى باشا واثق من انه يستطيع تسوية المسائل المعلقة والعود بمعاهدة مرضية (١)

والذين يعرفون مكانة المستر سبندر ، وأثر آرائه وجهوده فى تطور المسألة المصرية ، يدركون حق الادراك أن ماأذاعه فى مقالاته المذكورة من البيانات والحقائق انما يعبر تعبيرا قويا عن الحالة السياسية وعن تطور آراء بعض كبار ذوى الشأن فى تكييف هذه الحالة . وهؤلاء كانوا يرون المضى فى التجربة التى رؤى أن يقوم بها صدقى باشا ، فتجرى الانتخابات وتنفذ التجربة خلال مايسميه المستر سبندر «مهلة معقولة» تمنح للوزارة الصدقية ، ليتبين ان كان صدقى باشا يستطيع بوسائله المعروفة أن يقيم الحجة على أن مقاطعة الانتخابات لم تنجح ، وان أغلبية الناخبين اشتركت فى التصويت ، وانه خرج منها ببرلمان حر يستند فيه الى أغلبية كبيرة

والواقع أنه لم تمضِ أيام قلائل على ظهور مقالات المستر سبندر ، حتى اتخذ صدقى باشا خطوة ذات مغزى كبير . ذلك انه بصفته وزيراً للداخلية أصدر قراراً فى ٢٧ يناير سنة ١٩٣١ بتقصير مواعيد الاجراءات الانتخابية ، فجعلها تبدأ فى الخامس من شهر فبراير سنة ١٩٣١ وتنتهى جميعها فى ٢١ مارس ، فلا تستغرق على هذا النحو أكثر من ستة أسابيع بعد أن كان واجبا حسب قانون الانتخاب الجديد أن يبدأ عرض الجداول الانتخابية فى أول يناير فلا تنتهى الاجراءات الا فى العاشر من ابريل (٢) . وقد كان فى هذا التصرف مفاجأة تلفت النظر خصوصا بعد ماأبدته الوزارة من بطء فى تحرير الجداول الانتخابية ، وبعد أن مضى شهر يناير كله ، وقد كان الواجب حسب القانون الجديد أن يبدأ عرض الجداول فى مستهله.

ولكن الذين يفهمون حقائق الحالة ، ويعرفون مبلغ استقلال الوزارة الصدقية فى الرأى والتصرف ، لم تدهشهم هذه المفاجأة ،خصوصا بعد أن كشف المستر سبندر فى مقالاته عن الخطة التى وضعت وأريد أن تنفذ على يد الوزارة الصدقية،وخلاصتها أن تجرى انتخابات ، يجب أن يخرج صدقى باشا منها بأغلبية ، ويقوم برلمان يستند اليه فى استئناف السير بالمعاهدة الى نهايتها . ولماذا لا تطبق مثل هذه التجربة

---

(١) راجع المقال الثالث من مقالات المستر سبندر (المقطم ٢١ يناير سنة ١٩٣١)

(٢) راجع المواد ١١ وما بعدها من قانون الانتخاب الجديد

فى مصر ، وقد طبقتها السياسية الانكليزية فى العراق فاسفرت عن النجاح التام ؟ أجل قدم الى العراق مشروع معاهدة وضعتها وزارة المستعمرات ووصفت بأنها نظير المعاهدة المصرية المقترحة ثم أقيمت وزارة عراقية معروفة بميولها الانكليزية واجريت معها شبه مفاوضات ووقعت معاهدة ، ثم اجريت انتخابات جديدة بعد أن عدل الدستور وقانون الانتخاب على نحو ماحدث فى مصر ،واقيم برلمان قيل انه برلمان حر يمثل العراق . وفى الوقت الذى كانت فيه المعارضة تشتد وتضطرم فى كل ناحية ، وتضم جميع الزعماء واهل الرأى ، وفى الوقت الذى كانت فيه المظاهرات والحوادث الدموية تقع فى بغداد وغيرها من مدن العراق احتجاجا على المعاهدة اجتمع البرلمان وابرم المعاهدة الجديدة بأغلبية كبيرة ،واصبحت المعاهدة الجديدة وثيقة فى يد انكلترا تؤيد الاحتلال البريطانى وتخلده وتنزع من العراق ارادتها وحقها فى الكفاح . فلماذا لا تطبق فى مصر هذه التجربة بعينها ؟ وأشياع صدقى باشا يجاهرون صراحة بأن ما وقع فى العراق يمكن أن يقوم فى مصر ، فيقوم منهم برلمان يبرم المعاهدة وينتهى الأمر

على أن هذه الخطوة التى اتخذها صدقى باشا لتقصير مواعيد الاجراءات الانتخابية لم تكن خاتمة المفاجآت والتطورات التى تدل على اضطراب السياسة التى أريد أن يتخذ صدقى باشا أداة لتنفيذها ، ذلك أنه رغم البدء فى عرض الجداول الانتخابية من يوم ٥ فبراير تطبيقا للقرار الوزارى ، فان الأنباء ترددت مرة أخرى بأنه عدل عن اجراء الانتخابات فى الظرف الحاضر . وتأيد هذا النبأ بما نشرته جريدة الديلى تلغراف لمراسلها فى مصر ، من أن دوائر الأعمال ترى أن تؤجل الانتخابات بل يؤجل استئناف الحياة النيابية بتاتاً الى حين ، نظراً لسوء الحالة الاقتصادية ولكى تستطيع الوزارة الصدقية معالجتها بعيداً عن قلق الحياة النيابية (١) وقد عودتنا جريدة الديلى تلغراف أن تكون دائما أوثق وأصدق المصادر المعبرة عن نيات صدقى باشا . وقد صرح صدقى باشا على أثر ذلك بأنه لا قيمة لهذه الاشاعات وامثالها ، وان الأمور سائرة فيما يتعلق بالاجراءات الانتخابية فى مجراها الطبيعى . لكن صدقى باشا لم يجرأ ان يحدد لاجراء الانتخاب موعدا ما ولو بطريق الاحتمال . هذا فى حين أن الاجراءات الانتخابية التمهيدية يجب أن تتم حسب القرار الوزارى فى ٢ مارس سنة ١٩٣١ ، وعندئذ تستطيع الوزارة أن تستصدر الامر الملكى باجراء

---

(١) راجع جريدة الاهرام الصادرة فى ١١ فبراير فى باب التلغرافات الخصوصية.

الانتخابات بحيث يمكن اجراء الانتخابات الخمسينية فى اوائل ابريل . وقد تساءل الناس عن السر فى هـذه المفاجأة الجديدة ، ولاحظ بعض المطلعين على سير الموقف السياسى أن الترويج لفكرة العدول عن الانتخابات حدث غداة وقوع الانتخابات لمجلس دمنهور البلدى ، وامتناع الناخبين عن الاشتراك فى الانتخابات امتناعا شديدا ذعرت له الوزارة حتى أن نسبة الذين اشتركوا من الاهالى فى هذه الانتخابات لم تزد على عشرة فى المائة من مجموع الناخبين ؛ مع العلم بأن انتخابات المجالس البلدية ليست ذات لون سياسى . ومع ذلك فقد ظهر أثر تصميم الامة على مقاطعة الانتخابات فى هذا الحادث ظهوراً قوياً ، وقد ظهر ذعر الوزارة واضحا فيما اذاعته من البلاغات الرسمية بشأن هذا الحادث وفى تقرير مدير البحيرة الذى حاول فيه عبثا أن يدحض صحة الارقام التى اذاعتها الصحف عن عدد الناخبين ومن اشترك منهم فى الانتخابات .

واليك الارقام التى أذاعتها الصحف مستخرجة من الجداول الرسمية :

بلغ عدد الناخبين الذين قيدوا فى الجداول لهذا العام ١١٦٥ ناخبا ، اشترك منهم فى الانتخابات ٤٥٤ ناخبا ، ومن هؤلاء ٣٨٠ موظفا و٧٤ فقط من الاهالى.

واذاعت الوزارة على أثر ذلك بلاغا رسميا اعترفت فيه بأن الذين اشتركوا فى الانتخابات هم حقيقة ٤٥٤ ، ولـكنها أرادت أن تخفف من وقع الحادث بمقارنة هذا الرقم بعدد من اشتركوا فى انتخابات مجلس دمنهور البلدى فى أعوام سابقة

ثم أذاعت الوزارة أيضا نص تقرير تلقته من مدير البحيرة فى هذا الشأن لم ينكر فيه صحة هذا الرقم ولـكنه فقط قال ان الذين اشتركوا من الموظفين والمستأجرين هم ٢٨٠ وأن الذين اشتركوا من الاهالى هم ١٧٤ لا ٧٤ (١)

وعلى أى حال فقد وقعت انتخابات دمنهور فى اليوم الثامن من فبراير ، وفى اليوم العاشر ظهر مقال جريدة الديلى تلغراف عن احتمال تأجيل الانتخابات البرلمانية الصدقية

بل لقد تأيد هذا الاحتمال ونحن نـكتب هذه السطور بما هو أشد وأقوى ، فقد نشرت جريدة « المورنن بوست » لمكاتبها السياسى مقالا ذا مغزى خطير عن الحالة فى مصر وعما تتضمنه من الاحتمالات جاء فيه :

«ان بعض الوفديين أخذوا يسعون لاقناع النحاس باشا بالعدول عن التهديد بمقاطعة الانتخابات وأن المستر هندرسن يتوق جداً الى العدول عن هـذه المقاطعة

---

(١) راجع هذه الاحصاءات والبلاغات فى الصحف التى صدرت فى أيام ١٢ و١٣ و١٤ فبراير

وهو يرجو أن تستأنف المفاوضة فى المعاهدة ، وأن تعقد المعاهدة على يد حكومة العمال الحاضرة . أما اذا أصر الوفد على خطة المقاطعة فانه سيتعذر على المستر هندرسن أن يستأنف المفاوضة مع حكومة تكون منتخبة بواسطة عدد يسير من الناخبين . وقد سبق أن صرح المستر مكدونالد بأنه لا يسعه أن يمضى الا المعاهدة التى تكون مقبولة من برلمان مصرى ينتخب انتخابا حراً » (١)

ونشرت جريدة المقطم فى نفس العدد الذى نشرت فيه ترجمة هذا المقال فى محلياتها الفقرة الآتية تحت عنوان الانتخابات البرلمانية :

« يستدل مما رواه بعض الثقات أن الانتخابات البرلمانية لا تجرى الا بعد أن تستوفى كل التدابير اللازمة لاجرائها من الآن الى شهر نوفبر الآتى اذ ليس ثم مايوجب الاسراع فيها من جهة من كل الجهات التى يهمها أمرها على مايظهر بل الميل الغالب هو الى التأنى حتى يأتى البرلمان المنتظر مستكملا للاوصاف والشروط التى يكون فيها القرار الذى يعول عليه ، والذى يعد فصل الخطاب فى كل مايصدر فيه » (٢)

وقد لاحظت بعض الدوائر العليمة ان مقال المورنن بوست ظهر على أثر وصول المستر مرى مدير القسم المصرى بوزارة الخارجية الانكليزية الى لندن ، بعد ان لبث بمصر والسودان بضع اسابيع كانت كل الدلائل تدل على انه كان خلالها يدرس مع المندوب السامى والمستر سبندر حقائق الموقف الحالى .

ولا ريب أن ما تضمنه مقال المورنن بوست ونبأ المقطم صريح فى وقوع تطور فعلى خطير فى البرنامج الذى وضع بادىء بدء ، ومن الواضح ازاء هذه المفاجآت المتوالية التى شرحناها أن الموقف الحالى يتلخص فيما يأتى : أن التجربة التى اختيرت الوزارة الصدقية لاجرائها ومهدت لها بالغاء الدستور ، وفرض هذا النظام العرفى على البلاد ، يشك اليوم أعظم الشك فى نجاحها ، ويقع التردد فى تنفيذها ، وان الحكومة البريطانية اقتنعت بأن الوسائل التى يعتمد عليها صدقى باشا فى اجراء ما يسميه بالانتخابات البرلمانية لاتخرج برلمانا جديراً بهذا الاسم . والواقع أن هذه الوسائل قد ظهرت بدايتها فى تحرير الجداول الانتخابية ، فان عشرات الألوف من الناخبين الذين ينتمون الى المعارضة تحذف أسماؤهم من جداول الانتخابات الاقليمية مهما استوفوا شروط الاثبات بحجة أنهم لايقيمون فى الدوائر التى بها

---

(١) راجع جريدة المقطم الصادرة بتاريخ ٢٢ فبراير سنة ١٩٣١ .

(٢) راجع العدد المذكور

مصالحهم وأملاكهم ، ثم تم يحذفون من جداول العاصمة وباقى المدن بحجة أن مصالحهم بالاقاليم ، كذلك يدرج الناخبون الذين يستوفون شروط المندوبين ولكن ينتمون الى المعارضة بطرق تحول دون انتخابهم مندوبين كان يحشر منهم عشرات فى كشف خمسيني واحد ، ثم يوزع المندوبون الذين تعتمد الوزارة عليهم كل فى كشف خمسيني خاص قد لا يدرج فيه معه غيره ممن استوفى الشروط وعندها يجب انتخابه مندوبا حتما . والغرض من هذه الوسائل وأمثالها أن يظهر متى وقع انتخاب ، أنه صوتت من الناخبين نسبة يعتد بها ، وأن المقاطعة لم تؤثر فى الحركة الانتخابية

ولكن هذه الوسائل كلها كانت شهادة على النظام الصدقى لا له ، وأصبح من الواضح على ماتقرره المورننج بوست ، ان الكلمة فى اجراء الانتخاب هى اليوم للمعارضة . فاذا أصرت المعارضة على مقاطعة الانتخابات — وهى اليوم أشد ماتكون تمسكا بها — فلن يقوم برلمان يستوفى شروط التمثيل الصحيح الذى تتطلبه الحكومة البريطانية لاستئناف المفاوضات وعقد المعاهدة . والواقع انه اذا كانت انكلترا بعد ان كانت تصر على عقد المعاهدة مع الامة المصرية ممثلة فى برلمانها أصدق تمثيل ، قد اعتقدت أن المعاهدة يمكن أن تكون قصاصة ورق تفرض على مصر بأى الطرق ، فقد ظهر بطلان هذه النظرية واضحا جلياً لان المسألة المصرية لا يمكن أن تحل بتوقيع وثيقة أو أكثر ، ولازالت رغم ماوقع فى شأنها من مفاوضات حيثما بدأت من حيث أصرار مصر على تحقيق أمانيها تحقيقا فعليا صحيحا . ولقد قالت الاحزاب الممثلة لمصر كلتها صريحة فى ذلك ، فاعلنت أنها تشك فى نزاهة أى اتفاق يفرض على مصر بهذه الوسيلة وصرح دولة محمد محمود باشا رئيس حزب الاحرار الدستوريين فى خطاب بسط فيه وجهة نظر حزبه فى الموقف الحالى ، بأن الاحرار الدستوريين هم أول من ينقض أى اتفاق يعقد فى ظل مثل هذا النظام الاوتوقراطى (١)

ان مصر لن تكون هى الخاسرة فى مثل هذه الصفقة اذا تحتم أن تفرض عليها على يد الوزارة الصدقية ، لأنها تعرف عندئذ باجلى برهان أن انكلترا قد عدلت عن سياسة التفاهم والوفاق الخالصين ، وآثرت فى النهاية سياسة الارغام والقوة ، وعندئذ تسترد مصر كل حريتها فى وضع الخطة التى تراها كفيلة بصيانة حقوقها ومصالحها . ولكن طوالع الاحوال كلها تدل كما قدمنا على انهيار هذه السياسة الخاطئة التى ولدت ميتة فى المهد

---

(١) راجع الخطاب الذى ألقاه صاحب الدولة محمد محمود باشا فى نادى الاحرار الدستوريين فى يوم ٩ يناير سنة ١٩٣١ ، ونشرته جريدة « الاحرار الدستوريون » فى العاشر منه

الفصل السادس

مسألة الحدود الغربية

الاعتداء على الاراضي المصرية واحتلال واحة الكفرة — جمود الوزارة الصدقية ازاء الاعتداء — تخطي الحكومة البريطانية لمصر — المساومة في باريس ولندن على أراض مصرية — نتائج الموقف

الآن وقد بينا موقف الوزارة الصدقية نحو مسألة الاتفاق بين مصر وبريطانيا العظمى ؛ وهى مسألة المسائل فى شئون مصر الخارجية ، نعرض الى الشطر الثانى من هذا البحث ، وهو موقف الوزارة الصدقية نحو الشئون الخارجية الاخرى ونحو علائق مصر بباقى الدول بصفة عامة ؛ والواقع أن الوزارة الصدقية واجهت فى الفترة الاخيرة طائفة كبيرة من هذه الشئون ، ومنها ما يرتبط أشد الارتباط بسلامة الاراضى المصرية وحقوق السيادة المصرية .

واذا أردنا أن نعلم بأى روح تقف الوزارة الصدقية من هذه الشئون الخطيرة فيكفى أن نذكر موقفها اليوم ازاء مسألة الحدود الغربية . فقد احتلت القوات الايطالية الطرابلسية فى أواخر شهر يناير المنصرم واحة الكفرة الواقعة داخل الحدود المصرية فى الجنوب الغربى مما يلى التقائها بحدود السودان ، وبينما تتوالى الانباء ونحن نكتب هذه السطور بأن المفاوضات تدور بين ايطاليا وانكلترا وفرنسا ، فى لندن أو باريس أو رومه ، على تسوية هذه المشكلة (١) وبينما تتساوم الدول الثلاث فى شأن قطعة من الاراضى المصرية ، اذا بالوزارة الصدقية تلزم الصمت المطبق كأن الامر لا يعنى الحكومة المصرية ؛ وكأن احتلال القوات الاجنبية لشطر من الاراضى المصرية يعتبر من الامور الطبيعية المحضة .

ولو لم تكن البلاد تجوز اليوم هذه الظروف العصيبة التى أوقعتها فيها الوزارة

---

(١) راجع الاهرام الصادرة فى ٩ فبراير سنة ١٩٣٠ فى باب التلغرافات الخصوصية .

الصدقية ، ولو لم تكن تعصف بها ريح الطغيان الغاشم ، لكان لهذا الاعتداء على أراضيها اليوم شأن آخر ، ولدوت صيحة الخطر فى البلاد ، ولحملت الحكومة القائمة على الوقوف بكل مااستطاعت فى وجه الدولة المعتدية ، ولكن الوزارة الصدقية لم تعن حتى بالاحتجاج على هذا الاعتداء ، وسبل الاحتجاج أمامها عديدة ، وأقل ماكانت تجنيه مصر من رفع صوتها الرسمى بالاحتجاج على تصرف ايطاليا أن تسجل عليها هذا الاعتداء أمام الرأى العام الدولى وأمام عصبة الامم . وأن تبين بوضوح أنها تحرص على سلامة أراضيها ، ولا ترضى اعتداء عليها أو مساومة فى شأنها .

والواقع أن مشكلة الحدود الغربية ترجع الى سنوات قبل ذلك ، وكان من سوء الطالع أن واجهتها وزارة كالوزارة الصدقية ، ضعيفة بتخلى الامة عن مؤازرتها مشغولة بقمع الحقوق والحريات العامة عن معالجة المشاكل الخارجية بروح الثقة والحرص على حقوق البلاد . وقد سويت مسألة الحدود الغربية بين مصر وايطاليا منذ سنة ١٩٢٥ بمعاهدة خاصة نزعت فيها من مصر واحة جغبوب وما يتصل بها من الاراضى ، ولم تعوض مصر عن هذه الخسارة بشىء يذكر . وكان المتولى لعقد هذه المعاهدة الخاسرة عن مصر ، صاحب الدولة اسماعيل صدقى باشا الذى انتدبته الحكومة المصرية لرياسة اللجنة التى قامت بالمفاوضة عن مصر . وقد رفعت الامة يوم وقعت هذه المعاهدة الخاسرة صوتها بالاحتجاج على ماسلخ من أراضيها ، ولكن الاحتجاج لم يغن شيئا أمام الواقع ، وأبى البرلمان المصرى أن يبرم المعاهدة ، ولكنها نفذت بالفعل ، واستولت ايطاليا منذ توقيعها على مااختصت به من الاراضى ، ثم نفذت بالنسبة لمصر فى سنة ١٩٢٩ بصفة فعلية حتى يقرها البرلمان فى كل من البلدين ، ونزلت مصر على حكم الظروف القاهرة وارتضت رغما عنها بصفة مؤقتة مارسمته المعاهدة لها من حدود جديدة .

ولكن الأمر لم يقف عند هذا الحد ، ولم تنقطع القوات الايطالية فى طرابلس عن الاغارة على الحدود المصرية واقتحامها من آن لآخر واحتلال أراضيها بحجة مطاردة الفارين من الثوار الطرابلسيين . ومن يقرأ تقارير مصلحة الحدود الغربية يدرك فداحة هذا الاعتداء ومبلغ ما تبديه مصر نحوه من الاناة وسعة الصدر . وبلغ الاعتداء فى الأشهر الاخيرة حداً لم يمكن الصبر عليه ؛ فاقتحمت الحدود المصرية فى شهر سبتمبر الماضى بشناعة ، واحتلت نقط عديدة داخل

الاراضى المصرية ، وذاعت أنباء هذه الحوادث فى مصر وفى الخارج . وانتظرنا أن تبدى الوزارة الصدقية نحو هذه المسألة الخطيرة ما تستحق من عناية واهتمام . وتناولت جريدة السياسة المعطلة ، ثم شقيقتها « الأحرار الدستوريون » هذا المشكل بقوة ، وناشدتا الوزارة الصدقية أن تأخذ فى معالجة المسألة بحزم وشجاعة خصوصا وانها مسألة قومية محضة لا علاقة لها بالخلاف الحزبى ، وطالبتا الوزارة أن تصرح بما يمكن التصريح به من تفاصيل النزاع وما اتخذته الوزارة لصون حقوق مصر تطميناً للأمة واستمداداً لتأييدها فى مثل هذا الحادث القومى . ولكن صدقى باشا أجاب على هذه الدعوة التى لم يملها غير الواجب الوطنى المحض بالسخرية ، وبأن العرف الدولى لا يسمح باذاعة شىء عن المشاكل القائمة قبل تسويتها

وها هى الأمة تجنى اليوم نتائج ما أبدته الوزارة الصدقية من ضعف وتفريط فى معالجة هذا المشكل بل هذه الكارثة القومية . ذلك أن ايطاليا تسعى منذ أعوام بعيدة الى تسوية حدودها الطرابلسية على حساب مصر ، والى السيطرة على طرق القوافل الممتدة من مصر نحو الغرب ، ثم الى شمال السودان الغربى تحقيقاً لأغراض حربية وتجارية . وقد حققت بعض غايتها بعقد المعاهدة المصرية والاستيلاء على واحة جغبوب . وما زالت تتربص الفرص لدفع حدود برقة نحو مصر شرقاً ، ولا تتردد عن اقتحام الاراضى المصرية حتى أخذ النزاع صبغة رسمية بين مصر وايطاليا فى الأشهر الأخيرة ، وكان على وزارة صدقى باشا أن تضطلع بتسوية هذا النزاع وأن تعمل لصون حقوق مصر . ولكن بينما وقفت الوزارة الصدقية موقف الجمود والخور ، ومع أنها ارتضت أضراراً بحقوق مصر أن يطبق نظام جوازات السفر على اللاجئين من الطرابلسيين الى الحدود المصرية متنازلة بذلك عن حقها الدولى فى حماية اللاجئين اليها ، تتول مع هذا الضعف والتفريط ، وبينما تنتظر الوزارة الصدقية ناعمة البال رد الحكومة الايطالية على مذكراتها واقتراحاتها المضيعة لحقوق مصر ، اذا بالقوات الايطالية تخترق الحدود المصرية من جهة الجنوب الغربى ، واذا بها تحتل واحة الكفرة التى يدخل شطر كبير منها فى الاراضى المصرية

وأشنع من هذا كله ، وأشد جرحا لكرامة البلاد ، أن تدور الآن المفاوضات بين ايطاليا وفرنسا وانكلترا ، لتسوية هذا النزاع الذى يتعلق بالاعتداء على أرض مصرية ، بينما تلزم الحكومة المصرية أزاءه الصمت المطبق وتكتفى

بتلاوة أنبائه كما نتلوها نحن في الصحف . ولعل الوزارة الصدقية تذعن في ذلك الموقف لما تظن أنه منطبق على التحفظ الثانى من تصريح فبراير سنة ١٩٢٢ وهو الذى ينص على احتفاظ انكلترا بحق « الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل اجنبي بالذات أو بالواسطة » ، فهى لذلك تلزم الصمت وتتجنب كل تدخل أو احتجاج أو كلام فى شأن هذا الاعتداء الخطير الذى وقع من ايطاليا على الاراضى المصرية . فان كانت الوزارة الصدقية ترى أن تلجأ الى هذا التفسير فى تبرير موقفها الغريب ، فانها تقدم بذلك الى بريطانيا العظمى أشنع سلاح لهدم استقلال البلاد ، وتجنى على كل ما كسبته مصر بتصريح فبراير شر جناية ، وتجعله هباء وعبثا . ذلك أن التحفظ المشار اليه لايعنى الا حالة الحرب الفعلية ، ولا يعنى على أى حال أن تهدر شخصية مصر الدولية بتاتاً ، وانما يراد به أن تقوم انكلترا فى مثل هذه الحالة بالاشتراك الى جانب مصر فى دفع الاعتداء ، وجوهر تصريح فبراير هو اعتراف بريطانيا العظمى بان مصر دولة مستقلة ذات سيادة ، فالتحفظات الملحقة يجب أن تفسر فى أضيق الحدود ، وقد بدأت مصر بتناول الامر بيدها بالتفاوض مع ايطاليا لتسوية مشاكل الحدود الغربية بعد ان عقدت معها معاهدة خاصة بذلك منذ سنة ١٩٢٩ ، وقدمت الوزارة الصدقية الى ايطاليا عدة مذكرات فى هذا الشأن وانتهت معها الى حلول مازالت قيد البحث ، فما معنى أن تقف الوزارة الصدقية اليوم جامدة صامتة ازاء هذا الاعتداء المسلح الذى ارتكبته ايطاليا على الاراضى المصرية ؟ وهل تدخل انكلترا معناه أن تمحى شخصية مصر وأن تترك سلامة أراضيها رهن مفاوضات تجرى فى باريس أو لندن بعيدا عن رأيها وتدخلها ؟ ان فرنسا تتدخل طرفا ثالثا فى النزاع مع انكلترا ، وايطاليا ، لأن واحة الكفرة تشرف على حدود السودان الفرنسى ، فكيف تبقى مصر وهى صاحبة الحق الاصيل ومالكة الارض المعتدى عليها بعيدة عن النزاع ؟

ولكن هذا هو الموقف الذى ارتضته الوزارة الصدقية لمصر ازاء هذه المسألة الخطيرة . فهى حتى كتابة هذه السطور باقية على صمتها وجمودها . بينما تعزز القوات الايطالية مراكزها فى واحة الكفرة ، وبينما تجرى المساومات فى لندن وباريس وروما على تسوية الحدود على حساب الاراضى المصرية . وهو موقف ما كانت لترتضيه اية وزارة مصرية تقدر الحقوق القومية قدرها ، وتسهر على حمايتها ورعايتها فى حدود الطاقة ، وتستمد عزمها من عطف البلاد وتأييدها خصوصا

فى مثل هذه المواقف القومية الخطيرة التى يختفى ازاءها كل نزاع حزبى

ثم أن هذا التفريط الصارخ فى حقوق البلاد لا يقف أثره عند الجناية على ما كسبته مصر بتصريح فبراير وعند الحد من استقلالها الذى تضمنه هذا التصريح حداً بعيد المدى، ولكنه يتعدى ذلك الى التأثير على مركز مصر الدولى فيما عقدته من المعاهدات المؤكدة لهذا الاستقلال . فمصر طرف موقع لميثاق تحريم الحرب أو ميثاق كيلوج الذى ينص على تسوية المشاكل الدولية بطريق التحكيم، كما أن ايطاليا طرف فيه أيضا . وقد كان فى وسع مصر أن تلجأ الى نصوص هذا الميثاق ، سواء فى هذا الظرف أو غيره ؛ ولكن تخلى الوزارة الصدقية عن التدخل لحماية الاراضى المصرية وتركها شخصية مصر الدولية تفنى فى شخصية انكلترا على هذا النحو ، فيه القضاء المبرم على كل ما كسبته مصر لتأكيد استقلالها وشخصيتها الدولية بهذا الميثاق وغيره من المعاهدات المماثلة له

الفصل السابع

مسألة التحكيم بين مصر وأمريكا

أصل المسألة — رفض الوزارة الصدقية لمبدأ التحكيم — قبوله على يد الوزارة الوفدية — تنظيم الوزارة الصدقية للتحكيم — اضاعتها لحقوق مصر في إثارة الدفوع الشكلية — اعذار الوزارة — تطور المسألة — إعتراض الدول

على أن هذا الموقف المعيب الذى لزمته الوزارة الصدقية إزاء الاعتداء الاجنبى على الاراضى المصرية ليس كل ما ارتكبته في حق السيادة القومية ، فهنالك سلسلة أخرى من التصرفات الشاذة قامت بها هذه الوزارة أزاء شئون البلاد الخارجية ؛ وعلائقها مع الدول ، كلها تفريط فى حقوق البلاد وانتقاص من سيادتها وتعريض بكرامتها القومية .

وقد كان تصرف الوزارة فى تنظيم التحكيم بين مصر وأمريكا من أخطر المسائل الذى طبع فيها صدقى باشا وزملاؤه موقف مصر أزاء حقوقها القومية بطابع التفريط والتهاون والنزول على ارادة النفوذ الأجنبى . وقد نشأت هذه المسألة منذ أعوام عن حكم أصدره القضاء المختلط لمصلحة الحكومة المصرية ضد أحد الرعايا الامريكيين . ولم يكن الموضوع فى ذاته أو بالنسبة للحقوق المتعلقة به خطيراً بحيث يترك أثراً عميقا فى علائق مصر وأمريكا ، ولكن سنرى أنه انتهى بأن أصبح مدارهذه العلائق ، وبأن جاء حله ماساً بالسيادة المصرية فى صميمها . واليك أصل الوقائع :

رفع جوزج سالم وهو سورى أمريكى التبعية قضية على الحكومة المصرية أمام القضاء المختلط يطالبها بتعويض قدره نحو تسعين الف جنيه بحجة أن السلطات المصرية حجزت مستندات أملاكه بين سنتى ١٩١٨و١٩٢١ فأضاعت بذلك عليه فرصة التصرف فيها بالأثمان العالية . وبعد أدوار ومرافعات طويلة حكمت المحكمة

المختلطة برفض دعواه ، فاستأنف الحكم أمام محكمة الاستئناف المختلطة ، وبعد ادوار طويلة أيضاً ، أيدت محكمة الاستئناف حكم الرفض الابتدائي في سنة ٩٢٦، وبذا أصبح حكم الرفض نهائياً . ولكن جورج سالم لم يرتض حكم القضاء ولجأ الى الحكومة الامريكية ، فتدخلت في الامر خلافاً لكل عرف ومبدأ . ومع أن الامر يتعلق هنا بحكم نهائي أصدره قضاء شبه دولي وفيه تمثل أمريكا أقوى تمثيل ، فان الحكومة الامريكية طلبت على يد مفوضيتها في مصر الى الحكومة المصرية أن تقوم بدفع التعويض المطلوب لجورج سالم بحجة أن الاجراءات التي اتبعت في القضية لم تطبق كما ينبغي . ولكن الوزارات المصرية المتعاقبة أبت أن تصغي الى وجهة نظر غريبة كهذه ، وأخيراً بعد اصرار والحاف من الحكومة الامريكية ، عرضت الحكومة المصرية في عهد وزارة صاحب الدولة محمد محمود باشا حلا وسطا وذلك بأن يرفع جورج سالم التماساً باعادة النظر في دعواه أمام القضاء المختلط ، ولا تعارض الحكومة المصرية في هذا الالتماس من الوجهة الشكلية وبذلك يعطى المدعي فرصة جديدة لاثبات دعواه ، ويبقى حكم القضاء محترما ، وحقوق مصر مصونة . ولكن أمريكا رفضت هذا الحل على ما فيه من مجاملة وتساهل . وأصرت على أن تعرض المسألة للتحكيم أمام محكمة العدل الدولية أو هيئة أخرى تعين بالاتفاق ، واصرت الوزارة المحمدية من جانبها على رفض هذا الاقتراح لما فيه من مساس ظاهر بحقوق السيادة المصرية ولانه يرتب على مصر سابقة خطرة لا يمكن أن تنجو في المستقبل من اعبائها أمام الدول جميعاً .

وظلت المسألة بين الاخذ والرد حينا ، وأمريكا تصر على وجهة نظرها اصراراً غريبا حتى انتهى الأمر بأن قبلت الحكومة المصرية مبدأ التحكيم في أوائل يونيه سنة ١٩٣٠ في عهد الوزارة الوفدية وقبل استقالتها بأيام قلائل . وقد كان قبول التحكيم خطأ دبلوماسيا كبيراً ، ولكن كان في الامكان مع ذلك أن تخفف نتائجه العملية بتنظيم التحكيم على قواعد تصان بها حقوق السيادة المصرية . وكانت هذه مهمة الوزارة الصدقية ، وكان واجبا عليها أن تلزم في تأديتها منتهى الحذر والحرص ، ولكن الوزارة الصدقية ، باندفاعها في سياسة ترضية الدول مهما كانت هذه الترضية ضارة بحقوق مصر ، ارتكبت في تنظيم التحكيم اخطاء ضاعفت مضاره . وقد انتهت المفاوضات التي دارت في هذا الشأن بين الحكومتين المصرية والامريكية في ٢٠ يناير سنة ١٩٣١ بتوقيع بروتوكول التحكيم بين الفريقين، واذاعته. وحدد

موضوع التحكيم بنص المادة الثالثة من البروتوكول وهو الآتى مأخوذا من النص الرسمى الذى اذاعته الوزارة :

« المسائل التى ينظر فيها مجلس التحكيم هى :

أولا — مسؤلية حكومة مصر الملكية بناء على مبادىء القانون والعدالة عن تعويض حكومة الولايات المتحدة الامريكية بسبب المعاملة التى عومل بها جورج . ج سالم من رعايا أمريكا

ثانيا — اذا وجد مجلس التحكيم أن هنالك محلا للمسؤلية فما هو المبلغ الذى يجب على حكومة مصر الملكية عدلا أن تدفعه الى حكومة الولايات المتحدة الامريكية على سبيل التسوية التامة للتعويض » (١)

فكان فى قبول الوزارة الصدقية لهذا النص قضاء مبرما على كل التحوطات التى كان يمكن اتخاذها فى ميثاق التحكيم لتقييد مبدأ التحكيم ذاته وحصر مضاره فى أضيق الحدود ، ذلك لان الوزارة أغفلت المسألة الشكلية الهامة التى كان واجبا ان تبحث قبل كل شىء ، وهى : — هل يصح التحكيم شكلا فى مسألة صدر فيها حكم قضائى نهائى من سلطة قضائية تعترف أمريكا بها وتمثل فيها ؟ أما البحث فى المسؤلية فهو أمر يتعلق بالموضوع مباشرة ولا علاقة له بالشكل لأن المسؤولية أمر مادى فاذا ثبتت فتقدير التعويض مسألة ثانوية . ولو أن الوزارة الصدقية حرصت على اثبات هذا الدفع الفرعى فى ميثاق التحكيم لكان فى اثباته تخفيف كبير للنتائج التى تترتب على اجراء التحكيم . فلو وفقت مصر الى اقامة الدليل على صحة هذا الدفع الفرعى ، وقضت المحكمة بعدم قبول التحكيم شكلا لانتهى النزاع فى المهد ولم تبق حاجة للسير فيه . أما تنظيم التحكيم فى الموضوع مباشرة ، فهو اخطر ما فى هذه السابقة على حقوق مصر ، لان مصر بقبول هذا المبدأ أصبحت اليوم ملزمة بقبوله أمام كل دولة أخرى ترى الالتجاء اليه لتحقيق مصالح رعاياها ، وأصبح فى ميسور كل أجنبى أن يبدأ بمقاضاة الحكومة أمام القضاء المختلط ، فاذا حكم له كان بها واذا خسر دعواه لجأت حكومته الى الطرق الدبلوماسية ، وعرض النزاع على التحكيم مرة أخرى .

ومعنى ذلك واضح ، وهو أن التحكيم على هذا النحو هو أولا انكار لسلطة القضاء المختلط من جانب الدول مع انه سلاحها فى تأييد الامتيازات الاجنبية

---

(١) راجع نص البروتوكول الرسمى فى جريدة الشعب الصادرة فى ٢٤ يناير سنة ١٩٣١

ومع أنها ممثلة فيه ، وذلك فقط حين يتعلق الامر بمصلحة لها فى هذا الانكار ، ثم هو غل جديد يوضع فى عنق مصر ، وحق ارتفاق جديد ينشأ للدول على حساب السيادة المصرية . فليس فى وسع مصر بعد اليوم أن تعارض شكلا فى اجراء التحكيم ، مع أن هذا الدفع كان لها ملاذ النجاة كلما أرغمتها الظروف على قبول مبدأ التحكيم

وقد حملت جريدة « الاحرار الدستوريون » حملة صادقة على الوزارة فى هذه المسألة وكان لها فضل شرحها وفضح ما ارتكبته الوزارة فى شأنها من اخطاء تضر بحقوق السيادة المصرية أكبر الضرر (١) ، وأيدت وجهات نظرها بالوثائق والنصوص تأييداً قويا اضطرت ازاءه الوزارة أن تصدر بلاغا رسميا مطولا للرد عليها (٢) على أن البلاغ الرسمى لم ينف شيئا من الوثائق والنصوص المسندة ، وانما أرجع مسئولية قبول التحكيم الى الوزارة الوفدية ، ولم يبد رداً على المسألة الشكلية التى أثارتها « جريدة الاحرار الدستوريون » بأكثر من أن الوزارة احتفظت بحق اثارة جميع الدفوع التى تراها فى المذكرات التى تبودلت قبل عقد البروتوكول . وفى نفس الوقت أفضى وزير الخارجية بتصريح فى ذلك الشأن الى جريدة المقطم قال فيه :

« توليت شئون وزارة الخارجية فوجدت تفسى أمام الامر الواقع فيما يتعلق بعرض القضية على هيئة التحكيم ، فأخذت أعالج المسألة عن طريق اقناع الحكومة الامريكية بقبول نظريتنا وهى حق الحكومة المصرية فى تقديم كل ما عندها من دفوع فرعية وغيرها ، كان الامر يعرض على محكمة عادية كل من طرفى الخصوم فيها حر فى تقديم مايعن له من دفوع فى الشكل قبل الدخول فى الموضوع . والمحكمة تفصل عما تراه ، فتوصلت ولله الحمد فى اتمام هذه المسألة ، وسنتقدم الى المحكمة غير مقيدين بأى قيد فيما نريد تقديمه من دفوع فرعية » (٣)

على أن الوزارة لم تنشر أية وثيقة تؤيد ماورد فى البلاغ الرسمى ، ثم فى تصريح وزير الخارجية من احتفاظ الوزارة بحقوق مصر فى اثارة الدفوع الشكلية . والواقع أن البروتوكول وهو قانون المتعاقدين لايشير الى شىء من ذلك ، فتكون الحقيقة

---

(١) راجع جريدة الاحرار الدستوريون » اعداد ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ يناير سنة ١٩٣١ .

(٢) راجع هذا البلاغ الرسمى فى جريدة الاهرام الصادرة فى ٢٤ يناير سنة ١٩٣١ .

(٣) نشر هذا التصريح فى مقطم ٢٤ يناير سنة ١٩٣١ :

المرة هي أن الوزارة الصدقية اضاعت بخطئها وتفريطها وتهاونها على مصر حقوقا لاضاعتها اكبر الأثر في الانتقاص من حقوق السيادة المصرية ، وفي ترتيب سابقة من اخطر السوابق تستطيع الدول أن تجعل منها سلاحا خطيرا للافتئات على هذه السيادة والحد منها .

بل لقد انتهت المسألة ، ونحن نكتب هذه السطور ، الى طور جديد ، وأخذت نتائج هذا الخطأ الدبلوماسي الخطير ، الذي بدأت بارتكابه الوزارة الوفدية ، ثم أتمته وأكدته الوزارة الصدقية ، تبدو في علائق مصر مع الدول بصورة عملية . فان الحكومة المصرية لم تكد تنته من تعيين الحكم الذي يمثلها في مجلس التحكيم ، ومن الاتفاق على الحكم المرجح ، حتى أخذت بوادر الاعتراض على هذه التسوية تبدو في الدوائر السياسية ، وقد ظهر الاعتراض أولا في القضاء المختلط الاعلى ذاته ، لأن التسوية التي تمت ، تمس سيادته في الصميم ، وتجعل أحكامه النهائية عرضة للنقض ، ثم انتقلت الى الدوائر السياسية الممثلة دولها في المحاكم المختلطة ، ونشرت الاهرام الصادرة في ٢٥ فبراير نبذة عن مسألة التحكيم بين مصر وامريكا جاء فيها :

« والذي يدور على بعض الالسنة أن المسألة قد تأخذ دوراً سياسيا خطيراً في المقامات السياسية الدولية لان التحكيم في حكم نهائي صادر من محكمة عليا دولية وان تكن بالاسم والشكل مصرية ، يمس تلك المحاكم في وجودها وكيانها ، وهذا ما تريد الدول المحافظة عليه كل المحافظة .

« وقد كان يدور في بعض المقامات أن الجمعية العمومية للمحكمة المختلطة هي التي تتصدى لهذا الموضوع ولكنه رؤى بعد ذلك أن هذا الامر خارج عن اختصاصها لانه أمر سياسي أكثر منه قضائي .

« ووصل الينا أن بعض المقامات الامريكية ترى حل الاشكال والتفادي عن المباحثات السياسية وسواها وعن النتائج التي قد تنتج عنها أو لاتنتج باجراء الصلح مباشرة بين الحكومة المصرية وجورج سالم ذاته ، وذلك بأن تتبرع الحكومة لجورج سالم ذاته بمبلغ من المال فتعلن الحكومة الامريكية بعد ذلك رضاها عن الحل »

فان صح هذا كله ، والدلائل تؤيد صحته ، كان تصرف الحكومة المصرية في هذه المسألة جناية مزدوجة على حقوق البلاد ، لانه فضلا عما اقترن به من تفريط وتسليم ، فانه يقدم للدول ذوات الامتيازات سلاحا للتدخل في شئوننا ما كان

أغنى مصر عن تقديمه ؛ ولكن الوزارة الصدقية فى اعتدادها بنفسها واندفاعها فى ترضية المصالح الاجنبية ، لم تأبه بنصح أو اعتراض ؛ وقد اعترضنا فى « الأحرار الدستوريون » ولعبحنا فاستخفت بما قلنا ، فجاءت الحوادث تؤيد وجهات نظرنا ، وتلقى على الوزارة الصدقية درسا قاسيا ، وتسفه تصرفها ، وتعرضها للنقض .

على أنه لاريب أن مصر ، متى انهارت هذه التسوية الخاطئة التى أصابت حقوقها وسيادتها ، تغنم غنما لاريب فى خطورته وهو التحرر من مبدأ التحكيم وما يترتب عليه من النتائج الضارة التى بيناها ، وان كان مما يدعو الى الاسف أن يجيء هذا التحرر عن طريق غير مرغوب فيه ؛ وهو تدخل الدول فى شئون مصر .

الفصل الثامن

مناصب القضاء المختلط

الامتيازات الاجنبية — سقوطها بالنسبة لبعض الدول — حالة روسيا حق مصر فى منصب القاضيين الروسيين — موقف الدول وموقف الوزارة — الحل الصحيح — تفريط الوزارة في حقوق مصر .

وثالثة المسائل الخارجية التى أفصحت الوزارة الصدقية فيها عن ميولها الاجنبية، وكان تصرفها فيها تفريطا فى حقوق السيادة القومية هى مسألة مناصب القضاء المختلط .

أن المحاكم المختلطة رغم كونها مصرية بالاسم تصدر أحكامها باسم صاحب الجلالة ملك مصر ، ورغم أن الحق فى تعين قضاتها يرجع صورة الى الحكومة المصرية ، انما هى رمز قوى للتدخل الاجنبى فى سيادة مصر ؛ وهى الاداة الفعالة لتوثيق أغلال الامتيازات الاجنبية فى عنق مصر . ولسنا ننكر أن الامتيازات الاجنبية قد آلت الى الدول بمقتضى طائفة من المعاهدات العتيقة التى عقدت باسم مصر ، وأن أنشاء المحاكم المختلطة أريد به تسوية حالة كانت شديدة التعقيد . ولكن التقدم العظيم الذى قطعته مصر خلال نصف القرن الاخير ، والتطورات السياسية الهامة التى جازتها وانتهت باعتراف انكلترا باستقلالها فى فبراير سنة ١٩٢٢ ، والاحوال الجديدة التى ترتبت على هذا الانقلاب فى مركز مصر الدولى ، كل ذلك قد جعل من الامتيازات الاجنبية حالة معقدة شديدة الشذوذ ، وحمل الساسة المصريين ، مذ بدأت المفاوضات الاولى لتسوية القضية المصرية فى سنة ١٩٢٠ الى أن وضع مشروع الاتفاق الاخير فى سنة ١٩٢٩ ، على الاهتمام بمسألة الامتيازات الاجنبية والسعى الى تعديلها والى تخفيف عبء الضغط الفادح الذى يرتبه الاجانب لانفسهم باسم هذه الامتيازات على صميم السيادة المصرية القضائية .

على أن مصر من جهة أخرى قد كسبت بفعل التطورات الدولية حقوقا تخفف بعض الشيء من عبء الامتيازات الاجنبية . مثال ذلك ما كسبته بمقتضى المواد ١٤٨ و١٤٩ و١٥٠ من معاهدة فرساي من تنازل المانيا عن جميع الحقوق

والامتيازات التى كانت لها فى مصر قبل سنة ١٩١٤ ، ومن النص على حرية مصر فى وضع النظام الذى يطبق على الرعايا الالمان فى مصر ، وما كسبته أيضا بالنص على مثل ذلك بالنسبة لامبراطورية النمسا والمجر فى معاهدة سان جرمان ، ثم ما ترتب على عقد المعاهدة المصرية الفارسية فى سنة ١٩٢٩ التى قبلت فارس بمقتضاها أن تتنازل عن امتيازاتها فى مصر . وهنالك مثال رابع ، وهو حالة روسيا السوفيتية ، وهى الحالة التى تتعلق بموضوعنا ، وخلاصتها أنه لما كانت الصلات الدولية قد قطعت بين مصر وروسيا منذ زوال النظام القيصرى وقيام حكومة السوفييت ، ولما كانت مصر لا تعترف بروسيا السوفيتية ، كما أن روسيا لا تعترف بمصر ، وليست بينهما أية علاقة دولية رسمية ، فان كل المعاهدات القديمة التى كانت بينهما قبل الحرب ومنها معاهدات الامتيازات قد سقطت وبطل مفعولها قانوناً وعملا ، وأصبح الرعايا الروس فى مصر كالرعايا المحليين سواء بسواء من حيث الخضوع للقضاء الاهلى والقوانين المحلية . والحكومة المصرية تأخذ بهذه النظرية منذ أعوام ، وتعامل الرعايا الروس معاملة الرعايا المحليين فى كل شىء منذ الغت التمثيل القنصلى الروسى الذى تركته قائما حتى سنة ١٩٢٣ .

ليس لروسيا والروس اذا أية امتيازات أجنبية ، بيد أنه كان لروسيا أيام قيام الصلات الدولية بينها وبين مصر ، أى قبل الحرب ، قاضيان روسيان فى القضاء المختلط يمثلانها فيه كباقى الدول ذوات الامتيازات . وقد بقى هذان القاضيان رغم سقوط المعاهدات القديمة وانقطاع الصلات بين مصر وروسيا ، استبقتهما الحكومة المصرية ، بصفة شخصية وانسانية . وفى شهر نوفمبر الماضى (سنة ١٩٣٠) توفى أحدهما ، وهو المسيو مولوستوف الذى كان وكيلا لمحكمة مصر الكلية المختلطة ، فوضعت عندئذ مسألة ملء منصبه موضع البحث ، وتنافست الدول فى المطالبة بهذا المنصب ، يشجعها على ذلك ما تراه من ميول الوزارة الصدقية نحو ارضاء المصالح الأجنبية على مثل لم تشهده البلاد من قبل . بل لقد جرؤت دول لا امتيازات لها كتركيا على المطالبة بهذا المنصب . والنظرية الدولية والقانونية السليمة هى أن منصبى القاضيين الروسيين أصبحا من حق مصر بعد زوال امتيازات روسيا ، فاذا كانت الحكومة المصرية قد استبقت هذين القاضيين الى اليوم لبواعث شخصية وانسانية ، فليس فى ذلك ما يرتب أى حق للدول فى المطالبة بمنصب القاضى المتوفى . ولهذا ، ولما كانت المحاكم المختلطة كما قدمنا عبثا على

سيادة مصر القضائية ؛ وثانياً على مصر ألا تدع فرصة للتخفيف من هذا العبء بقدر الممكن في حدود المعاهدات والقواعد المرعية . وخلو منصب في القضاء المختلط مسلم بأنه من حق مصر فرصة يجب انتهازها وعدم التفريط فيها بأي حال . ولكن الوزارة الصدقية ، يدفعها استرضاء المصالح الاجنبية دائماً ، وضعت طلب الدول موضع البحث وشجعتها بذلك على أن تلحف كل منها في المطالبة بالمنصب الخالي .

وكانت جريدة السياسة ، ثم شقيقتها « الاحرار الدستوريون » أول صوت ارتفع ضد تصرف الوزارة في هذه المسألة ، فبينتا أن منصبي القاضيين الروسيين من حق مصر وحدها ، وليس للدول أن تطالب بأيهما ، وحثتا الوزارة بشدة على أن تقف من الدول موقف الحزم ، وألا تتردد في رفض طلبها جميعاً . ولما كانت لائحة ترتيب المحاكم المختلطة تقضي بجعل الأغلبية للقضاة الأجانب في دوائر القضاء المختلط ، وكانت الدوائر الكلية تتألف من قاضيين أجنبيين ، وثالث مصري ، فقد احتجت الوزارة بذلك النص لتبرر موقفها ، وصرح صدقي باشا أن الحكومة المصرية لا تستطيع الا أن تعين مكان القاضي الروسي المتوفى أجنبياً نزولا على أحكام لائحة ترتيب المحاكم المختلطة ؛ على أن الاحتجاج بهذا النص لم يكن له موضع لأن الحل الذي اقترحناه على الوزارة هو أن تلغى الدائرة التي خلا فيها المنصب برمتها ؛ بمعنى أنه يلغى منصب القاضي الروسي الباقي ؛ ويلغى منصب القاضي الوطني ، وبذلك تلغى الدائرة كلها ؛ وليس في ذلك ما يخالف نصوص اللائحة ولا القواعد المرعية أو يمس الاغلبية الاجنبية بحال . ولكن الوزارة عادت مع ذلك فاحتجت بأن كثرة العمل في المحاكم المختلطة تحول دون الأخذ بهذا الحل . وهو أيضاً عذر لا موضع له ، لانه لا ريب أن عبء التقاضي أمام القضاء المختلط قد خف نوعاً ؛ مذ سلخت من اختصاصه قضايا الروس والفرس ومن اليهم من الاجانب الذين فقدوا الامتيازات الاجنبية

والخلاصة أن موقف الوزارة في هذه المسألة كان منافياً لحقوق مصر . فهي قد استمعت الى مناقشة الدول وتدخلها فيما هو حق خالص مصر ، وانتهت من هذه المناقشات بأن قررت اعطاء المنصب الخالي الى فرنسا . ونقرأ ونحن نكتب هذه السطور أنها أعدت مذكرة بتعيين قاض فرنسي في المنصب الخالي ؛ وهكذا تحمل الوزارة الصدقية مصر عبئاً جديداً في سبيل النفوذ الاجنبي ، وتقر بهذا التصرف

نظرية الدول فى امتلاك المناصب التى يشغلها الاجانب ولو آلت بفعل التطورات الدولية الى مصر ، وتساعد بذلك على تخليد صرح القضاء المختلط . بحيث اذا انتهى حق دولة من الدول ذوات الامتيازات فى تمثيلها فى المحاكم المختلطة سواء بالتعاقد مع مصر أو بأية وسيلة دولية أخرى ، أصبح فى امكان الدول الاخرى دائما أن تطالب بالمناصب التى كانت لهذه الدولة فيبقى عبء القضاء المختلط أبد الدهر على حاله ، ونبقى دائما فى دور لا نهاية له . هذا هو المبدأ الخطر الذى سنته الوزارة بتصرفها الخاطىء فى هذه المسألة . على أن الوزارة حتى أزاء الدول التى رفضت مطالبتها بالمنصب الخالى ، كالنمسا وهولندا ، قد ارتكبت خطأ آخر ، فهى قد بنت طلب الرفض بالنسبة للنمسا على أنه ليس لهذه الدولة من الرعايا والمصالح فى مصر ، مايقتضى تمثيلها فى القضاء المختلط ، وبالنسبة لهولندا على أن حالة رعاياها ومصالحها لا تقتضى الزيادة فى عدد المناصب التى لها ؛ أو بعبارة أخرى قد فتحت الباب لهذه الدول أن تعود من وقت لآخر فتطالب مصر بمثل هذا الطلب متى زاد عدد رعاياها وكثرت مصالحها .

هذا ، ولموقف الوزارة آثار معنوية أخرى تضر بهيبة مصر الدولية وبقضية الامتيازات الاجنبية . ذلك أن الحكومة المصرية منذ سنة ١٩٢٧ ، قد بذلت لدى الدول ذوات الامتيازات جهوداً كثيرة لاقناعها بوجوب النظر فى تعديل نظام الامتيازات الحالى وتخفيف وطأته الى حدود معقولة . وقد استطاعت أن تمهد الجو لقبول نظريتها لدى معظم الدول . ولما وضع مشروع المعاهدة المصرية الانكليزية فى سنة ١٩٢٩ اتخذت مسألة تعديل الامتيازات فيه حيزاً كبيراً ؛ فتفريط الوزارة الصدقية اليوم وتهاونها أزاء مسألة مناصب القضاء المختلط ، ونزولها على مطالب الدول فيما هو حق خالص لمصر ، يعكس الآية ، ويطبع سياسة مصر فى هذه المسألة بالضعف والتراجع ، ويشجع العناصر المعارضة لتعديل الامتيازات على مضاعفة مساعيها لوضع الصعاب فى طريق مصر

الفصل التاسع

علائق مصر والحجاز

تجدد المحادثات في شأنها — موقف الحكومة المصرية

من الانصاف أن تقول أن الصعاب التى تعتور علائق مصر والحجاز ترجع الى ما قبل عهد الوزارة الصدقية بأعوام، فليس فى موقف الوزارة شىء جديد يغير وجه هذه العلائق : غير أن المسألة قد عرضت للوزارة الحاضرة بصورة تدعو الى معالجتها بكثير من الاهتمام والعناية ؛ والى وضع حد لحالة شاذة لم تفهم أسبابها حتى اليوم عام الفهم

وذلك أن حكومة الحجاز ونجد قد عادت فاعربت عن رغبتها بصورة قوية فى تنظيم العلائق الرسمية بينها وبين مصر، وفى تسوية المشاكل المعلقة بين البلدين . وتجلت هذه الرغبة أولا فى خطاب رقيق كتبه جلالة ابن السعود ملك نجد والحجاز الى جلالة ملك مصر، وحمله قنصل مصر فى جده حين قدومه الى مصر فى نوفمبر الماضى . وفى هذا الخطاب ؛ على ما أذاعته الصحف يومئذ، يعرب فيه جلالة ابن السعود عن حبه واعجابه بمصر وجلالة مليكها . وثانيا فى التصريحات التى القاها جلالة ابن السعود الى قنصل مصر فى جدة، وخلاصتها أنه يرغب رغبة صادقة فى عقد الوفاق بينه وبين مصر بروح المودة والتساهل ؛ وانه يرغب فى الاستعانة بالمصريين فى الحجاز لتنفيذ برنامجه الاصلاحى . وترتب على ذلك أن تردد الحديث ثانية فى مسألة العلائق المصرية الحجازية، وأذاعت الصحف عن ذلك تفصيلات كثيرة، تدل على ان الأمل فى هذه المرة كان معقودا حقيقة بتسوية المشكل وأحكام الصفاء بين البلدين

والواقع أن النزاع بين مصر والحجاز يتجدد كل عام تقريباً فى موسم الحج وكان آخر نزاع وقع فى هذا الشأن فى مثل هذا الوقت من العام الماضى حيث اشترطت السلطات الحجازية لدخول البعثة الطبية المصرية شروطا أبتها مصر فى المبدأ منها ألا تصطحب البعثة السيارات التى اعتادت أن تصطحبها فى كل عام، وألا ترفع

العلم المصرى الى مراكزها وغير ذلك . ولكن الحكومة المصرية اضطرت فى آخر الامر أن تقبل هذه الشروط أو معظمها . والمعروف أن لمصر قنصلا فى جده يزاول اعماله بصفة رسمية فى حدود المستطاع ، كما أن للحجاز وكالة فى مصر تزاول أعمالها على هذا النحو . غير أن هذه الحالة الشاذة ، مهما اقترن بها من حسن القصد من الجانبين ، تجعل هذا التمثيل أعرج ناقصاً ، وتجعل القيام بمهامه من أشق الامور

لذلك عاد الامل ، بعود الحديث فى المسألة فى نوفمبر الماضى ، بأن تسوى هذه الحالة الشاذة وان تنظم علائق مصر والحجاز على قواعد رسمية تكفل الحقوق والمصالح المتبادلة ، وأن تعترف مصر أخيرا بالصفة الشرعية لمملكة نجد والحجاز ، كما تعترف هذه بالحكومة المصرية لأن الإعتراف المتبادل لم يقع حتى اليوم بين البلدين . ولكن الغريب فى الأمر كله ، أن وزارة صدقى باشا رغم هذا الجو الحسن الذى هيأته رسالة الملك الوهابى الى ملك مصر ، استقبلت المسألة بفتور ظاهر ، ومع أنها اعربت على لسان وزير الخارجية ، أن الحكومة المصرية تتوق الى الاتفاق ، فانه كلما ذاعت الانباء بحدوث مفاوضات فى المسألة أو بقدم المحادثات أو غير ذلك ، سارعت الوزارة بتكذيب هذه الانباء ، واعلنت لمهجة القاطع أنه لم تقع مفاوضات ولامباحثات بين مصر والحجاز . وقد أثار هذا الموقف الذى لم تفهم الى اليوم أسبابه دهشة فى جميع الدوائر ، خصوصا وأن المسائل المعلقة بين مصر والحجاز ليست من المشاكل الدولية الخطيرة التى يتعذر تسويتها . فهذه المسائل ، لاتخرج عن مسألة المحمل المصرى وما تعلق بارساله من اجراءات ورسوم ، ومسألة اوقاف الحرمين واشراف مصر على انفاقها ووجوهها ، ومسألة التكية المصرية ، والبعثة الطبية المصرية ، ومعاملة الحجاج المصريين ، وبعض مسائل ثانوية أخرى . واهم مافيها جميعا ، هو اعتراف مصر والحجاز كل بالاخرى اعترافا رسميا دوليا ، وهو أساس تنظيم العلائق وتسوية الشئون كلها . وهو على مايظهر عقدة العقد . على أننا لانستطيع أن ندرك السر فى ذلك كله ، لأن معظم الدول وبينها بريطانيا العظمى قداعترفت بصفة الحكومة النجدية الحجازية الجديدة وانشأت لديها التمثيل السياسى والقنصلى ، فلسنا ندرى ماذا يمنع مصر من اقتفاء هذه الخطوة الطبيعية ازاء بلاد تربطها بها منذ القرون صلات وروابط تاريخية ودينية واجتماعية لاتنكر اهميتها . هذا فضلا عن أنه ليس لدى الحكومة النجدية الحجازية ، فيما نعلم أى مانع من مبادلة مصر هذا الاعتراف فى الحال .

ن موقف الحكومة المصرية فى هذه المسألة لايزال لغزا ، وسيبقى كذلك حتى تتبين هذه العقبات الخفية التى تصطدم بها كل محاولة للاتفاق بين مصر والحجاز. وقد أزف موسم الحج هذا العام ، ولم تتخذ الحكومة المصرية بعد أية خطوة لتسوية الشئون المتعلقة بذلك. وأكبر الظن أن النزاع الذى يقع كل عام بشأن البعثة الطبية المصرية ومعاملة الحجاج المصريين ، سيتجدد هذا العام أيضاً . هذا اذا لم تر الحكومة المصرية أن تحظر الحج على رعاياها بتاتا . على انه مما لايزال يدعو الى التفاؤل ، ما أذيع من أن الخطاب الذى بعث به جلالة ملك مصر الى جلالة ابن السعود ، على يد قنصل مصر ، ردا على خطابه ، كان له احسن الأثر فى الدوائر النجدية الحجازية ، وأن قنصل مصر قد زود بتعليمات للعمل على معالجة المسائل المختلف عليها ، ومحاولة التوفيق بين وجهات النظر المختلفة . وأخيراً ما قرأناه ونحن نكتب هذه السطور من تعيين الحكومة المصرية لقنصل مصرى جديد للحجاز من الدرجة الاولى . فلعل فى ذلك كله مايؤذن بأن ولاة الامر قد اتجهوا أخيراً بعقد النية على معالجة هذه المسألة الخطيرة بما تستحق من العناية والاهتمام .

الفصل العاشر

النفوذ الاجنبي في نواحي التعليم والثقافة

معهد التربية — سياسة التعليم القومي — مسألة دار الكتب

وأخيراً لم يقف عطف الوزارة الصدقية على المصالح والدوائر الاجنبية عند شئون السياسة والمال ، بل تعداها الى شئون التعليم والثقافة . فقد رأينا التيار الذي دفع الوزارة الى استرضاء الدول الاجنبية ولو على حساب الحقوق القومية يدفع وزارة المعارف أيضا الى العمل على عود النفوذ الاجنبي في دوائر التعليم والثقافة . ولقد بدأ وزير المعارف الحالي عمله في غمر التقاليد والاساليب القديمة التي كانت تجري عليها السياسة البريطانية من قبل ، أيام كانت مسيطرة على شئون التعليم ، فاغلق المدارس في وجه الطلبة بحجة عدم وجود الاماكن الكافية ،وأراد أن يحصر التعليم العالي في ضيق حدود . ولكن الصحافة وفي مقدمتها جريدة السياسة ، استطاعت بحملاتها المتواصلة على هذه السياسة الرجعية أن ترد وزارة المعارف الى شيء من الصواب ، وأن تقنعها بافساح الاماكن في المدارس العالية والثانوية الى أكبر عدد ممكن من الطلاب

على أن هذا التصرف لم يلبث الا ريثما هدأت حملات الصحافة على وزارة المعارف . ولم يكد موسم الدخول في المدارس ينقضي حتى رأينا هذه الوزارة تأخذ بسياسة غريبة لم تفكر في الأخذ بها أية وزارة معارف سابقة منذ استقلال البلاد . ذلك أنها عادت بكل ما لديها تفسح للنفوذ الاجنبي أن يتدخل في شئون التعليم والثقافة بل أن يسيطر عليه . وبلغ ظهور هذه السياسة أشده في عدة مسائل نذكر منها بوجه خاص:

مدير أجنبي لمعهد التربية

أولا — تعيين مدير أجنبي لمعهد التربية وهو الذي سيتولى تخريج المعلمين والمربين في المستقبل ، وليس من ريب في انه مهما كان فضل العلماء الاجانب ومهما كانت خبرتهم بشئون التربية ، فانهم يطبعون نظم التعليم التي يتولونها بطابع أجنبي ، ولا يخفى ما في ذلك من الخطر على تكوين الثقافة القومية . وقد كان في وسع وزارة

المعارف أن تكتفى فى تنظيم معهد التربية بالانتفاع بما ورد فى تقرير الاستاذين كلاباريد ومان اللذين انتدبا من قبل لبحث نظم التعليم ووضع برنامج معهد التربية

الاجانب فى لجنة التعليم القومى

ثانيا — اختيار عدد من الاجانب ليكونوا أعضاء فى اللجنة التى انتدبت لوضع سياسة التعليم القومى . فقد شعرت وزارة المعارف أن نظم التعليم والتربية قد اضطربت فى العهد الاخير اضطرابا شديداً لما توالى عليها من التغيير والتبديل فارادت أن تحاول وضع سياسة ثابتة تجرى عليها فى شئون التعليم والتربية . ولكن طريق العلاج الذى سلكته كان شراً من الداء ذاته . ذلك لأن وزير المعارف ، انتدب بين أعضاء هذه اللجنة ثلاثة من الاجانب ليشتركوا فى أعمالها ، هم مدير الجامعة الامريكية الذى استبدل بعد لغيابه باحد أساتذة هذه الجامعة ، ومدير مدرسة الليسيه الفرنسية ، ومدير كلية فكتوريا الانكليزية ، وكذلك أشرك فيها سورى متمصر . وهؤلاء الاعضاء الاجانب يديرون فى مصر معاهد أجنبية للتربية تعمل بكل مافى وسعها وبنفوذ الدول التى تنتمى اليها على نشر الثقافة الاجنبية فى البلاد وتتنافس فى ذلك منافسة ظاهرة ، وهى وأمثالها من المعاهد الأجنبية ، تريد بما تبذله فى البلاد من جهود أن تفسح المجال لنفوذ الدول التى تنتمى اليها بتكوين بيئات من الناشئة والمتعلمين . يشربون بروح النفوذ الاجنبى . فاشراك هؤلاء الاساتذة الاجانب فى لجنة مصرية مهمتها أن تضع سياسة عامة للتعليم القومى ، تصرف شاذ ينافى الغاية القومية التى أنيطت باللجنة ، لأن آراء الاعضاء الاجانب لا بد أن تتجه الى طبع هذه الغاية بطابع أجنبى ، وهو أول ما يجب ابعاده والقضاء عليه اذا أريد أن يصل التعليم فى هذه البلاد الى تحقيق المثل القومية الخالصة

وقد أدركت وزارة المعارف شذوذ هذا التصرف ، وشعرت بما أثاره من دهشة واستياء ، فحاول الوزير فى آخر لحظة أن يجعل الاعضاء الاجانب فى اللجنة أقلية بأن ينتدب عدداً آخرين من الاعضاء الوطنيين ، ولكنه لم يكن موفقاً لأن الذين انتدبهم أخيراً ليسوا من رجال التعلم والتربية ، والاعضاء الاجانب هم الاخصائيون فى هذه الشئون ، وهم الذين تغلب آراؤهم دائما فى مثل هذه الظروف

مسألة دار الكتب

ثالثا — وقد ظهر تأثر وزارة المعارف بالنفوذ الأجنبى قوياً واضحاً فى مسألة

دار الكتب ، حيث اتجهت رغبتها فجأة ودوون مبرر معروف الى تعيين مدير أجنبي لدار الكتب المصرية . والمعروف ان ادارة هـذه الدار كانت بيد الأجانب حتى سنة ١٩١٤ ، فلم تستفد من ادارتهم بل حدثت فى عهدهم أمور وظواهر لا تدعو الى الارتياح والطمأنينة على مستقبل الدار . ومنذ سنة ١٩١٥ أسندت الادارة الى المصريين فتقدمت الدار فى عهدهم تقدما واضحا ، وان كانت لا تزال بحاجة الى ضروب شتى من الاصلاح . لكن الاصلاح لا يقتضى أن تعود الدار الى الوصاية الاجنبية ، توجهها طبقا لأهوائها وتطبعها كما كانت بالطابع الاجنبي

والامر فى هذه المسألة لا يقف عند منصب الادارة ذاته ، وما اذا كان واجبا أن يسند الى وطنى أو أجنبى ، بل هو أجل واخطر من ذلك بكثير . ذلك أن دار الكتب ليست الا منبعاً من منابع الثقافة القومية العامة يجب أن يكون تعهده والاشراف عليه بحيث يتجه الى تحقيق غايات الثقافة القومية وحاجة البلاد منها على ما ينبغى . ومن المحقق أن الادارة الاجنبية بالغةما بلغت كفايتها فى التنظيم والترتيب ، لا يمكن أن نعول عليها فى تحقيق هذه الغاية ، بل لا تستطيع أن تدركها لأنها تحتاج فى ادراكها الى شعور قومى خالص لا يتوفر الا فى مصرى . أما مسألة الاصلاح من حيث هى فلا علاقة لها بادارة الدار ، ومن الممكن أن تعالج على حدة . وأهم ما فيها هو تنظيم الفهارس وتنسيقها بطرق محدثة . وهذه مهمة لاشك أن دار الكتب فى حاجة اليها ، على أن عناصر التجديد والاصلاح قد وجدت فى الدار أيضاً ؛ فبين موظفيها اليوم بعض الاخصائيين فى هذا الفن من المصريين

وقد كانت تنظيم الفهارس هو الحجة التى ساقها وزير المعارف ليبرر بها تعيين المدير الأجنبي . على أن حملات الصحف وصوت الرأى العام كانت أقوى من رغبة الوزارة فى ارضاء ناحية من نواحى النفوذ الأجنبي ؛ فقد اضطرت الوزارة الى التراجع فى هذه المسألة ولو مؤقتاً ، وانتهى الامر الى الاكتفاء بالنظر فى تعيين اخصائى اجنبى يعاون فى اصلاح الفهارس لمدة محدودة والا يمس منصب المدير ، وبذا نجت دار الكتب من خطر العود الى الوصاية الأجنبية

وهكذا نرى أن تأثر الوزارة الصدقية بالنفوذ الاجنبى لم يقف عند شئون السياسة والاقتصاد ، بل تعداها الى شئون الثقافة العامة ومحاولة وضعها تحت النفوذ الاجنبى كما كانت قبل الحرب . والثقافة العامة من أهم العناصر فى تكوين الغايات القومية التى هى دعامة كل ما يمكن أن تطمح اليه أمة ناشئة كمصر من عظمة وتقدم .

فالوزارة الصدقية اذ تحارب هذه الغايات بمحاربة العوامل التي تؤدي الى تكوينها، انما تحاول أن تضرب حركة مصر القومية فى صميمها . غير أننا نعتقد أن ماتضطرم به مصر من حيوية وقومية أمتن من أن تؤثر فيه مثل هذه المحاولات ؛ وستخرج مصر بأذن الله ظافرة من هذه الغمار ، عما قريب

الفصل الحادى عشر

خاتمة ونتائج

الغاية من هذا الكتاب — الوزارة وانكلترا والاجانب — الانقلاب الدستورى وسياسة الاتفاق بين مصروانكلترا — اعتراف صدقى باشا بفشل تجربته — دستور سنة ١٩٢٣ وتنفيذه — الصراحة هي وسيلة حل المسائل المعلقة بين مصر وانكلترا .

لعل قارىء فصول هذا الكتاب قد لاحظ انا تناولنا أطرافا دون أخرى من تصرفات وزارة اسماعيل صدقى باشا وأنا تركنا بعض الوزارات جانبا من غير أن نعرض لها بكلمة . ولعله كذلك لاحظ أن الحكمة فى هذا ترجع الى الغاية التى من أجلها وضع الكتاب . فنحن انما قصدنا الى مايتصل بالانقلاب الدستورى من تصرفات الوزارة : فأما ماخلا هذا الانقلاب من شؤون الادارة الحكومية العادية فلم يكن موضع بحثنا ولا تأريخنا . ومن ثم اقتصرنا على الاطوار التى مرت بها الوزارة والقوى التى استندت اليها وما دفعته ثمنا للاستناد الى هذه القوى . فهى قد استندت بدء قيامها الى تأييد الانكليز المحليين ورجال المال الاجانب فى مصر ؛ ثم وجدت لتصرفاتها مبرراً من حفظ النظام بسبب حوادث يوليو سنة ١٩٣٠ مما جعلها تصل الى تأييد الحكومة الانكليزية فى لندن والى تأييد المعتدلين من المصريين الذين يعتقدون أن الاضطراب فى مصر ليس من مصلحتها . وفى هذه الاثناء وجدت الوزارة فى كثير من رجال المال الاجانب فى مصر وفى انكلترا عونا وسنداً لها جعلها تقدم على احداث الانقلاب الدستورى الذى كانت معتزمة احداثه منذ تأليفها . وهى كانت تعلم قبل احداث الانقلاب أن الدستوريين لن يستطيعوا تأييدها متى هو وقع . لذلك مهدت لانشاء حزب سمته من بعد حزب الشعب . على أن الاحرار الدستوريين والوفد المصرى أعلنوا مقاطعة أية انتخابات تجرى فى ظل دستور وزارة صدقى باشا وأعلنوا بذلك اعراض الامة كلها خلا عدداً محدودا جداً منها عن قبول هذا النظام وسيلة للحكم فى مصر : وكان من جراء ذلك أن

تأجلت الانتخابات في مصر في انتظار حل يخرج بالبلاد من الازمة الدسورية ويعيد فيها جواً سياسياً طبيعياً بدل الجو القلق المحمل بالنذر والذي لا مصلحة لأحد في بقائه.

ولم يكن عجيبا أن تؤازر المصالح المالية الاجنبية وزارة صدقي باشا مادامت تعلم انها بحاجة الى مؤازرتها وتأييدها . فهذه المصالح المالية بحاجة الى الاستقرار والطمأنينة في البلاد كي تستثمر وتستغل مواردها، وهي لذلك تؤيد كل حكومة قائمة تكفل لها الاستقرار والطمأنينة . وهي أشد تأييداً للوزارات الضعيفة التي تستعيض بتأييدها عن تأييد المصريين لانها تحصل داعا من اوزارة على ثمن هذا التأييد مضاعفاً . وقد مر القارىء بنبأ من هذا في حديثنا عن الشركات الاجنبية التي انشئت وعن شركات الاحتكار التي خلقت وعن وضع جانب غير قليل من مرافق الأمة المصرية ونشاط أبنائها في يد رأس المال الاجنبي يوجهه كما توحي له به مصالحه وكما توحي له به السياسة التي تتأثر بهذه المصالح وتؤثر فيها .

وتأييد المصالح المالية الاجنبية ذو قيمة عند الوزارات التي لا تجد سنداً من المصريين ولا سندا ذاتيا من نفسها لأن هذه المصالح تستند الى الامتيازات الاجنبية وتستند أكثر من الامتيازات الى التحفظ الثالث من تحفظات انكلترا في تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢. ومنذ أعلن هذا التصريح الى وقتنا الحاضر لم تستند الحكومة البريطانية في كل خلاف حدث بينها وبين مصر على غيره من التحفظات فيما خلا انذارها في سنة ١٩٢٤ على أثر مقتل السردار سر ستاك باشا وما خلا أزمة الجيش التي لم يعرف أحد لها في الحقيقة مدى ولا سببا . فأما ماسوى ذلك مما تمسكت به انكلترا من قبل اعلان التصريح ومن بعده فلم يعد حماية أرواح الاجانب ومصالحهم. وهي حين وجهت تبليغ ١٦ يوليو سنة ١٩٣٠ الى كل من اسماعيل صدقي باشا ومصطفى النحاس باشا قد جعلت مسألة المحافظة على أرواح الاجانب ومصالحهم السبب الوحيد الذي يمكن أن يدعوها الى التداخل . فاذا بقيت هذه الارواح والمصالح بمأمن من أن يصيبها شيء فالحكومة البريطانية على حد تعبير التبليغ المشار اليه تقف موقف الحياد التام الدقيق ولا تنوي أن تتخذ أداة لتعديل دستور مصر أو قانون الانتخاب فيها .

طبيعي وهذه اهمية المصالح الاجنبية ورؤوس الاموال الاجنبية في مصر أن تخطب وزارة صدقي باشا ودها . فباسمها استطاعت أن تحافظ على النظام بالقوة التي حافظت بها عليه . وباسم هذه المحافظة وقفت الحكومة الانكليزية باسم الحياد

الدقيق بينما ينفذ الموظفون الانكليز فى الحكومة المصرية أوامر الوزارة المصرية لأنهم مرؤوسون وواجب عليهم طاعة رؤسائهم . وفى ظلال ذلك وباسم استقلال مصر وسيادتها تلغى الوزارة الدستور الذى ينظم السيادة وتعلن أن مصر غير أهل له فهى بطبيعة الحال غير أهل للاستقلال الذى تنشده من زمان طويل . والوزارة ربما تقوم بما هو من ذلك فى جانب وحدها لا يقف معها من المصريين الا بعض ذوى المنافع وبعض الموظفين الذين يرون الحياة الدستورية رقابة على السلط التنفيذية وموظفيها فهم يودون لو نقصت هذه الرقابة قدر المستطاع . أما الأمة كلها فتقف فى الجانب الآخر تشهد هاته المأساة التى تتحيف من حقوقها وتقتطع من سيادتها وتعد نفسها بوسائلها لتحول دون تنفيذ هذه الاغراض ودون اضاعة جهودها المستمرة منذ عصور المماليك ومنذ الثورة العرابية ومنذ نهضة سنة ١٩١٩ .

هذا الموقف من الاجانب ومن الحكومة الانكليزية ومن الوزارة المصرية التى الغت الدستور وقيدت السيادة اعتماداً الى تأييدهما والموقف الذى يقابله من الأمة المصرية التى لا ترضى عن تقييد سيادتها واستقلالها — هذا موقف لا ريب شاذ متنافر لا يمسكه تمامه ولا يمكن أن تقيمه الا قوة مادية هى القوة المسلحة . وقد كانت هذه القوة المسلحة انكليزية الى سنة ١٩٢١ . فلما تغير الوضع القانونى لمركز مصر الدولى بانهاء انكلترا حمايتها على مصر واعترافها بها دولة مستقلة ذات سيادة كانت القوة المسلحة التى تحفظ النظام هى القوة المصرية وكانت القوة المسلحة البريطانيـة قائمة فى مصر للاشراف على تنفيذ تحفظات سنة ١٩٢٢ فى حدود التصريح الذى أعلنها . وحماية أرواح الأجانب ومصالحهم هى أحد هذه التحفظات فيجب أن يحميها الجيش المصرى بأمر الحكومة المصرية فان لم يقم بذلك اضطرت الحكومة الانكليزية للتدخل سواء عن طريق جيش الاحتلال المقيم بمصر أو عن طريق البوارج تبعث بها الى ميناء الاسكندرية على نحو ما حدث غير مرة ، وعلى نحو ما حدث فى اعقاب حوادث الاسكندرية يوم ١٦ يوليو سنة ١٩٣٠ .

والحق أن الحاجة الى حماية الأجانب وأرواحهم ومصالحهم منذ اعلنت مصر استقلالها الى حين كتابة هذا التاريخ لم تكن يوما بحاجة جدية الى قوة مسلحة . ذلك بأن المصريين فى حرصهم على تحقيق استقلالهم لأنه حقهم الطبيعى وبعد الذى بلوه الى جانب الحلفاء فى الحرب الكبرى كانوا يرون المحافظة على سلامة الاجانب بعض الوسائل التى يجب أن يقوموا هم بها دون حاجة الى الحكومة المصرية

وقواتها والى انكلترا وجيوشها وأساطيلها وطياراتها . ومن أجل ذلك ادت بهم الحكمة منذ سنة ١٩١٩ الى أن لايجعلوا القوة المادية بأية صفة من الصفات اداة حركتهم القومية بل جعلوها نهضة سلمية أساسها استدامة التعاون الذى كان بينهم وبين انكلترا أثناء الحرب مع تحقيق مطالبهم القومية، ومظهرها الرأى العام وارادة الأمة المتجلية فيه . أدت بهم الحكمة الى هذا وان لم يدر بخاطرهم يوما أن تتخذ حكمتهم سلما الى تأويلها بضعفهم وأن يعتبر التجاؤهم للوسائل السلمية فى تجلية ارادة الأمـة كلالا من الجهاد أو سأما دون تحقيق الاستقلال والسيادة . وقد اثبت تعاقب السنين أنهم فى ايمانهم بحقهم لم يتزحزحوا قط عن موقفهم وأنهم برغم المتاعب التى مرت بهم ظلوا مؤمنين بسياسة التفاهم والاتفاق مع انكلترا على أساس المودة والتحالف ، وبسياسة التفاهم مع الدول ذات الشأن على تنظيم الامتيازات الاجنبية تنظيما يتفق ومقتضيات العصر الحاضر .

هذه حقيقة نعتقد أن الانكليز والاجانب يقروننا بأخلاص على أنها تعبر تعبيرا صادقا عن الواقع خلال هذه السنوات الاثنى عشرة التى انقضت منذ سنة ١٩١٩ حتى الوقت الحاضر . واذا كانت حوادث فردية قد وقعت أو كانت اغلاط ثانوية قد ارتكبت فلن يغير ذلك من هـذا الواقع شيئا . وبازائه مايزال المصريون يعتقدون أن الأطوار المختلفة التى مرت بهـا المسألة المصرية والعقبات التى قامت فى سبيل انتهائها الى غاية كانت منـذ زار المغفور لها سعد زغلول باشا وعلى شعراوى باشا وسعادة عبد العزيز فهمى باشا المندوب السامى البريطانى فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ هى التى يراد حتى اليوم تحقيقها على الصورة التى عرضت يومئذ بها والتى أقرت بعد ذلك فى المشروعات المختلفة على خلاف بين مصر وانكلترا فى التفاصيل انتهى أمره فى مفاوضات محمد محمود باشا — هندرسن، وفى مفاوضات حكومة النحاس باشا التى سبقت وزارة صدقى باشا مع الوزارة الانكليزية. وقد لايسوء انكلترا أن تقرر الواقع من أنها هى التى كانت تقيم المشاكل من جانبها بين مصر وبينها أثر كل مفاوضة لاتنتهى الى ماتريد.

على أن هاته المشاكل لم تترك أى ضغن أو حفيظة فى نفوس المصريين ذوى البصر بالأمور . فلئن كانت تبعة عـدم توفيق المفاوضات المختلفة فى الانتهاء الى نتيجة حاسمة ترجع منذ سنة ١٩٢٧ الى أن مشروع الاتفاق الذى عرض لم يكن يحقق المطالب المصرية وعلى ذلك فليست مصر هى التى تحتملها. الا أن ماقام فى مصر بين احزابها من خلاف وتناحر كان ذا أثر فى عدم التوفيق مما يلقى على مصر بمقداره

حظا من التبعة . ولهذا لم يلبث محمد محمود باشا أن انتهى من مفاوضاته مع مستر هندرسون الى مشروع اتفاق اعتبره خطوة صالحة فى سبيل الاستقلال يمكن الوقوف عندها ريثما يمهد تبادل صلات المودة والثقة بين الدولتين الى الخطوة التى بعدها حتى أعلن فى الخطاب الذى القاه بالاسكندرية اثر عوده من هذه المفاوضات مانصه : « أن الاحزاب المختلفة لم تكن فى وقت انقسامها بريئة من العيب ، وقد يأخذ كل حزب على الآخر بحق أنه تجاوز معه حدود النضال المشروعة وأن هناته محوه قد خلقت كثيرا من المرارة والحفيظة . ولقد اعترف أن من كانوا أصدقاءنا بالأمس يذكرون شيئا من هذه الهنات التى دفعت اليها حرارة النضال . ولكن المناسبة أجل واعظم من أن نقف على هذه الذكريات نثيرها وننسى بها مايجب علينا فى الوقت الحاضر من التصافى والتصافح»

واذا كانت هذه الدعوة لم تؤت ثمرها يومئذ فان الاطوار السريعة التى تعاقبت على مصر بعدها أثبتت أنها هى وحدها صخرة النجاة وطريق السلم . وأن مشروع الاتفاق الذى انتهى اليه محمد محمود باشا فى سنة ١٩٢٩ كمشروع الاتفاق الذى أنتهت اليه حكومة الوفد بعده فى سنة ١٩٣٠ يجب أن يكونا ، على حد قول محمد محمود باشا فى خطبته المشار اليها : « أيذانا بزوال الانقسامات الماضية التى لم يعد لها أساس أو وجه أو محل ، ولواء تتضام حوله الصفوف وتتراص القلوب حتى تعود وحدة الأمة رائعة كما كانت أول مرة. وقد يحسن الظن فى هذه الآونة الرهيبة من حياة أمتنا العزيزة فنزعم أن ماتخلل خلافاتنا وانقساماتنا من الأقوال والافعال جزء من بناء نهضتنا لافائدة الآن من البحث فيه أحقا كان أم باطلا وصوابا كان أم خطأ اذ كان البناء كله قد أنتج هذا المشروع الذى ينظم أمانى الأمة عقدا فاخرا ويصورها خلقا سويا » .

ولسنا ونحن نؤرخ لهذه الفترة التى نؤرخ لها من حياة مصر فى مثل موقف محمد محمود باشا فى يوم عرضه مشروع المعاهدة الذى دعا الى قبوله فلا نذكر ما ترتب على الخلافات والانقسامات من آثار كانت الفترة التى نؤرخ بعضها . فهذه الانقسامات والخلافات التى تحمل حظا من تبعة عدم التوفيق فى الانتهاء الى معاهدة مرضية ثابتة مع انكلترا ، تحمل حظا أكبر من التبعة فى الانقلاب الدستورى الذى وقع بمصر . ولسنا نرى علينا كمصريين أية غضاضة حين نذكر أن السبب الحقيقى الذى أدى بهذه الخلافات الى أن تنتج ما أنتجت من آثار يرجع الى أن النصيب

الذاتى فيها تغلب فى أكثر الاحايين على جانب المبدأ والعقيدة. وأن الموجدة والحفيظة اللتين نشأتا عن ذلك تركتا فى النفوس من الأثر ماجعلها تخضع فى كثير من تصرفاتها اليهما أكثر مما تخضع لنور العقيدة ووحى المبدأ. ولسنا نرى علينا كمؤرخين أية غضاضة حين نذكر الحق من أن انكلترا ولها فى الاتفاق مع مصر مصلحة قومية لاتقل عن مصلحة مصر فيه لم تقف دائماً من خلاف المصريين وانقسامهم موقف الموفق لتسهيل تمام الاتفاق ولا هى وقفت موقف المحايد حقا والذى لا ينصر طرفا من المصريين على طرف، بل وقفت فى كثير من الاحايين موقفا مزدوجا يغرى المصريين بعضهم ببعض ويزيد الانقسام بينهم شدة وتتا نجه استفحالا. ولسنا ندرى أن كان كل واحد من الطرفين قد أدرك بعد كل مامضى من التجارب آثار هـذه السياسة فوجه كل جهده للاستفادة من هذه التجارب ورأى بصدق واخلاص أن يعود الى طريق يلتقيان فيه عند معاهدة توقع وتنفذ بين أمتين لهما السيادة الصحيحة. والحوادث التى تلى صدور هذا الكتاب هى وحدها التى يمكن أن تفسر هذا. لكن رجاءنا أن يكون هذا الادراك من جانب الطرفين تاما ليتمكنا من التعاون فى المستقبل كى يؤدى كل واجباته الدولية التى يفرضها الاتفاق بينهما ولتعمل انكلترا ولتعمل مصر لازدياد روابط المودة والثقة التى تنشأ عن هذا الاتفاق لمصلحتهما الدولية المشتركة.

لقد أشرنا خلال هذا الكتاب الى مادار بأذهان البعض من ان انكلترا تريد بالتجربة الدستورية التى تجرب على يد وزارة صدقى ان تفرض على مصر الاتفاق الذى ارتضاه محمد محمود باشا وقبل الوفد أسسه وأكثر نصوصه وعدل بعض النصوص الاخرى على نحو مافرضت اتفاقها فى العراق لانها تريد أن يكون تنفيذه على صورة خاصة لاتتفق مع استقلال مصر وسيادتها وتتفق مع ما يضيق النظام الذى وضعه صدقى باشا من حرياتها. وسواء أصح هذا الذى دار بأذهان البعض أم لم يصح فنحسب انجلترا اقتنعت اقتناعا تاما بأن التجربة التى يحاول صدقى باشا فرضها على مصر قد قضى عليها بالفشل. وصدقى باشا نفسه يعترف بهذا اعترافا صريحا. فقد أشرنا فى الفصل الاول من هذا الكتاب الى أنه كان قد رفع الحصار عن النادى السعدى بمشورة من مستر سبندر ثم عاد فرد هذا الحصار. فلما سئل صدقى باشا فى ذلك كان جوابه «أنه أصدر أمره بذلك لأن التساهل الذى حدث كانت من نتائجه استقدام وفود من مختلف الجهات ليخطب فيهم النحاس باشا مما ترتب عليه وقوع مظاهرات والقاء خطب مثيرة للخواطر كما استعملت تلك الاجتماعات لحض الناس

على أن يقسموا على مقاطعة الانتخابات وهذا أمر فيه من القيام فى وجه الانظمة المعمول بها فى البلاد مالا يمكن تشجيعه بتسهيل تلك الاجتماعات »

هذا الجواب صريح فى فزعه من مقاطعة الانتخابات اتباعا لقرار الوفد المصرى والاحرار الدستوريين . وهو يدل صراحة على أن أى انتخابات حرة لا يمكن أن تجرى فى مصر فى ظل هذا النظام . وهو يدل صراحة كذلك على أنه من غير وسائل زائفة ومصطنعة، طبخ كشوف الانتخابات أهونها، فلن يقدم على الانتخابات فى مصر كلها ألف أو ألفا ناخب من مليونين . فاذا سير بالتجربة مع ذلك كله الى غايتها وأمكن أن تصطنع صورة لبرلمان تستند اليه حكومة من الحكومات لتكون تلك الصورة هى المثال للسيادة المصرية فنحسب أن قيام هذا الصرح من الورق لن يدل على قبول المصريين هذه الحال النظامية الجديدة ولن يدل على أن أى اتفاق يعقد بين مصر وانجلترا فى ظله يكون أحسن حظاً من الحماية التى فرضت على مصر فى سنة ١٩١٤ ثم لم تمض الا سنتان على ختام الحرب حتى اعترفت انكلترا بأنها علاقة غير مرضية بينها وبين مصر

نعلم أن بعض الانكليز الصادقى الاخلاص لسياسة الاتفاق بين مصر وانكلترا يذكرون ان الحكم الدستورى فى مصر لم يثبت صلاحه وأنه أدى الى طغيان نيابى تستتر وراءه أوتقراطية ثلاثة أشخاص أو اربعة، وأنه لذلك جدير بأن يعرض الاتفاق بين مصر وانكلترا الى مثل النتائج الذى يتعرض لها اذا هو عقد مع حكومة لا تستند الى أغلبية برلمان منتخب انتخابا حراً . وقد يجد هؤلاء فى بعض مامر من الحوادث بمصر خلال السنوات السبع الاخيرة ما يحاولون أن يؤيدوا به رأيهم . لكننا نستميح هؤلاء عذرا اذ نقول لهم أن الحوادث تشهد بأن ما يمكن أن يعزى الى الحكم النيابى فى مصر من اغلاط ليس مرجعه الى الحكم النيابى نفسه، ولا الى كمال سلطة الامة مصورة فى دستور سنة ١٩٢٣ ، وانما الحقيقة ان هذه الاغلاط مرجعها الى الاطوار التى مرت بهذا الحكم النيابى والتى عصفت به مرات متوالية . وأول طور من هذا تخلى سعد زغلول باشا عن رئاسة الحكومة فى سنة ١٩٢٤ على أثر مقتل السردار سر ستاك باشا . فلو أن الوزارة التى تولت الحكم بعد ذلك تقدمت الى البرلمان مباشرة تطلب اليه الثقة ولم تلجأ الى طريق التأجيل فالحل ثم لم تلجأ بعد ذلك الى ما لجأت اليه من اجراءات اذن لنظم الحكم النيابى نفسه ولكان اليوم فى مصر على صورة أدنى الى الكمال منه فى أمم كثيرة . لكن الخطأ يدفع الى الخطأ والتورط يدعو الى التورط من جانب

ومن الآخر. والاطوار التى مر الحكم النيابى بها والأخطار التى تعرض لها جعلت الأمة تنظر اليه على أنه غاية يجب السعى لتحقيقها وتثبيت قدمها أولا ثم الاستفادة منها بعد ذلك. والحكم النيابى المقرر لسيادة الأمة كاملة لاينجو من الاخطار الا بعد أن يستقر ويثبت وبعد أن ينظر الناس اليه نظرة المقدر لما فى عمل القائمين به من خير وشر ومن نفع وضر ونقد تصرفاتهم والرغبة فيهم أو الرغبة عنهم . ويومئذ تتوازن فى البرلمان الكفات ويتجه كل يريد أن يثبت جدارة المبادىء التى يعتنق بأن تسود وتسمو بدل أن يجعل من الحياة النيابية مصورة فى صورة أو فى أخرى موضع جهاده من طريق القوة المادية لامن طريق المبادىء والتشريع باسمها على نحو ماتقره الدساتير وما يقضى به التداول الحر فى عمل السلطات المختلفة وفى عمل كل سلطة منها

ولو أن الحياة النيابية الصحيحة أتيح لها فى مصر أن تستقر لصهرت هى نفسها وقت خبثها ولرأينا صوراً أخرى لما تنطوى عليه أداة الحكم أثناء ادائها عملها فى مصر . ولكان أول مارأينا من ذلك انفصال السلطات بعضها عن بعض لاتتحكم واحدتها فى الاخرى ولا تخضع احداها للثانية خضوعا يعرضها فى اداء واجباتها الى تنكب العدل والابتعاد عن جادته . ثم لرأينا كذلك تقرير قدر من اللامركزية يخفف من افتئات أية وزارة من الوزارات بسلطتها على السلطة التشريعية أو السلطة القضائية ويحد من استبدادها بموظفيها . وما تقول فى نظام له سبع سنوات وتقرير اللامركزية فيه على أقوى صورة بنص المادة ١٣٢ منه التى تجرى « بأن تعتبر المديريات والمدن والقرى فيما يختص بمباشرة حقوقها أشخاصا معنوية وفقاً للقانون العام بالشروط التى يقررها القانون، وتمثلها مجالس المديريات والمجالس البلدية المختلفة ، ويعين القانون حدود اختصاصها» ومع ذلك والى اليوم ما تزال القوانين التى تنظم مجالس المديريات والمجالس البلدية والمجالس القروية فى دور وضع مشروعاتها تمهيداً لعرضها على الهيئة التشريعية، كما انه لما يوضع الى اليوم نظام لترقية القضاة ونقلهم يجعلهم بمأمن من تحكم وزير الحقانية ومجلس الوزراء ويعهد فى نفس الوقت لكفالة عدم العزل والنقل ، ولما تقرر الضمانات الكافية التى تجعل الموظفين مطمئنين فى ادائهم أعمالهم الى أنهم غير معرضين الى الفصل أو التشريد بسبب رأيهم السياسى . ولما يجعل للموظفين الفنيين من الاستقلال ما يباعد بينهم وبين زعازع السياسة وأهواء الساسة . ولو ان هاته السنوات السبع التى انقضت منذ افتتاح البرلمان الأول فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ كان نظام الحكم فيها نظاماً نيابياً لرأينا ذلك كله

يتم ولرأينا الاغلاط والاخطاء التي ارتكبت تجد من رد الفعل بسببها عند الرأى العام ما يقتضى القائمين بالحكم أياً كان الحزب السياسى الذى ينتمون اليه أن يعملوا فى حدود العدل وأن ينتهوا بحزبيتهم الى أن تكون مبدأ لا شهوة وأن يجعلوا المصلحة العامة فى مختلف مرافق الدولة رائدهم الأول وأن يكون ما يحققونه لهذه المصلحة هو ما يتقدمون به للأمة طالبين ثقتها بسببه .

على أنه اذا لم يكن ذلك قد تم فان الهزات العنيفة التى صادفتها الأمة فى السبع السنوات الماضية جعلتها تدرك تمام الادراك ضرورة قيام النظام النيابى فيها على أساس متين ثابت تتعاون فيه المعارضة مع الحكومة من طريق النقد للمصلحة العامة لا للهوى الخاص، وضرورة الفصل بين السلطات وتنظيم اللامركزية تنظيما يكفل لكل فرد أكبر ما يكفله له الدستور والقانون من حرية . وهذا هو ما يتحدث الناس به جميعاً على اختلاف أحزابهم فيما خلا هؤلاء الذين لا يرون مصر أهلا لدستورها الذى ارتضته فى سنة ١٩٢٣ . وهم يتحدثون به ويعلمون أنهم سيصلون الى تحقيقه لان سيادة مصر لا تتحقق الا به ولأن الاتفاق بينها وبين انكلترا لا يمكن ان يقوم الا على أساسه اذا أريد ان يكون اتفاقاً مشروعاً ثابتاً .

والذين أشرنا اليهم من الانكليز الصادقى الاخلاص لسياسة الاتفاق بين مصر وانكلترا يحسون هذا فيما نعتقد ويرون ما على انكلترا من تبعة فى تداعى سياسة الاتفاق اذا هى ظلت تعاون على المضى فى التجربة التى ألقى الى وزارة اسماعيل صدقى باشا أن تقوم بها . وهم يعلمون كذلك أن عبارة الحياد الدقيق التى كررتها الحكومة الانكليزية بازاء الانقلاب الدستورى الذى حدث فى مصر لا تزيد على أنها صيغة من الصيغ معناها الحقيقى أنها تنظر بعين العطف الى ما حدث وترى تأييده من غير أن تكون ظاهرة بنفسها فى الميدان . فان الحكومة التى رفضت ان يجرى فى مصر انتخاب على غير طريقة القانون المباشر فى سنة ١٩٢٩ والتى أبت ان تسمح بالمساس بالدستور المصرى لأنه لم يصدر فى سنة ١٩٢٣ الا بعد رأيها ومشورتها لا يمكن ان يكون لحيادها فى هذا الموضوع نفسه معنى الا أنها نقضت سياستها الاولى وعدلت عنها . وكيف يفسر الحياد من جانب دولة محتلة بقواتها العسكرية أرض دولة أخرى معتبرة لنفسها حق التداخل فى شؤونها لأسباب تتسع وتضيق حسب مشيئتها هى فى تفسير التحفظات التى أوردتها على اعترافها باستقلال مصر .

والوثيقة التى أعلنت فيها انكلترا تبليغ الحياد الدقيق فى ١٦ يوليو سنة ١٩٣٠

تنص على أنهـا لا تتداخـل الا اذا تعرضت مصالح الأجانب وأموالهم للخطر . أفيكون معنى هذا ان المصريين اذا أرادوا حملها على التداخـل تعرضوا لمصالح الاجنبية ؟ وأى مقدار من التعرض ياترى يكفى لـكى تتداخل ؟ واذا هى تداخلت فهل يكون لتداخلها مساس بنظام الحكم فى مصر ؟ أم هى تتداخل لتقر الامن فى نصابه وتزيل ما يتهدد مصالح الاجانب ، ثم يبقى هـذا النظام الذى لا ترضاه الامة المصرية مفروضاً عليها وتكون انكلترا مع ذلك فى نطاق الحياد الدقيق الذى تتحدث عنه ؟

الصراحة هى الوسيلة الوحيدة لحل مشكلة مصر بحل المسائل المعلقة بين انكلترا وبينها حلا تطمئن مصر اليه ويصبح بذلك علاقة مرضية بين الدولتين . والصراحة تقتضى مواجهة الواقع . والواقع ما سبق بيانه . فليس أحد فى مصر من أية طبقة من طبقاتها ألا يرى عبارة الحياد الدقيق التى جعلتها انكلترا سياستها بعيدة عن ان يكون لها مدلولها اللفظى أو ان تحول بين انكلترا والاشتراك فى تفاصيل السياسة المصرية . واهتمام الرأى العام الانكليزى بشئوون مصر عن طريق صحافته ومجيء مستر مرى رئيس القسم المصرى بوزارة الخارجية البريطانية ومستر سبندر عضو لجنة ملنر التى وضعت أول مشروع بين مصر وانكلترا وغيرهما من كبار الانكليز المشتغلين بالسياسة المصرية والذين لهم فى توجيهها رأى معدود يزيد هذه العقيدة قوة وان كانت بغير حاجة الى مزيد لأنها تتفق تمام الاتفاق مع الواقع الذى يراه الناس جميعاً بأعينهم. وانا اتذكر الآن من ذلك حادثاً وقع فى أغسطس سنة ١٩٣٠ أثار من قلق الوزارة وأنصارها أشده . ذلك حين دعا السير برسى لورين المندوب السامى البريطانى مصطفى النحاس باشا والاستاذ محمود فهمى النقراشى لتناول طعام الغذاء على مائدته يوم الاثنين ١٨ اغسطس سنة ١٩٣٠. فى ذلك اليوم كنت ترى الوفديين فرحين غاية الفرح يعلنون فى كل مكان ان الوزارة سقطت أو وشيكة أن تسقط وكنت ترى الوزراء والمتصلين بهم تصطك ركبهم هلعا وفرقا. وعلى أثر هذا الغذاء نشرت جريدة السياسة وكانت يومئذ تعضد صدقى باشا مقالا عنوانه (مأدبة المندوب السامى وما يزعمون من مغزاها السياسى) الحت فيه بأشـد اللائمة على هذا التصرف المزدوج واعتبرته خروجا من انكلترا على حيادها. وقد اغتبط صدقى باشا لهذا المقال اغتباطا جعله يتحدث تلفونيا من الاسكندرية الى رئيس تحرير السياسة بالقاهرة ليبدى له اعجابه بالمقال . ودارت بين الوزارة ودار المندوب السامى مفاوضات بشأن هذا الغذاء

أعلن بعدها أن الدار لم تجعل لدعوتها رئيس الوفد وأحد أعضائه أية صبغة سياسية ودعا السير برسي لورين اسماعيل صدقي باشا بدوره لتناول طعام الغداء يوم الأربعاء ٢٠ اغسطس ليزول كل أثر لغداء الوفديين يمكن أن يبقى . كذلك يفهم صدقي باشا وانصاره الحياد وكذلك يفهمه غيره . ولهم جميعا العذر من فهمهم هذا . فكيف يفهم حياد انكلترا والجيش المصري في يدها وقوات الاحتلال البريطاني قائمة في مصر . وما دامت هذه هي الظروف فليس يمكن أن يصدق أحد في انكلترا أو في مصر أن كلمة الحياد التي تعلن لها مدلولها الصحيح أو انها تعبر عن معنى الا ان انكلترا تريد أن لا تحتمل بصفة مباشرة تبعة ما يقع في مصر وان كانت لا تأبى عند الضرورة أن تؤيده كما لا تأبى عند الضرورة أن تعلن عدم الرضى عنه

هذه سياسة تنقصها الصراحة، وهي بعد سياسة لا يمكن أن تدوم ولا تحل مشكلا. والصراحة كما قدمنا هي الوسيلة الوحيدة لحل مشكلة مصر بحل المسائل المعلقة بين انكلترا وبينها حلا ترضاه مصر . ولن يكون ذلك بتوقيع وثيقة بدعوى أن محمد محمود باشا ومصطفى النحاس باشا ارتضياها لأن هذه الوثيقة لا تزيد على رؤوس مسائل تحتاج في تنفيذها الى تفاصيل لما يتم الاتفاق عليها . والتنفيذ في الاتفاقات الدولية هو كل شيء . ولسنا نحن الذين نقول هذا . بل يقوله سير برسي لورين في بيان رسمي نشرته الصحف المصرية في يوم ١٧ اكتوبر سنة ١٩٢٩ جاء فيه ما نصه :

«أن قواعد سياسة حكومة صاحب الجلالة البريطانية ازاء مصر أصبحت فيما أعتقد مفهومة بوجه عام من البريطانيين المقيمين في هذه البلاد ومن المصريين أنفسهم ؛ غير أني ليس لدي مثل هذه الثقة من أن التطبيق العملي لهذه السياسة قد فهم كما فهمت السياسة نفسها .

«تطالب مصر بحقها في ادارة شئونها على الطريقة التي تراها ، وتقبل سلفا أن تحمل كامل التبعة للقيام بهذا الواجب . ولم تكن بريطانيا من أمد بعيد تقف عند حد الرغبة في أن تقبل مصر هذه التبعة وتنهض باعبائها ، بل كانت ترغب فعلا في أن تقوم بها . واذا كانت ثمت أي تغيير في موقف بريطانيا فذلك أن الحكومة البريطانية الحاضرة قد تقدمت في صوغ اقتراحاتها صوب تحقيق مطالب مصر الى ما لم تتقدم اليه الحكومات السابقة . وفي الحق لقد وصلت الى غاية ما تستطيع أن توصي البرلمان البريطاني بقبوله

«على أن هناك نقطة أرغب في ايضاحها تماما . تلك هي أن المعاهدة الوحيدة التي لها قيمة حقيقية في نظر بريطانيا والتي يكون ثمت أمل حقيقي في أن تكون ثابتة نهائية

هى المعاهدة التى تعقدمع مصر الحرة وبرضى المصريين المطلق من كل قيد . ولا شأن للحكومة البريطانية باللون السياسى الداخلى للوزارة المصرية التى توقع معها المعاهدة . وكل ماترغب فيه هو أن تعرف أن الامة المصرية تؤيد حكومتها فى امضاء المعاهدة. تلك هى الوسيلة الوحيدة لتحقيق ماترمى اليه الحكومة البريطانية مخلصة من اقامة العلاقات البريطانية المصرية على أساس ثابت مستمر من حسن النية والمودة والتفاهم والتعاون المتبادلين مع ضمان المعاونة المتبادلة التى تعتبر جوهر المحالفة .

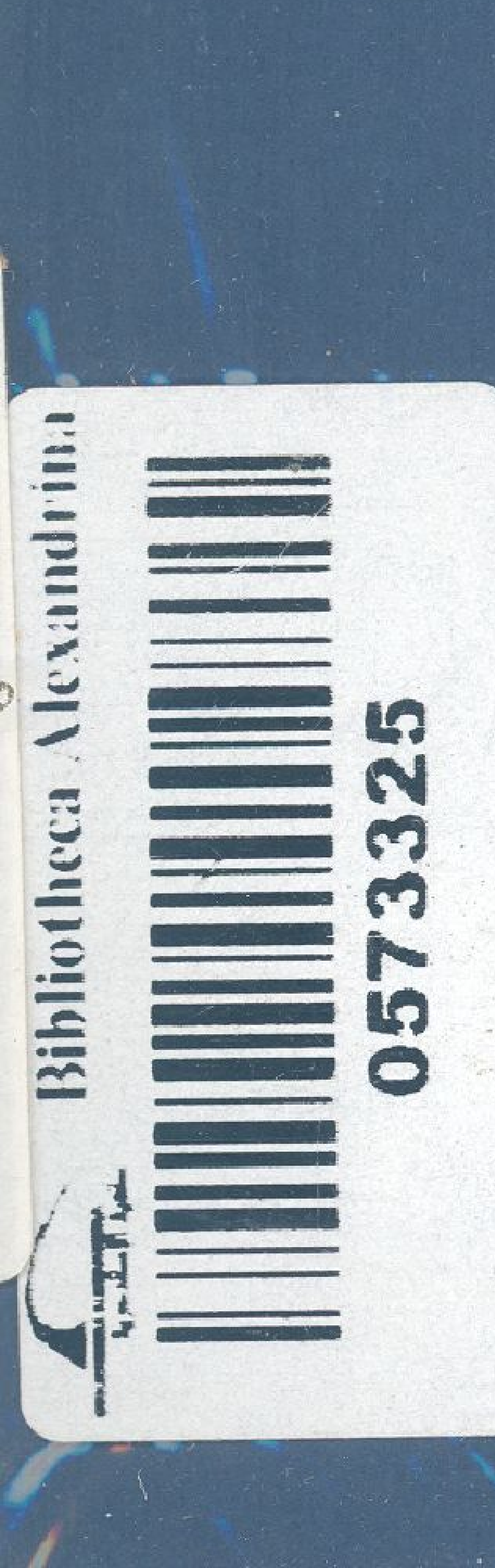
«ان امضاء وثيقة أو ابرام معاهدة من الحوادث الهامة . لكنها أصبحت فى العصر الحاضر غير كافية فى تعامل الامم مع بعضها بواسطة حكوماتها ،وان كانت الامم نفسها هى التى اختارتها ، بل يجب أن تقترن ارادة تنفيذ المعاهدة بالرغبة فى امضائها. وانما تكون لهذه الارادة ثمرتها اذا أملتها روح من تبادل الثقة وتبادل الاحترام وفهم كل فريق للاغراض المشتركة التى عقدت المعاهدة من أجلها . ولهذا صرحت الحكومة البريطانية بموقفها فى جلاء ونزاهة .

« وقد استرعى نظرى ما آنسته فى قادة الرأى المصريين، رغم قصر اتصالى بهم ، من تقدير قوى دقيق للمشاكل التى يجب على كل من بريطانيا ومصر أن تجد لها حلا والفوائد التى تجنيانها من التفاهم الوثيق بينهما . وهذا يشجعنى كثيراً على الاعتقاد بان هؤلاء القادة سيوجهون ، بحكمة ، الشعب الذى يمثلون مصيره والذى سيكون حكمه فى الموضوع حاسماً . »

هذا البيان كاف فى الدلالة على أن أى اتفاق يعقد فى ظل نظام لا ترضاه مصر انما يراد تنفيذه على كره من مصر وعلى يد حكومة لا ترضاها . وسياسة هذا البيان البريطانى هى التى كانت مدار المفاوضات المصرية الانكليزية منذ سنة ١٩٢٠ الى الوقت الحاضر . وما يزال المصريون يعتقدون بأنها وحدها السياسة التى يمكن أن تثمر اتفاقا ترضاه مصر . فاما السياسة التى تحاول أن تتعامل مع غير الأمة المصرية بتنبوئها النظام الذى وضعته وزارة صدقى باشا فسياسة اكراه لمصر ولذلك يرفضها المصريون . وما يحسب الانكليز الذين يؤيدونها يستطيعون ان يقولوا باخلاص انها الوسيلة لاقرار الطمأنينة فى مصر أو أنهم بتنفيذها يخلصون من تبعات ما يصيبها . فأما السياسة التى كانت متبعة بالاتفاق بين الدولتين والتى أقرت مبادئها الرئيسية منذ قدمت لجنة ملنر تقريرها للحكومة البريطانيه فهى التى وحدها

تكفل اقرار الطمأنينة لمصلحة مصر ولمصلحة انكلترا ولمصلحة الاجانب المقيمين بمصر ولمصلحة السلام العام . وهؤلاء الانكليز الذين أشرنا الى صدق اخلاصهم فى تأييد سياسة الاتفاق يقدرون هذا كما نقدره . وكل رجل يفكر فى المسألة بنزاهة ومن غير أن يتأثر بمصالح الساعة وأهوائها يرى أن ليس غيره سبيل لتوطيد دعائم الطمأنينة فى مصر . فهل يتغلب أنصار هذه السياسة ؟ أم يتغلب أنصار سياسة اكراه الأمة المصرية على غير ماتريد ؟ لئن قدر لهؤلاء أن يتغلبوا لخير أن تأخذ انكلترا الأمر بيدها وأن تظهر أمام العالم فى ثوبها الحقيقى بدل ثوب الحياد الذى يشف عما تحته . فاما ان تغلب أنصار الاتفاق مع الأمة المصرية وعاد لمصر دستورها وقام النظام فيها على أسسه البرلمانية الصحيحة وتقرر فصل السلطات فصلا حقيقيا بالفعل وتقررت اللامركزية الواجبة لكفالة حقوق الافراد والموظفين وحريتهم واقترن ذلك كله بتوقيع الاتفاق بين الأمة المصرية وانكلترا فقد آن لمصر وللعالم أن يشهد فى مصر فجر عهد جديد هو عهد النور والحرية والحق ، وقد آن للسلام أن يبتهج بأن تحققت على الارض آية جديدة للسلام .

فهرست


Bibliotheca Alexandrina
05733325